الباب الخامس

ماهية ومضمون المشروع التأميني وأحكام الإشراف والرقابة وإستثمار الاحتياطات والمخصصات التأمينية

الفصل العاشر: ماهية ومضمون المشروع
التأميني "التأمين من خلال
مشروعاته"

الفصل الحادي عشر: أهمية ومضمون الإشراف
والرقابة على هيئات التأمين الخاص
والتجاري

الفصل الثاني عشر: مبادئ وضوابط إستثمار
الإحتياطيات والمخصصات
التأمينية.

تمهيد

اتفاقا مع طبيعة الاعمال التأمينية فإن هناك سمات خاصة بالمشروعات التي تزاول النشاط التأمينى وأحكام وضوابط تحكم تأسيسها والترخيص لها بمزاولة نشاطها.

وتتراكم لدى هيئات التأمين العديد من الاحتياطات التي يتعين استثمارها بما يحقق الهدف من تراكمها وبما يحقق الدور الاقتصادى للتأمين.

وعلى ذلك فإن هناك العديد من المبادئ والضوابط التي يجب مراعاتها فى استثمارات هيئات التأمين خاصة تلك التي تزاول العمليات التأمينية ذات الطابع الادخارى والتي تتمثل فى عمليات التأمين على الحياة وتقابلها فى التأمين الاجتماعى تأمينات الشيخوخة والعجز والوفاه

وتأسيسا على ذلك وحماية لأموال المؤمن لهم ولضمان وفاء هيئات التأمين بالتزاماتها فإن مختلف الدول تحرص على تقرير نوعا من الاشراف والرقابة الحكومية على هيئات التأمين الخاص او التجارى ... أما نظم التأمين الاجتماعى فغالبا ما تقوم الدوله بادائها مباشرة من خلال احدى هيئاتها او من خلال التمثيل الحكومى الفعال فى مجالس ادارتها وسن التشريعات التي تنظم وتحكم اعمالها.

ويهتم هذا الباب بتلك المسائل : فى ثلاث فصول يهتم أولها بماهية هيئات (منشآت) التأمين ويهتم الثانى بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين الخاص (والتجارى) أما الفصل الثالث والأخير فيهتم بمبادئ ووضوابط استثمار الاحتياطات والمخصصات التأميني.

الفصل العاشر
ماهية ومضمون المشروع التأميني
(التأمين من خلال مشروعاته)

- تمهيد:
المبحث الأول: المشروع التأميني شركة مساهمة
تجارية تهدف للربح
المبحث الثاني: المشروع التأميني جمعية تعاونية
المبحث الثالث: المشروع التأميني صندوق خاص
المبحث الرابع: المشروع التأميني مجمع تأميني

تمهيد:

مع ازدهار صناعة التأمين تعددت هيئاته بتعدد الهدف منها ودورها في تقديم الحماية التأمينية على مستوى الأفراد والمشروعات المجتمع عامة.

ووفقا لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر فإن الهيئات (المنشآت) التي تزاول صناعة التأمين الخاص والتجاري (تميزا لها عن هيئات التأمين الإجتماعي) تأخذ صورا أربع:

- ١- شركات مساهمة تجارية تهدف للربح وتشمل:
 - شركات التأمين وإعادة التأمين.
 - شركات الإستثمار المساهمة بالمناطق الحرة وخارج الجمهورية.
- ٢- جمعيات تعاونية.
- ٣- صناديق خاصة وتشمل:
 - صناديق التأمين الخاصة التي تتكون بدون رأسمال ذات العضوية الفنية الاختيارية.
 - صناديق التأمين الخاصة الإجبارية لأرباب العهد ولودائع البنوك.
- ٤- مجتمعات التأمين.

وهكذا فإن هيئات التأمين تشمل مشروعات قد تهدف وقد لا تهدف للربح كما أنها تشمل مشروعات لها رأسمال أو بدون رأسمال.

وفى كل الأحوال فإن لتلك المشروعات سماتها وطبيعتها الفنية الخاصة التي تتفق وجوهر صناعة التأمين التي تقوم على كونه تدبيرا لتخفيض وتفتيت الأخطار مباشرة أو من خلال نقلها إلى هيئات متخصصة فى هذا المجال (توزيع الخسائر بين المعرضين لها).

ونتناول فى هذا الفصل الأحكام المنظمة للمشروع التأمينى بالقدر اللازم لبيان ماهيته وطبيعته الخاصة وذلك فى أربع مباحث:
المبحث الأول: المشروع التأمينى شركة مساهمة تجارية تهدف للربح
المبحث الثانى: المشروع التأمينى جمعية تعاونية
المبحث الثالث: المشروع التأمينى صندوق خاص
المبحث الرابع: المشروع التأمينى مجمع تأمينى (حساب مشترك)

المبحث الأول المشروع التأمينى شركة مساهمة تجارية تهدف للربح

تمهيد: الإطار العام لشركات التأمين وإعادة التأمين:

وفقا لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر يقصد بشركات التأمين أو إعادة التأمين الشركات المساهمة المرخص لها مزاوله عمليات التأمين أو إعادة التأمين أيا كان سند أو أداة إنشائها (مادة ١٧).

وتتنظم أحكام شركات التأمين وإعادة التأمين فى ٤٣ ماده من مواد قانون الإشراف والرقابه على التأمين فى مصر (وعدددها ٩٦ ماده) تضمنتها الأبواب: الخامس الخاص بالمنشآت التى تزاول التأمين وإعادة التأمين (المواد ١٧: ٢١) والسابع الخاص بشركات التأمين وإعادة التأمين (المواد ٢٧ و ٢٧ مكرر و ٢٨) والثامن الخاص بتسجيل شركات التأمين وإعادة التأمين والترخيص لها بمزاولة النشاط (المواد ٢٩: ٣٣) والتاسع الخاص بأموال شركات التأمين وإعادة التأمين والتزاماتها (المواد ٣٤: ٥٨) والعاشر الخاص بفحص أعمال الشركات (م ٥٩) والحادى عشر الحاص بتحويل الوثائق ووقف العمل والغاء الترخيص (م ٦٠: ٦٢) والثالث عشر الخاص بالشركات التى أنشأت طبقا لأحكام نظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (المادتين ٧٥ و ٧٦).

ونهتم فى هذا المبحث ببيان ماهية ومضمون المشروع التأمينى كشركة تأمين أو إعادة تأمين باعتبارها شركة ذات طبيعة خاصة لتعاملها مع المستقبل وبالتالي فإن التزاماتها آجلة لاحقة للالتزامات المتعاملين معها.

ونتناول ذلك بتتبع أهم السمات المميزة لشركات التأمين وإعادة التأمين منذ الإعداد لتأسيسها خلال مزاولتها لنشاطها حيث تخضع لأحكام قانونية ومالية خاصة تستهدف ضمان وقائها بالتزاماتها المستقبله.

شركات التأمين وإعادة التأمين بالقطاعين العام والخاص:

فيما عدا الأحكام الواردة بقانون الاشراف والرقابة على التأمين فإن شركات التأمين وإعادة التأمين قد تكون من شركات القطاع العام وقد تكون من شركات القطاع الخاص ومن هنا يسرى فى شأنها أحد القانونين التاليين: (م ١٨)

١- تسرى أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الصادر فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على شركات التأمين وإعادة التأمين التى تعتبر من شركات القطاع العام وفقا لأحكامه. هذا ويؤول صافى أرباح تلك الشركات إلى الخزانة العامة للدولة بعد إستقطاع ما يتقرر تكوينه من إحتياطيات ومخصصات وكذلك نصيب العاملين فى الأرباح مادة ٢١.

٢ - تسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئوليه المحدوده فى شأن شركات التأمين وإعادة التأمين التى لا تعتبر من شركات القطاع العام ولا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركه إلا بموافقة مجلس إدارة هيئه الإشراف والرقابه على التأمين.

شركات التأمين شركات مساهمه مصريه أسهمها إسميه لأغلبية مصريه (٥١%):

تتخذ كل من شركة التأمين وإعادة التأمين شكل شركة مساهمة مصريه لا يقل رأس مالها المصدر عن ثلاثين مليون جنيه ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن النصف، ويجوز سداد رأس المال كليا أو جزئيا بما يعادله من العملات الحرة.

ويجب أن يتم سداد باقى رأس المال المصدر بالكامل خلال مدة لا تجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بهيئة الإشراف والرقابة على التأمين، ويجوز للهيئة أن تطلب سداد رأس المال بالكامل قبل هذه المدة إذا رأت فى ذلك ضرورة لتدعيم المركز المالى للشركة فى ضوء نتائج أعمالها وأوضاعها المالية.

ويشترط أن تكون أسهم الشركة إسمية وألا تقل نسبة مساهمة المصريين في شركات التأمين المباشر عن ٥١% من رأس المال وعلى الشركة إخطار الهيئة بهذه النسبة كل ثلاثة أشهر، ولا يجوز تخفيض رأس مال الشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة وبمراجعة ألا يقل رأس المال عن الحد الأدنى وقدره ثلاثين مليون جنيه (مادة ٢٧ من القانون وم ٤ من اللائحة التنفيذية).^(١)

مراعاة إعتبارات السمعة والخبرة التأمينية والجنسية فيمن يؤسس أو يدير شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين وفي تشكيل مجلس إدارتها:

١- يشترط فيمن يؤسس أو يدير إحدى الشركات المشار إليها ما يلي (م ٢٧):

- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة الجنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم ما لم يكن قد رد إليه إعتباره.

- ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه إعتباره.

- ألا يكون محكوماً بمنعه من إدارة أمواله خلال هذا المنع.

- ألا يقوم به عوارض من عوارض الأهلية.

٢- وفقاً للمادة ٣١ من القانون يتعين في تشكيل مجلس

الإدارة ضم عضوين من ذوى الخبرة التأمينية أحدهما مصرى يتولى الإدارة التنفيذية مع المديرين المسئولون من ذوى الخبرة (على عمليات الإكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين والإستثمار) تمكينا للشركة من القيام بنشاطها المرجو (المذكرة الإيضاحية).

(١) حيث كان الحد الأدنى لرأس المال قبل التعديل ٢ مليون جنيه فقط فقد تقرر مهلة لشركات التأمين وإعادة التأمين القائمة قبل العمل بالتعديل لتوفيق فيها أوضاعها طبقاً لأحكامه في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل به، ووفقاً للبرنامج الزمنى الذى يضعه مجلس إدارة الهيئة.

وعلى هذه الشركات أن توفيق أوضاعها الخاصة بشروط تملك الأسهم ومنح القروض (المقرره بالفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون) فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل به.

وللوزير المختص -بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - مد كل من المهلتين المشار اليهما فى الفقرتين السابقتين بما لا يتجاوز مثلهما (م ٣ من القانون ٩١ لسنة ٩٥).

معايير موضوعية لقياس مدى جدوى الشركة وأهميتها وكفاءة وإدارتها قبل إتخاذ إجراءات التأسيس (موافقة مبدئية من جهة الإشراف والرقابة):

وفقا لقانون الإشراف والرقابة على التأمين يتعين على مؤسسى شركات التأمين أو إعادة التأمين التقدم إلى هيئة الإشراف والرقابة على التأمين بطلب للحصول على الموافقة المبدئية على تأسيس الشركة وذلك على النموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض مرفقا به البيانات والمستندات التالية (م ٢٨ من القانون ومادة ١٥ من اللائحة التنفيذية):

١- دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية للشركة وأغراضها وفروع التأمين المزمع القيام بمزاوتها.
٢- بيان بأسماء المؤسسين وحصصة كل منهم وجنسياتهم وخبراتهم السابقة.

٣- خطة عمل الشركة خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطها توضح تقديرات تكاليف الأصول الثابتة والتجهيزات اللازمة لمباشرة النشاط وكذلك تقديرات الأقساط والمصروفات وتكاليف الإنتاج والأسس الفنية التى بنيت عليها.

٤- البيانات الخاصة عن أعضاء مجلس إدارة الشركة والقائمة على الإدارة فيها.

٥- البيانات الإضافية التى تراها الهيئة لازمة لدراسة الطلب.

وتقوم لجنة مشكلة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة من الإدارات الفنية المختصة بالهيئة بالنظر فى طلبات الحصول على الموافقة المبدئية فى ضوء المعايير التالية:

أولا- بالنسبة لشركات التأمين المباشر:

(أ) مدى إستخدام الطاقة الإستيعابية للشركات القائمة محسوبة على أساس هامش اليسر المالى المنصوص عليه فى المادة (٣٩) من القانون.

(ب) مدى وجود فائض فى الطلب الفعال المتاح فى السوق على أنواع التأمين التقليدية بما يتيح للشركة الجديدة فرصا لمزاولة نشاطها بما يحقق جدواها الإقتصادية.

(ج) مدى الزيادة فى حجم الإحتفاظ الإجمالى التى سيحققها دخول الشركة الجديدة فى السوق المصرى مع الأخذ فى الحسبان كافة الإعتبارات الفنية.

(د) مدى إستحداث تغطيات جديدة لا توفرها الشركات القائمة أو تطوير تغطيات قائمة يحتاجها السوق.
(هـ) ألا يترتب على قيام الشركة الجديدة خلق منافسة ضارة بالسوق أو المراكز المالية للشركات القائمة.

ثانيا- بالنسبة لشركات إعادة التأمين:

مدى تحقيق الجدوى الفنية والإقتصادية للشركة الجديدة بالنظر إلى خطة عملها (مادة ١٧ من اللائحة التنفيذية).

هذا وتعرض نتيجة دراسة اللجنة على مجلس إدارة الهيئة لإتخاذ القرار اللازم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إستيفاء كافة البيانات والمستندات المطلوبة، ويجب إخطار ذوى الشأن بالقرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعتماده. (مادة ١٨ من اللائحة التنفيذية)

ووفقا لللائحة التنفيذية للقانون يتعين على المؤسسين بعد الحصول على الموافقة المبدئية بدأ إتخاذ إجراءات تأسيس الشركة (طبقا لأحكام القوانين السارية فى هذا الشأن) وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار بالموافقة ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة منح مهلة إضافية لا تجاوز ثلاثة أشهر وإلا إعتبرت الموافقة المبدئية لاغية. مادة ١٩ من اللائحة التنفيذية.

وجوب تسجيل الشركات التأمينية فور تأسيسها لدى جهاز الإشراف والرقابة على التأمين التى ترخص لتلك الشركات بمزاولة النشاط التأمينى:

وفقا للمادة ٢٩ تتقدم شركات التأمين بعد تأسيسها بطلب إلى هيئة الإشراف والرقابة على التأمين لتسجيلها لديها فى السجل المعد لهذا الغرض والترخيص لها بمزاولة نشاطها.

ويتم تقديم طلب التسجيل (على النموذج المعد لهذا الغرض) مصحوبا بالمستندات الآتية: (م ٢٠ من اللائحة التنفيذية)
(أ) قرار الوزير المختص بتأسيس الشركة.

(ب) المستندات الدالة على أن مجلس الإدارة يضم عضوين من ذوى الخبرة فى مجال التأمين أحدهما القائم بالإدارة التنفيذية ومتمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية.

(ج) المستندات الدالة على توافر الخبرة فى مجال التأمين لدى المدير المسئول عن كل من عمليات الإكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين والإستثمار حسب الأحوال.

(د) نسخة معتمدة من كل من العقد الإبتدائى للشركة ونظامها الأساسى وهيكلاها التنظيمى.

(هـ) شهادة من أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى تثبت أن الشركة قد أودعت لديه فى مصر أموالاً لا تقل قيمتها عن خمسمائة ألف جنيه مصرى عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الشركة فى مزاولتها وبحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين جنيه لجميع هذه الفروع (ولا يجوز للشركة التصرف فى هذه الأموال إلا بموافقة الهيئة).
(و) المستند الدال على سداد رسم تسجيل مقداره ألفاً جنيه عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الشركة فى مزاولتها.

(ز) نماذج الوثائق التى تصدرها الشركة عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاولتها والمزايا والقيود والشروط والأسعار الخاصة بهذه الوثائق.

ويجب أن يرفق بوثائق عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال ما يلى:

١- شهادة من أحد الخبراء الإكتواريين المقيدىن فى السجل المعد لذلك بالهيئة بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التى تخولها الوثائق سليمة وصالحة للتتفيذ.

٢- جدول يحدد قيمة الإسترداد أو التخفيض ويجب أن ينص على هذا الجدول فى كل وثيقة من الوثائق المذكورة.

ويراعى أن تكون الوثائق باللغه العربية ويجوز أن تصحبها ترجمة بإحدى اللغات الأجنبية حسب الأحوال.

(ح) ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها ويجب أن تكون هذه الترتيبات كافية لحماية حقوق حملة الوثائق وسلامة المركز المالى للشركة ويجب أن تتضمن المستندات التى تقدم فى هذا الشأن بيان توزيع حصص معيدى التأمين وملخصاً وافياً لها، ويشترط أن يكون معيد

التأمين من بين المقيدين بالهيئة فى قائمة معيدى التأمين المرخص لشركات التأمين وإعادة التأمين فى مصر بالتعامل معهم.
(ط) أية مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة.

شروط وأوضاع الإخطار بكل تعديل أو تغيير فى بيانات ومستندات التسجيل والترخيص بمزاولة النشاط:

١- لا يجوز للشركة مباشرة أعمالها إلا من خلال مركزها الرئيسى والفروع التى تنشئها ويتعين عليها إخطار الهيئة بهذه الفروع فور إنشائها وبالمسؤولين عد إدارتها والسلطات المخولة لها (مادة ٢١ من اللائحة التنفيذية).

٢- يجب على الشركة إخطار الهيئة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب التسجيل والترخيص بالمزاولة والمستندات المرافقة له وفقا للشروط والأوضاع التالية:

(أ) يقدم الإخطار بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول موقعا عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة.

(ب) يرفق بالإخطار بيان مفصل بالتعديلات أو التغييرات المطلوبة ومبرراتها والوثائق والمستندات الخاصة بها وكذا المستندات المنصوص عليها فى المادة (٣٣) من القانون.

وجوب الإحتفاظ فى مصر بمخصصات فنية تعادل القيمة الحالية لحقوق المؤمن لهم المستقبلية (هذه الحقوق مؤكدة على مستوى مجموعهم رغم كونها احتمالية على المستوى الفردى ومن هنا المخصصات الفنية تعادل عند التعاقد ما يسمى بالقسط الصافى أو قسط الخطر):

نتناول ذلك البنود التالية:

أولا : حرصت المادة "٣٧" على بيان المخصصات الفنية الواجب على الشركة تكوينها لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها، ضمانا لحقوقهم وحفاظا على مركزها المالى ودعما لسوق التأمين.

وتلتزم شركات التأمين وإعادة تأمين بأن تخصص فى مصر أموالا تعادل قيمتها على الأقل قيمة المخصصات الفنية للعمليات التى تبرمها وتنفذها فى مصر.

ولا يجوز الحجز على هذه الأموال المخصصة إلا بعد الرجوع على أموال الشركة الأخرى.

ويجب أن تكون الأموال الخاصة بتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال منفصلة تماما عن الأموال الخاصة بتأمينات الممتلكات والمسئوليات (مادة ٣٨) وذلك بالنسبة للقيد فى سجلات الشركة وحساباتها ولدى البنوك وعند التأشير الهامشى بحق الإمتياز المقرر للمستفيدين من الوثائق طبقا للمادة (٤١) من القانون.

ولا يجوز نقل الأموال المخصصة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال إلى الأموال المخصصة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات وبالعكس إلا إذا كان هناك فائض يسمح بهذا النقل وبشرط الحصول على موافقة الهيئة قبل إجرائه مع عدم المساس بنسب ملاءمة الأصول للإلتزامات المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون. (مادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية).

ثانيا: تتمثل المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال فى الإحتياطي الحسابى الذى يقوم بتقديره خبير إكتوارى وفقا للأسس الفنية التى يعتمدها مجلس إدارة جهة الإشراف والرقابة وذلك فضلا عن مخصص المطالبات تحت التسوية والذى يعادل قيمة تلك المطالبات التى لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية.

ثالثا: يراعى فى تكوين المخصصات الفنية لعمليات تأمين الممتلكات المسئوليات الآتى:

١- بالنسبة إلى مخصص الأخطار السارية:
يتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل إنتهاء السنة المالية ومازالت سارية بعد إنتهاؤها وبحد أدنى النسب التالية من جملة إكتتابات الشركة عن السنة المالية المنقضية:

أ - ٤٧% عن عمليات التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.
ب- ٢٥% عن عمليات التأمين من أخطار النقل البحرى والجوى.
ج- ٤٠% عن باقى العمليات.

د - ١٠٠% من رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج المسددة عن سنه الإصدار.

وتزداد النسب عالية في الحالات التالية:

- إذا تبين من التوزيع النسبي للإصدارات على مدى شهور السنة زيادة الإصدار نسبيا في الشهور الأخيرة من السنة المالية.

- زيادة معدلات الخسائر الفعلية عن السنة المالية على ١٠٠% على أن يتم زيادة هذه النسب وفقا للقواعد التي تحددها الهيئة.

ويجب أن تتضمن تقديرات هذا المخصص في نهاية كل سنة

مالية ما يلي:

- رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج وبما لا يتجاوز ٢٠% من قيمة رصيد هذه الأقساط مع مراعاة إعداد سجلات منفصلة للوثائق طويلة الأجل يوضح بها قيمة هذه الأقساط في نهاية كل سنة مالية حتى يمكن تقدير المخصص الكافي لها.

- رصيد الأقساط المدفوعة مقدما عن سنة مالية تالية.

- ١٠٠% من أقساط الوثائق التي يبدأ تاريخ سريانها بعد إنتهاء السنة المالية.

٢- بالنسبة إلى مخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها.

- يتم تقدير هذا المخصص من واقع كشوف جرد فعلى لملفات الحوادث التي تم الإبلاغ عنها بالقدر الكافي لمواجهة التزامات الشركة عن هذه الحوادث وعلى أن توافى الهيئة بصورة من هذه الكشوف لكافة الفروع.

- يجب أن تؤيد تقديرات الشركة بتقارير الخبراء المتخصصين بالنسبة للحوادث الكبيرة التي تحدد الهيئة مبالغها بالنسبة لكل شركة.

- يجب أن تتضمن تقديرات المخصص تقديرا كافيا للمصاريف الخاصة بتسوية التعويضات.

٣- بالنسبة إلى مخصص مقابلة حوادث وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية:

يتم تكوينه وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.

٤- بالنسبة إلى مخصص التقلبات العكسية:

أ- يجنب من حساب إيرادات ومصروفات كل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات في نهاية كل سنة مالية ما يلي:
- ما يعادل ٧٥% من أقساط الأخطار الطبيعية وأخطار الشغب والتخريب.

- نسبة من الأقساط تعادل الفرق بين معدلات الخسائر المقدرة التي تم على أساسها إحتساب أسعار تأمينات كل فرع على حده وبين معدلات الخسائر الفعلية المحققة في نهاية السنة المالية وبما لا يتجاوز ٥٠% من فائض النشاط التأميني للفرع قبل إحتساب هذا المخصص وتضع الهيئة الأسس الخاصة بتحديد معدلات الخسائر المقدرة لكل فرع.
ويجوز إذا بلغت قيمة المخصص ١٠٠% من مخصص التعويضات تحت التسوية للفرع أن توقف الشركة التجنيب لهذا المخصص.
- لا يتم تكوين هذا المخصص في الفروع خلال السنوات التي تزيد معدلات الخسائر الفعلية فيها عن ١٠٠%.
- يعتبر رصيد مخصص تقلبات معدلات الخسائر في نهاية يونيو ١٩٩٥ في حكم مخصص التقلبات العكسية.

ب- يجوز استخدام هذا المخصص إذا زاد معدل الخسائر الفعلى عن العام بما قيمته ٢٠% من معدل الخسائر المقدر وذلك بحد أقصى ٢٠% من رصيد المخصص المكون في الفرع في بداية السنة المالية.

وفي جميع الأحوال يتعين أن تكون هذه المخصصات كافية لمقابلة حقوق حملة الوثائق ويتعين على الهيئة إتخاذ كافة السبل والتدابير للتحقق من كفايتها (مادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية).

إجراءات للتحقق من كفاية المخصصات:

أ- إذا أسفر فحص الهيئة عن عدم كفاية المخصصات الفنييه المقررة لمقابلة حقوق حملة الوثائق فيتعين على الشركة أن تجنب من الأرباح القابلة للتوزيع ما يكفي لإستكمال هذا النقص بالإضافة إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للقواعد التي تحددها الهيئة في هذا الشأن (مادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية).

ب- إذا تبين للهيئة أن الأموال المخصصة في جمهورية مصر العربية غير كافية لمقابلة إنتزامات الشركة قبل حملة الوثائق

والمستفيدين منها عن عمليات التأمين المبرمة والمنفذه فى جمهورية مصر العربية وجب على الشركة إستكمال هذا النقص فورا من الأموال الحرة المتاحة لديها.

وعلى الشركة أن تخطر الهيئة بكل التصرفات أو الأحكام النهائية التى ترد على الأموال الواجب تخصيصها والتى من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية أو نقله أو تغييره أو زواله وذلك قبل شهرها بطريق التسجيل أو القيد.

وجوب كفاية وملاءمة الأصول للإلتزامات:

١- تحقيقا لذات الهدف من تكوين المخصصات الفنية والاحتفاظ بقيمتها فى مصر نص القانون فى مادته رقم ٣٩ على وجوب زيادة قيمة أصول شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين على مجموع التزاماتها الخاصة بعمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات فى أى وقت بنسبة (٢٠%) من صافى الأقساط، أو (٢٥%) من صافى التعويضات التحميلية عن السنة المالية المنقضية ايهما اكبر، على الا يزيد ما يخصم مقابل إعادة التأمين الصادر عند حساب هذه النسبة على (٥٠%) من اجمالى العمليات.

ويجب ان تزيد أصول الشركة على مجموع التزاماتها الخاصة بعمليات تأمينات الاشخاص وتكوين الاموال فى أى وقت باجمالى ماياتى:

أ- ما يعادل ثلاثة فى الالف من اجمالى رؤوس الاموال لعقود التأمين السارية المعرضة للخطر بما يشمل اعادة التأمين ثم تخفض بما لا يزيد على ٥٠% مقابل اعادة التأمين.

ب- ما يعادل اربعة فى المائة من الاحتياطيات الحسابية بما يشمل اعادة التأمين، ثم تخفض بما لا يزيد على ١٥% مقابل اعادة التأمين. وفى جميع الاحوال يجب الا تقل الزيادة المطلوبة فى قيمة الاصول على الالتزامات المشار اليها عن راس المال المدفوع.

٢- ويصدر مجلس ادارة الهيئة قرارا باسس تحديد عناصر اصول والتزامات شركات التأمين واعادة التأمين لحساب النسب المشار اليها فى البند السابق.

وفى حالة عدم كفاية الأموال الحرة تمنح الشركة مهلة ستة أشهر من تاريخ الإخطار الذي ترسله الهيئة إلى الشركة فإذا تكرر فى نهاية السنة المالية التالية عدم كفاية الأموال المخصصة لمقابلة إلتزامات الشركة يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لإتخاذ ما يلزم من قرارات فى هذا الشأن (مادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية).

٣- على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تحصل على ترخيص من الهيئة إذا أرادت السحب أو الإفراج أو التصرف فى أى جزء من الأموال المخصصة لمقابلة الإلتزامات التأمينية والمودعة لدى البنك. وفى حالة الإفراج عن أية أموال مخصصة لحللول ميعاد إستحقاقها تلتزم الشركة بتخصيص أموال أخرى بما يساوى قيمة الأموال المفرج عنها فوراً مع إخطار الهيئة بذلك.

٤- وبالنسبة للقروض التى يتم تخصيصها طبقاً لحكم المادة (٣٨) من القانون فإنه يتعين على الشركة أن تخصص أموالاً أخرى تعادل قيمة المسدد من هذه القروض فور سدادها مع إخطار الهيئة بذلك (مادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية).

٥- إذا لم يكتمل للشركة الزيادة فى قيمة الأصول عن الإلتزامات طبقاً لحكم المادة (٣٩) من القانون يجنب من الأرباح القابلة للتوزيع وفقاً للخطة التى تضعها الشركة وفى ضوء المبررات التى تبديها وتعتمدها الهيئة ما يكفى لإستكمال النقص أو تطالب الشركة بزيادة رأس المال (مادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية).

حسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين على حدة:

نص القانون على أهمية وجود تقييد بها البيانات التحليلية التى وضح الإيرادات والمصروفات المباشرة ثم الإيرادات والمصروفات غير المباشرة مع بيان الأسس التى تم التوزيع على أساسها. ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يكلف الشركة علاوة على ذلك بمسك حساب خاص لنوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التى تدخل فرع واحد (مادة ٣٩ من اللائحة التنفيذية).

**إلتزام الشركات بتقديم حساباتها الختامية إلى جهة الرقابة على التأمين
فى مواعيد محددة:**

تلتزم شركات التأمين وإعادة التأمين بأن تقدم إلى هيئة الرقابة على التأمين فى موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية حساباتها الختامية موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المالى.

(أ) الميزانية : تقدم شركة التأمين أو إعادة التأمين إلى الهيئة عن كل سنة مالية ميزانيتها معتمدة من مجلس إدارتها مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة.

وبالنسبة للشركات التى تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات فيتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمينات الممتلكات المسئوليات. ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منهما كافة الأرصدة التى تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة.

(ب) حساب الأرباح والخسائر.

(ج) حساب توزيع الأرباح.

(د) حساب الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين على

حده.

(هـ) البيانات التى يحددها مجلس إدارة الهيئة لأغراض تحليل المركز المالى ونتائج أعمال الشركة. (مادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية) وتقدم تلك الحسابات طبقا للنماذج الصادرة رفق قرار وزير الإقتصاد والتعاون الدولى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٩٦. شروط إقراض العاملين بالشركات التأمينية:

يحظر على الشركات التى تزاول تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال إقراض المسئولين عن إدارتها أو موظفيها سواء بضمان رهن عقارى أو بالضمان الشخصى ما لم يكن لدى الشركة أموال حرة من صافى أرباحها تزيد عن المخصصات الفنية الأموال الواجب وجودها لتأكيد اليسر المالى وموارد الأصول مع الإلتزامات.

ويستثنى من هذا الحظر الإقراض على وثائق التأمين بحيث لا يجاوز القرض قيمة إسترداد الوثيقة (مادة ٥٦)

شركات الإستثمار المساهمه بالمناطق الحره وخارج الجمهوريه:

إهتم قانون الإشراف والرقابه على التأمين قبل تعديله بالقانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ بشركات التأمين وإعادة التأمين التي تنشأ طبقاً لأحكام نظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحره الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

وبصدور قانون الإستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ألغى اعتباراً من ١٩٨٩/٧/٢١ (اليوم التالى لنشر القانون رقم ٢٣٠ بالعدد ٢٩ تابع (أ) من الجريده الرسميه) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كما ألغيت ماده (١٨٣) من قانون شركات المساهمه وشركات التوصيه الأسهم والشركات ذات المسئوليه المحدوده الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي كانت تنص على إستمرار تمتع شركات القانون ٤٣ بالأحكام المقرره لها بهذا القانون.

ومن هنا كان من المناسب أن يهتم القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ المعدل لقانون الإشراف والرقابه على التأمين (رقم ١٠ لسنة ١٩٨١) بالشركات التى أنشئت فعلاً طبقاً لأحكام نظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحره الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فأجازت ماده (٧٥) المعدلة إستمرار قيام تلك الشركات بعمليات التأمين بالمناطق الحره وخارج جمهوريه مصر العربيه دون الداخل على أن يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحره مع إعفائها من تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابه على التأمين فيما عدا الأحكام الآتية:

- الأحكام الخاصه بخصيص الأموال اللازمه لمواجهة الإلتزامات والأحكام الخاصه بمراعاة زياده أصول الشركه عن مجموع التزماتها بما لا يقل عن النسب المقرره قانوناً وإيداع الأموال النقدية والأوراق الماليه التى تكون جزءاً من تلك الأموال فى أحد البنوك فى مصر المسجله لدى البنك المركزى المصرى.

- إمساك سجلات الوثائق والتعويضات والوسطاء والإتفاقيات لكل فرع من فروع التأمين، ويلاحظ هنا عدم إخضاع شركات الإستثمار للإجراءات التى تقوم بها جهة الإشراف والرقابه للتحقق من قيام شركات التأمين المساهمه الأخرى بتنفيذ الأحكام المشار إليها بالفقره السابقه.

- موافاة هيئة الرقابه على التأمين الميزانيه والحسابات الختاميه وغيرها من البيانات والتقارير المنصوص عليها بقانون الإشراف والرقابه على التأمين مع ذات التزمات مراقب الحسابات بالإخطار عن أية مخالفات.

- حق إطلاع جهة الإشراف والرقابه على التأمين فى أى وقت على دفاتر وسجلات الشركات فى مقرها بمعرفة مفتشوها ومعاونوهم الذين تتقرر لهم صفة مأمورى الضبط القضائى (م ٥١ من قانون الإشراف والرقابه) والقيام بفحص أعمال الشركات على النحو المبين بالماده ٥٩ من القانون.

- التزام الشركات بفحص المركز المالي لكل من فرعى الحياه وتكوين الأموال اللذين تراولهما مره كل ثلاث سنوات على الأقل على النحو المنصوص عليه بالماده (٥٣) من قانون الإشراف والرقابه على التأمين.

هذا وقد رفعت المادة "٧٥" رأس المال المصدر إلى عشرة ملايين دولار أمريكي بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين التي تنشأ طبقا لقانون الإستثمار أسوة بما جرى بشأن الشركات الأخرى بالعملة المصرية.

ووفقا للمادة ٧٦ تخطر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالقرار الصادر بالترخيص بإنشاء شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين بالمناطق الحرة وكذلك بقرار الشطب.

هذا وقد أجاز القانون لتلك الشركات العمل فى الداخل وبالعملة المحلية على أن توفق أوضاعها وفقا لأحكام القانون والقرارات المنفذة له.

أحكام تسجيل مكاتب تمثيل هيئات أو شركات التأمين أو إعادة التأمين الأجنبية والترخيص لها بمزاولة نشاطها فى مصر:

١- لا يجوز لأى شخص طبيعى أو إعتبارى أن يزاول فى جمهورية مصر العربية بالذات أو بالوساطة أى نشاط يتصل بالتأمين أو إعادة التأمين إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من هيئة الإشراف والرقابة على التأمين وتسجيله بها.

ولا تباشر مكاتب تمثيل هيئات وشركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية أى نشاط تأمىنى فى مصر ويقتصر عملها على دراسة سوق التأمين والعلاقات العامة والإتصالات (مادة ١٤١ من اللائحة التنفيذية).

٢- يقدم طلب فتح مكتب تمثيل لهيئات أو شركات التأمين أو إعادة التأمين الأجنبية إلى الهيئة للحصول على الموافقة المبدئية تمهيدا لإتخاذ الإجراءات المقرره وفقا لأحكام قانون شركات المساهمة المشار إليه ولائحته التنفيذية على أن يرافق بالطلب المستندات التالية:

- ١- إسم المكتب وإسم الشركة أو الهيئة التى يمثلها وعنوانها.
- ٢- صورة من النظام الأساسى للهيئة أو الشركة التى يمثلها المكتب مصدقا عليه من سلطة الإشراف والرقابة المختصة بالدولة التى تقع فيها الهيئة أو الشركة التابع لها مكتب التمثيل.
- ٣- ترجمة باللغة العربية لمخلص النظام الأساسى.

٤- الموافقة الصادرة من المركز الرئيسي للشركة أو الهيئة بإفتتاح مكتب تمثيل في مصر.
٥- كتاب من المركز الرئيسي للشركة بإسم المسئول عن المكتب وجنسيته.
٦- صورة من ميزانية المركز الرئيسي للشركة التابع لها مكتب التمثيل عن آخر سنتين ماليتين.
٧- تعهد من المركز الرئيسي بإخطار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بأية تعديلات تتم على البيانات المسجله.
٨- ما يفيد خضوع المركز الرئيسي للشركة لرقابة جهاز الإشراف والرقابة على التأمين بالدولة التي يقع فيها هذا المركز(مادة ١٤٢ من اللائحة التنفيذية)

٣ - يقدم طلب تسجيل مكتب التمثيل على النموذج المعد لذلك ولا يجوز للمكتب مباشرة نشاطه في مصر إلا بعد إخطاره بالقرار الصادر من رئيس مجلس إدارة الهيئة بإضافته إلى السجل المعد لذلك بالهيئة (مادة ١٤٣ من اللائحة التنفيذية).

تحويل الوثائق مع الإلتزامات المترتبة عليها يكون بقرار من مجلس إدارة هيئة الإشراف والرقابة وبشروط ألا يضر بمصلحة حملة الوثائق المبرمة في مصر والمستفيدين منها والدائنين (م ٦١)

يجب على الشركة إذا رأت تحويل وثائقها مع الحقوق والإلتزامات المترتبة عليها عن كل أو بعض العمليات التي تزاولها في جمهورية مصر العربية إلى شركة أخرى أو أكثر أن تقدم طلبا إلى الهيئة مرفقا به المستندات التالية (م ٥٥ من اللائحة التنفيذية):
١- صورة رسمية من عقد التحويل موقعا عليه من ممثلى أطراف العقد.

٢- صورة من التقارير التي بنى على أساسها العقد على أن تتضمن تقريرا من أحد الخبراء الإكتواريين المقيدين فى السجل المعد لذلك فى حالة تحويل الإلتزامات الخاصة بالشركات التي تباشر تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال.

٣- بيان بأصول وخصوم كل شركة مرفقا به إقرارا موقع عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة ومراقب حساباتها بأن المفردات الواردة فى البيانات صحيحة.
ويجوز للهيئة أن تطلب أية بيانات أو إيضاح أخرى يقتضيها فحص الطلب.

وينشر الطلب فى الوقائع المصرية وفى صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل فى مكان ظاهر ثلاث مرات بين كل منها خمسة عشر يوما ويجب أن يتضمن البنود الآتية (مادة ٥٤ من اللائحة التنفيذية) :

١- إن الشركة قد تقدمت إلى الهيئة بطلب لتحويل وثائقها مع الحقوق والإلتزامات المترتبة عليها.

٢- إسم الشركة المحول إليها الوثائق والإلتزامات.

٣- دعوة حملة الوثائق والمستفيدين منها وغيرهم من أصحاب الشأن إلى تقديم إعتراضاتهم إلى الهيئة فى موعد غايته ثلاثة أشهر من تاريخ النشر بطلب التحويل. تقوم الهيئة ببحث أى إعتراض يقدم خلال المدة المبينة فى المادة السابقة فى حضور مقدمى الإعتراض أو من ينوب عنهم وممثلة الشركة المعينة وتعرض نتيجة البحث على مجلس إدارة الهيئة الذى يصدر قراره بالموافقة على التحويل إذا تبين أنه لا يضر بمصلحة حملة الوثائق والمستفيدين منها.(مادة ٥٥ من اللائحة التنفيذية)

٤- أية بيانات أخرى ترى الهيئة ضرورة إيضاحها للجمهور.

ويجب ان يتضمن الطلب دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى تقديم ملاحظاتهم على التحويل إلى الهيئة فى ميعاد غايته ثلاثة أشهر من تاريخ النشر.

ويكون تحويل وثائق الشركة مع الإلتزامات المترتبة عليها بقرار من مجلس إدارة الهيئة إذا تبين أنه لا يضر بمصلحة أصحاب الحقوق من حملة الوثائق التى أبرمتها الشركة فى جمهورية مصر العربية والمستفيدين منها والدائنين.

وينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحتج به قبل المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التى أبرمتها الشركة فى جمهورية مصر وكذلك قبل دائنها.

وفى هذه الحالة تنتقل الأموال التى للشركة فى جمهورية مصر العربية إلى الشركة التى حولت إليها الوثائق وذلك مع مراعاة الأحكام المتعلقة بنقل الملكية والنزول عن الأموال على أن تعفى الأموال المحولة من رسوم الدمغة ورسوم التسجيل ورسوم الحفظ المفروضة بمقتضى القوانين على نقل الملكية والنزول عن الأموال.

وقف العمليات (عن فرع أو أكثر) وتحرير أموال الشركات لا يجوز قبل الوفاء بكامل الإلتزامات أو تحويل الوثائق الوثائق مع حقوقها (مادة ٦١):

- إذا ما قررت شركة وقف عملياتها عن فرع أو أكثر من فروع التأمين ورغبت في تحرير أموالها كلها أو بعضها فيتعين أن تقدم إلى الهيئة طلباً بذلك مشفوعاً بما يأتي:

١- ما يثبت أنها أبرأت ذمتها تماماً ونهايا من التزاماتها عن جميع الوثائق القائمة عن الفرع أو الفروع التي قررت وقف عملياتها عنها أو أنها حولت وثائقها لشركة أخرى على الوجه المقرر في المادة السابقة.
٢- ما يثبت أنها نشرت في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل (يتم النشر في مكان ظاهر بالصحف عن وقف الشركة لكل أو بعض عملياتها متضمناً ما يأتي:

إسم الشركة التي قررت وقف عملياتها/ فرع أو فروع التأمين التي تقرر وقف العمل بها/ التاريخ المقترح لوقف العمليات/ أية بيانات أخرى ترى الهيئة ضرورة إيضاحها للجمهور. مادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية) إعلاناً يظهر في كل منها ثلاث مرات على الأقل بين المرة والأخرى فترة خمسة عشر يوماً من إعتزامها تقديم طلب إلى الهيئة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ آخر إعلان لتحرير أولها في جمهورية مصر العربية أو جزء منها ويتضمن ذلك الإعلان دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى أن يقدموا اعتراضاتهم إلى الهيئة في موعد غايته يوم تقديم الطلب المشار إليه؛.

وتقرر الهيئة إجابة الشركة إلى طلبها إذا لم يتقدم أحد باعترض عليه في المدة المبينة في هذا البند.

أما إذا قدم إعتراض خلال هذه المدة فلا يفصل في الطلب إلا بعد حصول إتفاق أو صدور حكم نهائي في شأن هذا الإعتراض ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة ان يأذن في تحرى أموال الشركة بشرط إستيفاء مبلغ يعادل التزاماتها قبل صاحب الإعتراض بما في ذلك المصروفات التي قد يستلزمها الإحتفاظ بأى أصل من أصول الشركة.

المبحث الثانى المشروع التأمينى جمعية تعاونيه

الإطار العام لجمعيات التأمين التعاونية:

تعتبر جمعيات التأمين التعاونى من صور المنشآت التأمينيه الوارده بقانون الإشراف والرقابه على هيئات التأمين ووفقا لهذا القانون يقصد بجمعية التأمين التعاونى تلك التى يتم تكوينها فى إطار الأحكام العامة للتعاون وتكفل لأعضائها نظاما تأمينا فيما بينهم، ويشترط ألا تقل قيمة أسهم أو حصص رأس مالها عند الإنشاء والمدفوع منه عن عشرة ملايين جنيه (م ٢٢ من القانون وم ٥٩ من لائحته التنفيذية).

هذا وتتمتع الجمعية بكافة الإعفاءات والتيسيرات المقررة للجمعيات فى قوانين التعاون (مادة ٨٢).

وفيما عدا ما جاء باللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين (الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتعاون الدولى رقم ٣٦٢ لسنة ٩٦) فى شأن القواعد والشروط اللازمة لإنشاء الجمعيات وتسجيلها والأسس الفنية التى تسير عليها فإنها تخضع لسائر الأحكام الواردة فى القانون بشأن شركات التأمين، وخاصة الأحكام المتعلقة بالإشراف والرقابة والنظام المالى وحق الإطلاع والفحص وتحويل الوثائق ووقف العمل بها وإلغاء الترخيص والشطب (مادة ٨١).

أغراض الجمعية ورأس المال والعضوية:

١) تهدف جمعية التأمين التعاونى إلى مباشرة أعمال التأمين فى كافة فروع التأمين وذلك لحساب أعضائها بما يحقق تكافل المؤمن لهم وتعاونهم فى تحمل الأضرار التى تلحق بأى منهم فى ظل المبادئ التعاونية.

ويجوز للجمعية أن تجمع بين ممارسة تأمينات الأشخاص على أعضائها وممارسة تأمينات الممتلكات والمسئولية الخاصة بهم على أن

تلتزم الجمعية فى هذه الحالة بالفصل بينهما فصلا تاما فى الأموال والسجلات والحسابات وغيرها بإعتبار كل منهما نشاطا مستقلا بذاته (مادة ٥٨).

٢) يتكون رأس مال الجمعية من حصص أو أسهم متساوية القيمة وغير محددة العدد بحيث لا تقل قيمة السهم الواحد عن عشرة جنيهات تؤدى بالكامل عند الإكتتاب.

ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يقل رأس المال المدفوع عن عشرة ملايين جنيه.

ويجب أن تكون الحصص أو الأسهم مملوكة دائما لمصريين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو أشخاصا اعتبارية وألا تزيد قيمة مساهمة الشخص الواحد على ١٠% من إجمالى رأس مال الجمعية ولا تزيد الحصص العينية على ١٠% من رأس المال (مادة ٥٩).

٣) تتألف الجمعية من أشخاص لا يقل عددهم عن خمسين ويجوز لها أن تقبل فى عضويتها الجمعيات التعاونية الأخرى وكذا الهيئات التى لا ترمى إلى الكسب، ويجوز لكل شخص مصرى له مصلحة فى الاستفادة من خدمات الجمعية الإنضمام إلى عضويتها بعد إستيفاء البيانات اللازمة وسداد قيمة الحصة أو الأسهم ورسم العضوية على النحو الذى يحدده النظام الأساسى للجمعية، ولا يجوز للجمعية مباشرة عمليات التأمين لغير أعضائها (مادة ٦٠).

٤) يجوز للعضو التنازل عن حصته أو أسهمه ما لم يكن من حملة الوثائق التى تصدرها الجمعية، ويجب أن يكون التنازل لشخص مصرى يقبل الإنضمام للجمعية ويستوفى البيانات اللازمة ويسدد رسم العضوية، ويترتب على التنازل زوال صفة العضوية عن المتنازل وثبوتها للمتنازل إليه (مادة ٦١).

٥) تزول صفة العضوية فى الحالات وبالشروط وبالأحكام التى يحددها النظام الأساسى للجمعية (مادة ٦٢).

عقد التأسيس والنظام الأساسي للجمعية:

- ١) يجتمع المؤسسون الذين تتوافر فيهم شروط العضوية في هيئة جمعية تأسيسية ولا يكون هذا الإجتماع صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة للمؤسسين وكذلك مندوب الهيئة ويختار الحاضرون رئيسا للإجتماع وأميناً للسر وذلك للنظر فيما يلي: (مادة ٦٣).
- ١- الموافقة على تأسيس الجمعية وتحديد إسمها وغرضها والحد الأدنى لرأس المال المدفوع وأية شروط أخرى بعد عرض دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية.
- ٢- إختيار لجنة مؤقتة من ثلاثة على الأكثر تتولى إعداد عقد التأسيس والنظر الأساسي للجمعية والتوقيع على الوثائق ومتابعة إجراءات التأسيس ودعوة الأعضاء إلى المساهمة في رأس المال.
- ٣- تحديد مصروفات التأسيس التي يتحملها كل عضو بحيث لا تجاوز ٣% من رأس المال.
- ٤- إختيار مراقب للحسابات.
- ٥- إختيار مجلس الإدارة الأول.

٢) يجب أن يتضمن عقد تأسيس الجمعية ونظامها الأساسي البيانات التالية:

- ١- تاريخ تحرير العقد.
 - ٢- مكان تحرير العقد.
 - ٣- إسم الجمعية بما يدل على صفتها التعاونية ومقرها.
 - ٤- منطقة عمل الجمعية.
 - ٥- غرض الجمعية وفروع التأمين التي ستزاولها.
 - ٦- قيمة رأس المال المدفوع وقيمة الحصة أو الأسهم وكيفية التنازل عنها والتصرف فيها.
 - ٧- أسماء المؤسسين ومهنتهم ومحال إقامتهم.
- ويجب أن يتضمن النظام الأساسي للجمعية البيانات الواردة في عقد التأسيس بالإضافة إلى البيانات التالية:
- ١- الحد الأقصى لقيمة الحصة أو لعدد الأسهم التي يجوز أن يمتلكها العضو.
 - ٢- شروط العضوية وواجبات الأعضاء وحالات زوال العضوية.

٣- عدد أعضاء مجلس الإدارة ومدته وإختصاصاته وكيفية إجتماعه وطريقة إنتخاب أعضائه ونظم مكافآتهم وتشكيل لجانها ومكافآة أعضائها.

٤- تحديد مكافآة أعضاء مجلس الإدارة وأسس توزيعها.

٥- توزيع الأرباح وتسوية الخسائر.

٦- بداية ونهاية السنة المالية للجمعية.

٧- من يمثل الجمعية أمام الغير.

٨- إختصاصات الجمعيات العامة العادية وغير العادية وإجراءات دعوتها ومواعيد إجتماعاتها والنصاب القانونى لصحة إجتماعاتها وكيفية التصويت على قراراتها.

٩- السجلات التى تمسكها الجمعية.

١٠- قواعد تعديل النظام الأساسى للجمعية وقواعد إدماجها وحلها وتصفية أموالها.

وتعد هيئة الاشراف والرقابة على التأمين نموذجا للنظام الأساس للجمعية يصدر به قرار من الوزير بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة (مادة ٦٣):

موافقة مبدئية من جهة الإشراف والرقابة قبل بدء إجراءات التأسيس:

يقدم مؤسسو الجمعية من خلال اللجنة المختارة لتولى إجراءات التأسيس طلبا إلى الهيئة للحصول على الموافقة المبدئية على تأسيسها. ويرفق بالطلب المستندات التالية:

١- محضر إجتماع الجمعية التأسيسية وعقد تأسيس الجمعية ومشروع نظامها الأساسى.

٢- ذات المستندات التى يتعين على مؤسسى الشركات تقديمها.

وتقيد الطلبات فى سجل يعد لذلك بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

وتقوم اللجنة الفنية المشكلة بقرار من مجلس إدارة هيئة الرقابة على التأمين بنظر الطلب فى ضوء الحاجة إلى إنشاء الجمعية والدراسات الخاصة بها ومؤسسيها.

ويتم البت فى الطلب وإخطار ذوى الشأن به طبقا للمقرر بالنسبة لشركات التأمين.

ولا يجوز للمؤسسين تحصيل قيمة الحصص أو الأسهم إلا بعد صدور قرار الهيئة بالموافقة المبدئية (مادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية).

تسجيل الجمعية والترخيص لها بمزاولة النشاط (١):

(١) يقدم المؤسسون - بعد الحصول على الموافقة المبدئية - طلبا إلى الهيئة بتسجيل الجمعية والترخيص لها فى مزاولة نشاطها.

ويجب أن يقدم الطلب خلال الميعاد أو المهلة المنصوص عليها فى المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية للقانون وإلا إعتبرت الموافقة المبدئية لاغية.

ويرفق بالطلب المستندات التالية:

(أ) القرار الصادر بتأسيس الجمعية وبنظامها الأساسى والترخيص لها بمزاولة نشاطها.

(ب) ما يفيد إيداع رأس مال الجمعية بأحد البنوك المسجلة بالبنك المركزى المصرى وعدم جواز الصرف منه إلا بعد التسجيل.

(ج) شهادة من أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى تثبت أن الجمعية قد أودعت أموالا فى مصر لا تقل قيمتها عن خمسمائة ألف جنيه مصرى عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الجمعية فى مزاومتها وبحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين جنيه مصرى لجميع الفروع المطلوب مزاومتها.

(د) ذات المستندات الدالة على توافر شروط التسجيل بالنسبة لشركات التأمين (المنصوص عليها فى المادة (٣١) من القانون).

(١) صندوق تأمين تعاونى على مراكب الصيد للجمعيات التعاونية للثروة المائية وأعضائها:

صدر بهذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٩٣ ووفقا له... وبعد الإطلاع على قانون تعاونيات الثروة المائية الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ وقانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣... أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية فى ١٩٩٤/٧/٣ القرار الوزارى رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٩٤ باللائحة الداخلية لصندوق التأمين التعاونى على مراكب الصيد الآلية للجمعيات التعاونية للثروة المائية وأعضائها كتأمين إجبارى يعتبر شرطا لمنح ترخيص مزاولة أعمال الصيد ويمقتضاه ينفع المؤمن له بجميع أنواع التأمين التى يزاولها الصندوق (نشر بالعدد ٢٠٤ من الوقائع المصرية الصادر فى ١٩٩٤/٩/١١).

(هـ) سداد رسم التسجيل ومقداره ألف جنيه عن كل فرع من فروع التأمين التي ترغب الجمعية في مزاولتها.

(و) نماذج الوثائق التي تصدرها الجمعية عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاولتها والمزايا والقيود والشروط والأسعار الخاصة بهذه الوثائق.

فإذا كان نشاط الجمعية مباشرة تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فيجب أن يرفق بهذه الوثائق ما يلي:

- شهادة من أحد الخبراء الإكتواريين المقيدين في السجل المعد لذلك بالهيئة بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التي تخولها الوثائق سليمة وصالحة للتنفيذ.
- جدول يحدد قيمة الإسترداد أو التخفيض ويجب أن ينص على هذا الجدول في كل وثيقة من الوثائق المذكورة.
- ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها.
- أية مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة (مادة ٦٧ من اللائحة التنفيذية)

٢) يصدر بتسجيل الجمعية والترخيص لها بمزاولة نشاطها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال شهر من تاريخ إستيفاء شروط التسجيل وتقيد الجمعية في السجل المعد لذلك في الهيئة.

وتكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية الخاصة بمجرد قيدها في هذا السجل.

وينشر هذا القرار في الوقائع المصرية على نفقة الجمعية.

ولا يجوز للجمعية أن تبدأ في مزاوله أعمالها إلا بعد تسجيلها والترخيص لها بمزاولة النشاط كما لا يجوز لها أن تزاول أى فرع من فروع التأمين غير الفروع المرخص لها بها. ويقع باطلا كل عقد يبرم على خلاف ما تقدم ولا يحتج بهذا البطلان على المؤمن لهم والمستفيدين إلا إذا ثبت سوء نيتهم. (مادة ٦٨ من اللائحة التنفيذية)

٣) على الجمعية أن تثبت فيما يصدر عنها من أوراق أنه مرخص لها بمزاولة عمليات التأمين التعاونى فى مصر ورقم وتاريخ تسجيلها فى السجل المعد لذلك فى الهيئة (مادة ٦٩ من اللائحة التنفيذية).

٤) يجب على الجمعية إخطار الهيئة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات التسجيل والترخيص أو على الوثائق والمستندات المرفقة به ولا يجوز العمل بالتعديل أو التغيير قبل إتمامه من الهيئة، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها بالنسبة لشركات التأمين.

تشكيل مجلس إدارة الجمعية والشروط الواجب توافرها في أعضائه:

١) يكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتألف من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على أحد عشر من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة كما يكون لها جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها ويحدد النظام الأساسي الأحكام المنظمة لأعمالها وخاصة الإختصاصات والدعوة للإنعقاد والنصاب اللازم لصحة الإجتماع وإصدار القرارات ومدة عضوية مجلس الإدارة وكيفية إنتخاب أعضائه وإنهاء عضويتهم ومكافآتهم ويمثل رئيس مجلس الإدارة الجمعية لدى الغير وأمام القضاء (مادة ٧١ من اللائحة التنفيذية)

٢) يشترط في كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

- ١- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة تمس الأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه إعتباره.
 - ٢- ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يكن قد رد إليه إعتباره.
 - ٣- ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية.
 - ٤- ألا يكون ممن يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم أى عمل من الأعمال التي تدخل في أغراض الجمعية ويتعارض مع مصالحها.
- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة جمعية تعاونية أخرى (مادة ٧٢ من اللائحة التنفيذية)

٣) على رئيس الجمعية إبلاغ الهيئة بكل تغيير يطرأ على عضوية الإدارة وتشكيله على أن يشمل التبليغ بياناً بأسماء الأشخاص الذين شملهم التغيير وكافة البيانات المتعلقة بهم (مادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية).

مراعاة الشروط الفنية للأقساط وتقدير المخصصات وإعادة التأمين والإستثمارات:

تسري على الجمعية الأحكام المتعلقة بالأسس الفنية فى شركات التأمين ومن بينها أسس حساب القسط وتقدير المخصصات وإعادة التأمين وإستثمار الأموال (مادة ٧٤ من اللائحة التنفيذية).

النظام المالى للجمعيات وسجلاتها:

١) تحدد الهيئة موعد بداية ونهاية السنة المالية للجمعية (مادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية).

٢) تمسك الجمعية ذات السجلات التى تمسكها شركات التأمين بالإضافة إلى السجلات الآتية (مادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية):
١- سجل العضوية. ٢- سجل حسابات الأعضاء.
٣- السجلات التى يقرر مجلس إدارة الهيئة إمساکها بمعرفة الجمعية.

٣) على الجمعية أن تمسك حسابات لعمليات التأمين مستقلة عن حسابات إستثمار أموال أعضاء الجمعية وحسابات مستقلة لكل من تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمسئوليات وحسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين المرخص بمزاوتها.
ويجوز لمجلس إدارة الهيئة تكليف الجمعية بإمساک حساب خاص لكل نوع يحدده من أنواع التأمين بالفرع الواحد.

وتعد الجمعية فى نهاية كل سنة مالية بالإضافة إلى الحساب الإجمالى لإيرادات ومصروفات كل من تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمسئوليات حساب إيرادات ومصروفات لكل فرع من فروع التأمين المرخص لها بمزاوتها ويتضمن هذا الحساب جميع ما يتعلق بالفرع من إيرادات ومصروفات وصافى الفائض أو العجز حسب الأحوال ويضاف إلى ذلك ما يخص الفرع فى عائد إستثمار الأموال المقابلة لحقوق حملة الوثائق طبقاً للمادة (٣٧) من القانون.

ويتم توزيع صافي فائض حساب الإيرادات والمصروفات على حملة الوثائق وفقا لما يقرره مجلس الإدارة وتقره الجمعية العامة. ويحدد مجلس الإدارة طريقة توزيع العجز على أن يعتمد هذا القرار من الجمعية العامة.

الأموال المستثمرة لمقابلة حقوق الأعضاء:

تعد الجمعية فى نهاية كل سنة مالية حسابا مستقلا لإستثمار الأموال التى تقابل حقوق الأعضاء وتخصم منه المصروفات المتعلقة بهذا الإستثمار وفى حالة تحقيق فائض فى هذا الحساب يوزع على الأعضاء على الوجه الآتى:

- ١٠% إحتياطى نظامى ويجوز للجمعية وقف هذا الخصم متى بلغ الإحتياطى المذكور مثل رأس لمال.
- ٥% لتكوين أية إحتياطيات أخرى يراها مجلس إدارة الجمعية ويوقف هذا الخصم متى بلغ الإحتياطى المذكور ٢٥% من رأس المال.
- ٥% من رأس المال كدفعة أولى للأعضاء.
- ١٠% من الباقى مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفقا لما تقررره الجمعية العامة.

- يوزع الباقى على الأعضاء كحصة إضافية وبشرط ألا يزيد إجمالى التوزيعات على ٦% من رأس المال أو يرحل إلى الإحتياطى كفائض للعام القادم.

ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح على العاملين وبما لا يجاوز مجموع أجورهم السنوية ولا تزيد على ١٠% من صافى الفائض.

وفى حالة تحقق عجز فى النشاط الإستثمارى لأموال الأعضاء يتم تحميل كل عضو بنسبة من العجز تتناسب مع حصته فى رأس المال بقرار من مجلس إدارة الجمعية تعتمده الجمعية العامة (مادة ٧٧ من اللائحة التنفيذية).

حل الجمعية وتصفيتها:

يجوز بموافقة الجمعية العمومية بأغلبية ثلثى الأعضاء وإعتماد الهيئة على الجمعية وفى هذه الحالة تجرى التصفية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (٦٢) من القانون (مادة ٨٠ من اللائحة التنفيذية).

المبحث الثالث المشروع التأمينى صندوق تأمين صناديق التأمين الخاصة والحكومية

١- صناديق التأمين الخاصة:

تعتبر صناديق التأمين الخاصة من المنشآت التي تزاول التأمين وبالتالي من مكونات قطاع التأمين.

وفقا لقانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر يقصد بصندوق التأمين الخاص فى تطبيق احكام هذا القانون كل نظام فى هيئة او شركة او نقابة او جمعية من افراد تربطهم مهنة او عمل واحد او اية صلة اجتماعية اخرى يتكون بغير رأسمال، ويمول باشتراكات او خلافة بغرض أن يؤدى أو يترتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوقا تأمينية فى شكل تعويضات أو معاشات دورية أو مزايا مالية محددة. ويطبق فى شأن هذه الصناديق احكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ (م٢٣).

وقبل صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ فإن تنظيم الاحكام المتعلقة لصناديق التأمين الخاصة بالبواب الثالث من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن الإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال (والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة) وقد أى عدم وجود تشريع متنقل - كما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون الصناديق الخاصة - الى حدوث بعض الثغرات كنتيجة طبيعية للتطورات الإقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من ارتفاع فى مستوى المعيشة (فى ظل نظامنا الإشتراكي)، الامر الذى تطلب إلغاء البواب الثالث من القانون السالف الذكر ووضع قانون مستقل ينظم كافة الاحكام المتعلقة بصناديق التأمين الخاصة ولا تسرى عليه احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة وذلك كما جاء بالمذكرة الإيضاحية منعا من ازدواج جهات الإشراف.

وهكذا تم إعداد مشروع قانون مستقل بتنظيم صناديق التأمين الخاصة ينص على وجوب تسجيل الصندوق لدى هيئة الرقابة على التأمين والتي تتولى مهمة الإشراف والرقابة عليه مع تمتع هذا الصندوق بالشخصية الاعتبارية بمجرد إتمام إجراءات التسجيل ولا يجوز له ممارسة نشاطه قبل التسجيل (م ٣).

ويكون لكل صندوق تأمين خاص جمعية عمومية تتألف من الأعضاء الذين أوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم ومضت على عضويتهم ستة أشهر على الأقل، وتقوم الجمعية باقرار المركز المالي للصندوق والذي يتم فحصه على يد أحد الخبراء الإكتواريين كل خمس سنوات وذلك للتعرف على مدى كفاية أموال الصندوق للقيام بالتزامات الأعضاء المالية.

ولكل صندوق مجلس ادارة منتخب عدد أعضائه من خمسة الي خمسة عشر عضوا على أن تكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات .

وعندما ناقشت اللجنة المادة التاسعة والعشرين الخاصة بجواز حل مجلس إدارة أى صندوق إذا تبين لمجلس إدارة جهة الرقابة أنه لا يسير وفقا للنظام الأساسي لأحكام هذا المشروع، رأيت إضافة عبارتي (وبعد اجراء تحقيق اداري) (ولمجلس الادارة الحق في التظلم من قرارا لحل أمام القضاء) وذلك حتي يكون الحل مبنيا على أساس سليم .

وتتكون موارد الصناديق من اشتراكات الاعضاء وما تسهم به الدولة أو الجهة التي تتبعها الصناديق وكذا موارد استثمار روعس أموال تلك الصناديق ويخصص كل ذلك لمقابلة التزامات الصناديق قبل أعضائها مع اعفاء تلك الأموال من ضريبة القيم المنقولة وكذا الضريبة العقارية والذدان يوديان إلي تقوية المراكز المالية، لصناديق التأمين الخاصة ضمانا لإستمرار أداء رسالتها (م ١٠).

وتتمتع الصناديق الخاصه وأموالها - بما فى ذلك العقارات - بالعديد من الاعفاءات الضريبية.

٢- صناديق التأمين الحكومية:

تزاول الحكومة بنفسها بعض عمليات التأمين إما لإرتباطها بأخطار لا تقبلها عادة شركات التأمين أو لأن الحكومة ترى - لسبب أو آخر أهمية مزاولتها لتلك العمليات بذاتها.

ووفقا للمادة الثانية من قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر تعتبر صناديق التأمين الحكومية من وحدات قطاع التأمين باعتبارها من المنشآت التي تزاول التأمين وإعادة التأمين. ويقصد بها - كما نصت صراحة المادة ٢٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدلة - الصناديق التي تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها.

ولا يجوز لهذه الصناديق أن تباشر عمليات تأمين أخرى غير المنصوص عليها في قرار إنشائها (م ٨٣ من اللائحة التنفيذية).

هذا ويكون إنشاء صندوق التأمين الحكومي بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويصدر بتحديد شروط وأسعار عمليات التأمين المشار إليها قرار من الوزير المختص بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة.

ويجب على الصندوق التقدم بطلب لتسجيله في السجل المعد لذلك بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين يرفق به المستندات والبيانات التالية (م ٨٤ من اللائحة التنفيذية):

- (أ) قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بإنشاء الصندوق.
 - (ب) أغراض الصندوق ووسائل تحقيقها.
 - (ج) نظام العمل في الصندوق وكيفية إدارته.
 - (د) نظام التأمين والحد الأقصى للتعويض من الصندوق.
 - (هـ) الموارد المالية للصندوق وقواعد وأوجه الصرف منها وينشر قرار التسجيل بالوقائع المصرية على نفقة الصندوق.
- ويجب إخطار الهيئة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات ويرفق بالإخطار بيان مفصل بالتعديلات ومبرراتها.

ووفقا للمادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين يتعين على الصندوق أن يمسك السجلات التالية وذلك بالإضافة إلى السجلات التي يراها لازمة لمزاولة نشاطه :
(أ) سجل الوثائق وتقيده به جميع الوثائق التي يصدرها الصندوق.
(ب) سجل التعويضات وتقيده به جميع المطالبات التي تقدم للصندوق وتواريخ أداء التعويضات.
(ج) سجل الإستثمارات تقيده فيه الأموال المستثمرة وقنوات الإستثمار والعائد المحقق لكل منها.

صندوق التأمين الحكومي لضمادات أرباب العهد:

أصدر مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٢/٨ قرارا بإنشاء صندوق التأمين الحكومي لضمادات أرباب العهد بمراعاة صندوق الضمادات التعاوني للسيارفة والمحصلين التابعين (لمصلحة الأموال المقررة) الصادر بتأسيسه فى ١٩٢٩/١٢/١ قرار وزير المالية رقم ٧١ لسنة ١٩٢٩.

وفى ١٩٨٦/٨/٣١ صدر القرار الجمهورى ٣٧١ لسنة ١٩٨٦ بأحكام لائحة صندوق لتأمين الحكومي لضمادات أرباب العهد المشار إليه (نشر بالعدد ٣٧ من الجريدة الرسمية ليعمل بها اعتبارا من تاريخ نشره فى ٨٦/٩/١١) والتي تسرى على وحدات الجهاز الإدارى وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التى الموازنه العامة للدولة.

وحيث إهتم القانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ الصادر بتعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين بإستبعاد مزاولة نشاط صندوق التأمين الحكومي من إختصاصات الهيئة المصرية للرقابة على التأمين فقد كان من الطبيعى أن ينص فى ذات الوقت على إستمرارها فى إدارة الصندوق إلى أن يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتنظيمه بما يتفق والتعديل.

٣- صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة فى مصر:

١- الإطار القانونى للصندوق:

تعرضت بعض البنوك لمشاكل ماليه هددت حقوق المودعين لديها وعرضتها للضياع مما كان له انعكاساته الخطيره على أعمال البنوك بوجه عام.

ومن هنا كان الأهتمام بإتخاذ التدابير والأجراءات الضرورية لتدعيم الثقة فى التعامل مع البنوك وضمن إسترداد حقوق المودعين تحقيقاً لأستقرار الجهاز المصرى.

وفى هذا الشأن تم إجراء تعديل جوهرى فى قانون البنوك والإئتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فى إتجاهين:

الأول: تقرير سلطة البنك المركزى المصرى فى التدخل لإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشاكل الماليه التى يتعرض لها أحد البنوك:

وفى هذا تنص الماده (٣٠) مكررم القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لبعض أحكام قانون البنوك والأئتمان والمعمول به إعتباراً من ١٩٩٢/٦/٥ على إنه:

"المجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل ماليه تؤثر على مركزه المالى أن يطلب من إدارة ذلك البنك توفير الموارد الماليه الإضافيه اللازمه فى صورة زيادة رأس المال المدفوع أو إيداع أموال مسانده لدى البنك بالشروط التى يضعها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى وخلال المده التى يحددها. فإذا إنقضت المده دون التنفيذ الفعلى لهذه الدعوه يكون لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى اما تقرير الزيادة التى يراها فى رأس المال وطرحها للأكتتاب بالأجراءات والشروط التى يقررها، أو إصدار قرار بإدماج البنك فى بنك آخر، وذلك بشرط موافقة البنك المدمج فيه، أو إقرار الشطب وفقاً للقواعد المقرره فى الماده (٣٤) من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والإئتمان.

ويعتبر البنك متعرضاً لمشاكل مالية فى حكم هذه المادة إذا توافرت فى شأنه احدى الحالات الآتية:

(أ) عجز أصول البنك عن تغطية إلتزاماته بالكيفية التى تضر بأموال المودعين.

(ب) تبيد مالموس فى أصول البنك أو إيراداته بسبب مخالفة القوانين أو القواعد المقرره أو نتيجة القيام بأية ممارسات خطره لا تتفق وأسس العمل المصرفى.

(ج) أتباع أساليب غير سليمه فى إدارة نشاط البنك يترتب عليها عدم كفاية حقوق المالكه بشكل مالموس، أو المساس بحقوق المودعين وغيرهم من الدائنين.

(د) توافر دلائل قوية على أن البنك لن يتمكن من مواجهة طلبات المودعين أو الوفاء بإلتزاماته فى الظروف العاديه.

الثانى: إنشاء صندوق تأمين على الودائع : تتوقف فاعلية تدابير مواجهة المشاكل الماليه التى يتعرض لها أحد البنوك - وبالتالي ودائع العملاء - على القدرات الذاتيه لهذا البنك ومدى المشاكل التى يتعرض لها والنجاح فى إتخاذ الإجراءات اللازمه فى الوقت المناسب.

ومن هنا كان لفكرة التأمين دورها فى نقل الخطر وفى تفتيت الخساره وتوزيعها بين كافة المعرضين للخطر.

وهكذا نصت المادة (٣١) مكرر من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩١ المشار إليه على إنشاء صندوق يسمى صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة فى مصر والمسجله لدى البنك المركزى المصرى. يصدر بنظامه الأساسى قرار من رئيس الجمهورية بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى البنك المركزى المصرى دون التقيد بالقوانين والنظم والقواعد المعمول بها فى الحكومه والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.

ب- أغراض الصندوق وأساسها القانوني:

يحدد النظام الأساسي للصندوق أغراضه ووسائل تحقيقها، ومن المفترض هنا أن الغرض الرئيسي من إنشاء الصندوق هو ضمان الودائع لدى وحدات الجهاز المصرفي.

وفى هذا الشأن فإن الودائع تمثل الشيء موضوع التأمين وتقوم البنوك بدور المؤمن له باعتبارها المودع لديه أما المستفيد من التأمين فهو المودع فى تاريخ تحقق الخطر المؤمن منه.

وفى هذا العقد تبدو المصلحة المادية للمؤمن له باعتباره مودعا لديه حيث يكون مسئولاً عن الوديعة قبل صاحبها وبالتالي فإننا بصدد إحدى صور تأمين المسئولية ومن ناحية أخرى تبدو المصلحة المادية للمستفيد صاحب الوديعة ونكون بذلك أمام عقد تأمينى يبرمه المؤمن له لحساب ولمصلحة أجنبى عن العقد.

وهكذا يقوم نظام صندوق التأمين على الودائع على فكرة التأمين لحساب ذى المصلحة باعتباره إشتراطاً لمصلحة الغير (المودع).

وقد يبدو عقد التأمين هنا وقد أنشأ حقاً مباشراً للمستفيد فى مواجهة هيئة التأمين (الصندوق) لا يقابله أى إلتزام من جانب المستفيد على أننا يجب ألا نغفل أن المتحمل النهائى لإشتراكات التأمين السنويه لدى الصندوق هم أصحاب الودائع فى صورة عائد إستثمار أقل من ذلك المفترض فى حالة عدم قيام التأمين.

هذا وحيث يقبل المستفيد التأمين فإن حقه المباشر تجاه الصندوق لا رجعه فيه.

ج - نطاق ضمان الودائع وتحديد الحد الأقصى للضمان (تأمين دون الكفايه):

يستفاد من أحكام الأستخدامات الماليه للصندوق كما جاءت بنظامه الأساسى أن الضمان يغطى نسبة من أصل الوديعة وعائدها المستحق

حتى التاريخ الذي يحدده مجلس إدارة الصندوق مخصصا من المجموع ما قد يكون من التزامات قبل البنك حتى ذلك التاريخ.

ويشمل الضمان كافة الودائع بالنسبة للبنك الواحد أيا كان مسماها باستثناء الودائع المحجوزة كضمان أو تأمين لعمليات مصرفية وودائع البنوك المحلية والخارجية وودائع أعضاء مجلس إدارة المؤمن له ومديره ومراقبي حساباته وأزواجهم وأولادهم القصر.... وإذا كان الحساب مشتركا فيوزع تعويض الضمان على أصحاب الحساب نفسه بنسبة حصة كل منهم المنصوص عليها بعقد فتح الحساب، وفي حالة عدم تحديد حصة كل منهم فيتم توزيع التعويض بالتساوي فيما بينهم.

ويحدد الحد الأقصى للضمان بواقع ٩٠% من مبلغ الوديعة (بالجنيه المصري أو بالعملة الأجنبية) بحد أقصى ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصري أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي للتعويض الواحد لدى البنك الواحد.

وهكذا فإن مبلغ التأمين هنا يعتبر دون الكفاية وكأن المودع قد قام بالتأمين لدى نفسه تأمينا ذاتيا بواقع ١٠% من مبلغ الوديعة فضلا عن القدر الزائد منها على ١٠٠.٠٠٠ جنيه ما لم يبادر بتوزيع ودائعه لدى أكثر من بنك بحيث لا يتجاوز مقدارها لدى البنك الواحد الحد الأقصى المشار إليه (١٠٠.٠٠٠ جنيه مصري أو ما يعادلها).

المبحث الرابع المشروع التأمينى مجمعة (حساب مشترك لعدة شركات تأمينية) إدارة أحد فروع التأمين أو إحدى العمليات التأمينية

أجاز قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر قيام شركات التأمين أو إعادة التأمين بإنشاء مجمعة أو أكثر لإدارة أحد فروع التأمين أو إحدى العمليات التأمينية من خلال حساب مشترك تمكينا لتلك الشركات من التعامل مع الأخطار أو العمليات ذات الطبيعة الخاصة.

ونتناول فيما يلي بالدراسة الجوانب والأحكام القانونية لكل من مجمعة المنشآت النووية ومجمعة تأمين المسئولية المدنية عن أعمال البناء.

١ - المجمع المصري لتأمين المنشآت النووية:

تعتبر مجمعات التأمين من المنشآت التى تزاول التأمين وإعادة التأمين والتى يتكون منها بالتالى قطاع التأمين على النحو المنصوص عليه بالمادة الثانية من قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١:

وفى بيان مجمعات التأمين وإعادة التأمين نصت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على أنه يجوز لشركات التأمين أو إعادة التأمين أن تنشأ فيما بينها مجمعه أو أكثر للقيام بالآتى:

١ - إدارة فرع من فروع التأمين.

٢ - إدارة عملية بذاتها.

وذلك للحساب المشترك وفقا للنظام الأساسى لكل مجمعه مع مراعاة عدم جواز إنشاء أكثر من مجمعه واحده لكل غرض أو فرع من فروع التأمين.

ويصدر بإنشاء المجمع والتصديق على نظامها الأساسى الذى يضعه الأعضاء المؤسسون قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية

للمراقبة للمراقبة على التأمين وتسجل المجمع لدى الهيئة التي يكون لها حق الأطلاع في أي وقت على دفاتر وحسابات المجمع.

وفي الإطار عاليه قامت الشركات الآتية بتأسيس جمعية تأمين المنشآت النووية:

- ١) شركة مصر للتأمين.
- ٢) شركة الشرق للتأمين.
- ٣) شركة التأمين الأهلية المصرية.
- ٤) شركة قناة السويس للتأمين.
- ٥) شركة المهندس للتأمين.
- ٦) شركة الدلتا للتأمين.
- ٧) الشركة المصرية لإعادة التأمين على أن تقتصر عضويتها على العمليات الواردة من الخارج دون أن يخل ذلك بما يسند إليها من الأخطار النووية المحلية اختياريًا بصفتها معيد تأمين.

ونتناول فيما يلي أوجه نشاط المجمع والمسئوليات في تأمين الأخطار النووية مع بيان حصص الشركات الأعضاء حدود الأكتتاب والقبول وذلك وفقا للتعديلات المرفقه بقرار رئيس الهيئة المصرية للمراقبة على التأمين رقم ٤ لسنة ١٩٨٨:

أولاً: أوجه نشاط المجمع:

- ١ - تتخذ المجمع كل ما من شأنه أن يعاونه على تحقيق أغراضها في داخل جمهورية مصر العربية وخارجها وعلى الأخص ما يلي:
 - ١ - وضع الشروط وقواعد القبول والأسس الفنية للأكتتاب وفقا لم تقتضيه طبيعة تلك الأخطار ومتطلبات إعادة تأمينها.
 - ٢ - تلقي طلبات التأمين والبت فيها وإصدار الوثائق وتحصيل الأقساط والرسوم المستحقة عنها قانونا وإجراء التعديلات والتجديدات والإلغاءات وتسوية التعويضات.
 - ٣ - إجراء عمليات إعادة التأمين بالنسبة للأخطار المحلية (النووية والغير النووية) على ما قد يزيد عن الطاقه الاحتفاظيه أو الإستيعابيه لشركات التأمين المباشر الأعضاء الشركه المصريه لإعادة التأمين.
 - ٤ - قبول عمليات إعادة التأمين الوارده من الخارج في حدد الطاقه الاحتفاظيه الصافيه للمجمع.

ثانيا : المسئوليات فى تأمين الأخطار النوويه:

(١) زيادة المسئوليات الناشئه عن التغيير فى أسعار العملات
(١/٨م):

فى حالة تغيير سعر عمله ما، أدى الى زيادة التزامات الشركات،
فان كل من شركات التأمين المباشر الأعضاء والشركه المصريه لإعادة
التأمين تلتزم بما يترتب على هذه الزيادة فى حصتها الى أن تتخذ
المجمعه الإجراءات الكفيله بإعادة حدود الألتزام الى وضعها الأول.

(٢) المسئوليه التضامنيه (٢/٨م):

تكون مسئولية كل من شركات التأمين المباشر الأعضاء والشركه
المصريه لإعادة التأمين مسئوليه تضامنيه مع ما يترتب على ذلك من
زيادة الإلتزامات بما يقابل حصة الشركه التى تعجز جزئيا أو كليا عن
الوفاء بالتزاماتها.

وكذلك يزداد التزام كل منها على نفس الأساس السابق إذا عجز أى
من معيدى التأمين عن الوفاء بالتزاماته، ولا يخل ذلك بحق الشركات فى
الرجوع على من عجز عن الوفاء بالتزاماته.

ثالثا: حصص الشركات وحدود الأكتتاب والقبول:

(أ) الأخطار غير النوويه المحليه:

توزع الحصص بالنسب التاليه:

٧٣% لشركات التأمين المباشر (قطاع عام) بالتساوى.

٢٧% (قطاع خاص) بالتساوى.

تسند المجمعه منها الى الشركه المصريه لإعادة التأمين الحصه
الإلزاميه طبقا للقوانين واللوائح والقرارات الساريه عند الإصدار.

(ب) الأخطار النوويه المحليه:

تعتمد المجمعه العامه سنويا حصة كل من شركات التأمين المباشر
الأعضاء والشركه المصريه لإعادة التأمين وفقا لقدراتها الاحتفاظيه.

ويتكون الحد الأقصى للأكتتاب فى هذه الأخطار من مجموع تلك

الحصص مضافا إليها ما تتمكن المجمعه من إسناده الى المجمعات
الأجنبيه المثيله ومعيدى تأمين الخطر النووى فى الخارج.

(ج) الأخطار النووية الواردة من الخارج:

تعتمد الجمعية العامه سنويا حصة كل من الشركات الأعضاء في الأخطار النووية الواردة من الخارج وفقا لقدرتها الاحتفاظية، ويكون مجموع هذه الحصص هو الحد الأقصى للطاقة الاحتفاظية الصافية للمجمعه.

٢- الجمعية المصرية لتأمين المسؤولية المدنية على أعمال البناء:

في ٣١ / ٥ / ١٩٨٢ تم تأسيس مجمعة باسم الجمعية المصرية لتأمين المسؤولية المدنية عن اعمال البناء.

وفي ٢٤ / ٦ / ١٩٨٢ صدر بانشاء المجعة المشار اليها والتصديق على نظامها الأساسي قرار رئيس ادارة مجلس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ وتم تسجيلها في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة تحت رقم (١).

وفي ٢٠ / ١٠ / ١٩٨٢ صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٨٢ بتحديد الاحكام والقواعد التي تسري على التأمين من المسؤولية المدنية قبل الغير المنصوص عليها في المادة (٨) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء (والتي تديرها المجعة).

وفي ٢٦ / ٤ / ١٩٨٣ اقرت الجمعية العمومية للمجعة لائحة تنظيم العمل بينها وبين شركات التأمين وصدر بها قرار رئيس لجنتها الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٨٣.

وفي إطار ذلك نتناول الاحكام والقواعد التي تسري في شأن المجعة والتأمين الذي تديره.

أولاً: الغرض من المجعة (م) من قرار رئيس هيئة الاشراف والرقابة على التأمين رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢):

١ - ادارة كل ما يتعلق باعمال التأمين لتغطية المسؤولية المدنية قبل الغير المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢.

٢ - القيام بما يسند الي المجمععة من عمليات تأمين المسؤولية العشرية لصالح المالك التي تطلب اختياريا.

ثانيا: المؤمن لهم (م٢) من قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢):

يقصد بالمؤمن لهم "المهندسون والمقاولون ومالك البناء" ويكونون مسئولين بالتضامن عن صحة البيانات الواردة في طلب بالتأمين.

ثالثا: مجال التأمين والاحطار المستثناء:

١ - تغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية عن الاضرار التي تلحق بالغير بسبب ما يحدث في المباني والمنشآت المبينة بجدول الوثيقة من تهدم كلي او جزئي لعناصر البناء الانشائية وذلك بالنسبة لما يلي (م ٥ من القرار الوزاري رقم ٢٨٢):
أ - مسؤولية المهندسين والمقاولين اثناء فترة التنفيذ الموضحة بجدول الوثيقة.
ب - مسؤولية المالك خلال عشر سنوات من تاريخ تسلم المبني.

٢ - لا تغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية الناشئة بطريق مباشر او غير مباشر نتيجة لاحد العوامل الآتية (م ١١ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٨٢):

أ - الحروب "سواء اعلنت او لم تعلن" أو الثورات، أو الاضطرابات، أو المظاهرات، أو الشعب، أو الغزو أو العدوان، أو الاعمال العدائية، أو العمليات الحربية، أو الحروب الاهلية، أو التمرد، أو العصيان أو الانقلابات العسكرية، أو اغتصاب السلطة أو المؤامرات، أو أى نشاط لاي منظمة يكون غرضها قلب الحكومة، أو التأثير عليها بالعنف والارهاب.....أو الفيضانات، أو الزوابع، أو الاعاصير، أو الزلازل، أو البراكين، أو الهزات الارضية، أو الموجات المدية، أو أية ظواهر طبيعية، أو الحركات الارضية الناشئة عن استغلال المناجم او شق الانفاق.

ب - الاصابات، أو الاضرار المادية التي يسببها المؤمن له أو أحد تابعيه للغير عمدا.

- ج - الاصابات، أو الاضرار المادية التي تصيب المؤمن له أو تابعيه، أو عماله.
- د - الاضرار التي تلحق اشياء غير المسلمة للمؤمن له لاستخدامها في تنفيذ الاعمال موضوع التأمين.
- هـ - أى حادث ينشأ عن أى مركبة أو سيارة مرخص باستخدامها على الطريق العام.
- و- الانفجارات ايا كان نوعها، أو الحرائق الا اذا كان الانفجار أو الحريق ناتجا عن حادث يشمل هذا التأمين.
- ز- الاصابات أو الاضرار المادية التي تحدث نتيجة لانفجار أو لزيادة سرعة مكونات الذرة سواء كان ذلك للاغراض السلمية أو العسكرية.
- ح - رجوع الغير علي المؤمن له وفقا لاحكام المسؤولية العقدية.
- ط - الاضرار المادية الناشئة عن الخسائر غير المباشرة أو الخسائر التبعية.

رابعاً: مدة التأمين:

- ١ - يبدأ سريان التأمين من تاريخ البدء في تنفيذ الاعمال المرخص بها ما لم تحدد الوثيقة تاريخاً لآخر (م ٦ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٨٢).
- ٢ - تشمل مدة التأمين التي تغطيها الوثيقة (م ١٠ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٨٢) :
- أ - فترة التنفيذ المبينة بجدول الوثيقة.
- ب- فترة العشر سنوات التالية لانتهاؤ فترة التنفيذ المشار اليها في الفقرة السابقة.

خامساً: الحد الاقصى لمسئولية المؤمن (م ٩ من القرار رقم ٢٨٢):

يكون الحد الاقصى لما يدفعه المؤمن بالنسبة للاضرار المادية والجسمانية معا التي تصيب الغير مبلغ مليوني جنيه مصري في الحادث الواحد او سلسلة الحوادث الناشئة عن سبب واحد علي الاتتعددي مسئولية المؤمن قبل الشخص الواحد عن الاضرار الجسمانية مبلغ خمسين الف جنيه مصري.

سادسا: قسط التأمين وتسويته والملتزم بسداده:

١ - حددت المادة (٧) من قرار وزير الاقتصاد رقم (٢٨٢) قسط التأمين على النحو التالي :
أ - يكون قسط التأمين بواقع ١ % من القيمة الكلية للأعمال المرخص باقامتها وتتخذ القيمة التقديرية الواردة في طلب التأمين أساسا لتحديد قسط التأمين علي ان يعدل القسط فيما بعد علي اساس التكلفة الفعلية لما يتم من اعمال وبما لايجاوز مليون جنيه.
ب - بالنسبة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة، والتي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان، بالاتفاق مع وزير الاقتصاد، يكون القسط بما لايجاوز ١ % من أقصى خسارة محتملة.
وفي حالة امتداد فترة تنفيذ الاعمال موضوع التأمين عن الفترة المحددة بجدول الوثيقة، يجب إبلاغ المؤمن بذلك ويجوز احتساب قسط عن الفترة الزائدة بنفس الشروط والأسعار وبنسبة التجاوز الي المدة الكلية المحددة بجدول الوثيقة.

٢ - ووفقا للمادة (٢١) من القرار المشار اليه بالبند السابق يلتزم المؤمن له بإبلاغ المؤمن بأية زيادة تطرأ خلال فترة التنفيذ علي قيمة المباني والمنشآت المبينة بجدول الوثيقة ويقوم المؤمن باحتساب القسط الاضافي المستحق واصدار الملحق اللازم بذلك ويلتزم المالك بسداد القسط المستحق الذي يوافق عليه المؤمن.

٣ - يتم سداد قسط التأمين في جميع الأحوال بمعرفة مالك البناء عن نفسه ونياية عن المهندسين والمقاولين (م٨ من القرار ٢٨٢).

سابعا: تطبيقات مبدأ التعويض (المشاركة والحلول)

١ - من حيث المشاركة في التأمين:
نصت المادة (١٧) من القرار الوزاري رقم (٢٨٢) علي انه:
"اذا ظهرت تامينات أخرى تضمن نفس الخطر، فان المؤمن لايلتزم الا بدفع جزء من قيمة التعويض والمصاريف محسوبا علي اساس النسبة بين الحد الاقصى للمسئولية في الوثيقة وبين مجموع الحدود القصوى للمسئولية في الوثائق الاخرى".

٢- من حيث حق الحلول:
وفي هذا نصت المادة (١٩) من القرار المشار اليه علي أنه
"للمؤمن الحق بموجب وثيقة التأمين أن يحل بمقدار ما دفع من تعويض
محل المؤمن له في كافة حقوقه قبل الغير المسنول عن الحادث الذي أدى
الى التهدم الكلي او الجزئى".

ثامن: إلتزامات المؤمن له عند وقوع حادث يدخل في نطاق التأمين :

يلتزم المؤمن له أو من ينوب عنه بالآتي (م ١٦) :
أ - إخطار أقرب مركز شرطة فور العلم بوقوع الحادث وتحرير
المحضر اللازم.
ب - إخطار المؤمن خلال ثلاثة أيام، ويكون الإخطار بخطاب
مسجل بعلم وصول يتضمن البيانات والمعلومات المتعلقة بالحادث
والمسبب فيه وما يترتب عليه من أضرار للغير ورقم محضر الشرطة
وأسماء وعناوين الشهود
ج - ان يحولوا الى المؤمن أى خطاب او إعلان او مطالبة
بخصوص هذا التأمين.
د - الامتناع عن القيام بأي تصرف قانوني أو تسوية دون الحصول
علي موافقة كتابية من المؤمن.

تاسعا: إخلال المؤمن له بمبدأ منتهي حسن النية أو التزاماته الواردة
بالوثيقة وأثر ذلك:

يكون للمؤمن هنا الحق في الرجوع علي المؤمن له وفقا للمادة
(١٨) التي نصت على انه:
"إذا دفع المؤمن تعويضا للغير عن أي حادث يدخل في نطاق هذا
التأمين كأن له الحق في الرجوع بقيمة ما دفع علي المؤمن له في
الحالات الآتية: -
أ - إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة، أو إخفاء أى بيانات جوهرية
متعلقة بالخطر موضوع التأمين.
ب- إخلال المؤمن له بالتزاماته الواردة في وثيقة التأمين.
ج- ثبوت الغش أو الإهمال الجسيم على المؤمن له.

الفصل الحادى عشر
أهمية ومضمون الإشراف والرقابة
على هيئات التأمين الخاص والتجارى

المبحث الأول: أهمية الإشراف والرقابة على
التأمين وتنظيم هيئة للرقابة على
نشاطه
المبحث الثانى: مضمون الإشراف والرقابة

تمهيد:

وفقاً للقانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ تم تعديل أغلب أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ إتفاقاً مع التحولات الإقتصادية التي أدت إلى فتح سوق التأمين وصناعته أمام رأس المال والخبرة الأجنبية مما إستلزم تدعيم وتقوية جهاز الإشراف والرقابة على التأمين.

وهكذا تعددت مجالات الإشراف والرقابة على التأمين مما أصبح من الضروري معه أن نخصص هذا الفصل لبيان أهمية ومضمون الإشراف والرقابة على التأمين من خلال مبحثين أولهما عن أهمية الإشراف والرقابة على التأمين وتنظيم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لمراقبة نشاطه وهيئاته منذ إنشائها وطوال مزاولتها لنشاطها أما المبحث الثانى منخصصه لمضمون الإشراف والرقابة على التأمين حيث نتناول أهم أوجه ومجالات الإشراف والرقابة على التأمين.

المبحث الأول أهمية الإشراف والرقابة على التأمين وتنظيم هيئة للرقابة على نشاطه

تمهيد:

لماذا الإشراف والرقابة:

يهتم التأمين بالتعامل مع الأخطار المحتملة الحدوث وفيه يتعهد المؤمن بتعويض الخسائر المادية الناتجة عن تحقق هذه الأخطار في المستقبل (أو أداء مبلغ التأمين) مقابل قسط أو أقساط يتم تحصيلها عند التعاقد أو خلال مدة التأمين.

ومن هنا فإن التأمين يقوم على أسس رياضية وإحصائية وتشريعية وفنية معقدة تجهلها الغالبية العظمى من المؤمن لهم ويتم على أساسها تحديد أقساط التأمين وشروط الوثائق.

ومن ناحية أخرى فإن التأمين يفترض ثقة المؤمن لهم في وفاء المؤمنين بالإلتزامات التي تعهدوا بالوفاء بها حال تحقق الأخطار المؤمن منها مما لا يستلزم فقط قيام المؤمنين بتكوين الإحتياطيات الكفيلة بمواجهة الإلتزامات بل يستلزم أيضا إستثمار تلك الإحتياطيات في الأوجه والقنوات التي تحقق الضمان والعائد المناسب.

ومن ناحية أخرى فإن عمليات التأمين تقوم على قوانين الأعداد الكبيرة وتستدعي سعى المؤمنين لزيادة عدد المتعاملين معهم وحجم العمليات التأمينية فإذا تعدد المؤمنون في المجتمع الواحد فإنهم يتنافسون فيما بينهم وقد تؤدي المنافسة إلى تخفيض الأقساط عن القدر اللازم فيؤثر هذا على قدرة المؤمنون على الوفاء بتعهداتهم.

وأخيرا فإن عمليات التأمين بطبيعتها تؤثر وتتأثر بالظروف الإقتصادية على المستوى القومى فمن خلال ما تجمعه من أفساط وما تؤديه من تعويضات تساهم فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى ومن خلال إستثمار الإحتياطيات التى تتراكم لديها، خاصة من عمليات تأمين الحياة وعقود تكوين الأموال، يمكنها المساهمة الفعالة فى تحقيق النمو أو التقدم الإقتصادى.

لكل هذا تهتم كافة الدول بسن القوانين التى تكفل الإشراف والرقابة على هيئات التأمين بهدف حماية حملة الوثائق من ناحية وتحقيق التأمين لدوره على المستوى الإقتصادى القومى من ناحية أخرى وذلك على النحو التالى:

١- مراقبة أسس حساب الأفساط وشروط الوثائق بما لا يؤدى إلى المغالاة فى تحديد الأفساط أو التعسف فى الشروط من ناحية وبما يحول دون المنافسة الضاره بين المؤمنين (أو على العكس مساوى الإحتكار) من ناحية أخرى.

٢- التحقق من كفاية الإحتياطيات التى تقابل التزامات المؤمنين وتعهداتهم مع التأكد من وجودها وسلامة السياسة الإستثمارية من حيث تحقيقها للضمان والعائد المناسبين.

٣- التحقق من قيام هيئات التأمين بدورها الإقتصادى البناء فى مجال الإستقرار والتقدم الإقتصادى على المستوى القومى خاصة بالنسبة لأوجه وقنوات الإستثمار وتوظيف الإحتياطى الحسابى بالكامل بالعملة المحلية والإحتفاظ به فى الوطن.

تطور قوانين الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر مع التطور الإقتصادى والسياسى:

فى ١٩٣٩/٨/٢٥ صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وكان من أهم المبادئ التباشتمل عليها فرض نظام لتسجيل شركات التأمين والزامها بإيداع ضمان فى أحد البنوك المصرية لا يقل عن ١٠,٠٠٠ جنيه عن كل فرع من فروع التأمين التى تزاولها على ألا يزيد الضمان عن ٣٠,٠٠٠ جنيه، كما

إشترط القانون بالنسبة للهيئات التي تباشر أعمال التأمين على الحياة أن تكون لها أموال في مصر لا تقل عن ٦٠% من الإحتياطي الحسابي الخاص بالعقود المبرمة في مصر أو التي تنفذ فيها، كما حتم القانون على هيئات التأمين تقديم كشوف سنوية عن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وبيان الإيرادات والمصروفات.

وقد صدر هذا القانون وقد بلغت الشركات المصرية العاملة في سوق التأمين في مصر ست شركات (شركة التأمين الأهلية وقد تأسست سنة ١٩٠٠ / شركة إسكندرية للتأمين وقد تأسست سنة ١٩٢٠ / شركة الشرق للتأمين وقد تأسست سنة ١٩٣٠ / شركة مصر لعموم التأمينات (شركة مصر للتأمين) وقد تأسست سنة ١٩٣٤ / شركة التوفير المصرية وقد تأسست سنة ١٩٣٦ / شركة الإسكندرية للتأمين على الحياة وقد تأسست سنة ١٩٣٩) إلى جانب العديد من مكاتب وفروع الشركات الأجنبية، وقد أعتبر وقتئذ خطوة مبدئية لغرض الرقابة على هيئات التأمين كانت تقتضيها ظروف الانتقال.

وبعد عشر سنوات على إصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ وبمراعاة الظروف الإقتصادية والسياسية لمصر وقتئذ وإنهاء الحرب العالمية الثانية وتطور الإقتصاد القومي بدأ التفكير في تعديله حيث دلت التجربة على أهمية تدعيم الرقابة على هيئات التأمين العاملة في مصر حماية للإدخار القومي وصيانة لأموال المدخرين.

ومن هنا صدر في ١٩٥٠/١٢/٢٣ القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال والذي حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ وإهتم ببسط رقابة الدولة على هيئات التأمين على إختلاف أنواعها مع إقامة نظام من شأنه إيجاد كفالة مادية تامة لحقوق المستفيدين من وثائق التأمين ويؤدي إلى إستثمار الأموال الضخمة التي تجمعها هذه الهيئات في مصر في تنمية موارد الثروة المصرية بعد أن كانت غالبيتها تنتقل في شكل أقساط لتوظف خارج البلاد.

وهكذا إمتدت أحكام الإشراف والرقابة إلى الهيئات التي كانت مستثناه من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ (ونعنى بها هيئات إعادة التأمين وهيئات التأمين البحري وهيئات تكوين الأموال)، كما قرر

القانون إنشاء مصلحة خاصة للإشراف والرقابة على هيئات التأمين (١) ومجلس أعلى (٢) يرأسه وزير المالية ويتكون من ممثلين للحكومة ولهيئات التأمين وتكوين الأموال وتكون له إختصاصات إستشارية وتتفرع منه لجنة للرقابة تفصل فى التظلمات التى ترفع لها عن قرارات المصلح، وقد نظم القانون إجراءات التسجيل وأجاز رفض التسجيل بسبب عدم ملاءمة الأسعار أو الشروط الخاصة بعمليات التأمين أو الإستثمار، وإهتم القانون بإلزام هيئات التأمين على الحياة وتكوين الأموال بأن تكون لها فى مصر أموالا لا تقل عن مقدار الإحتياطى الحسابى الخاص بالعقود المبرمة أو التى تنفذ فيها وأن يكون للمستفيدين من حملة الوثائق إمتيازاً على هذه الأموال مع فصلها عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى.

وعلى أثر حركة التمصير فى عام ١٩٥٦ تم تمصير كافة شركات التأمين العاملة فى مصر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ وإستتبع ذلك صدور القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون هيئات التأمين والذى حل محل القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ (عدا أحكام الباب الثالث الخاص بصناديق الإعانات والتى حل محلها فيما بعد القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة).

ومع قرارات التأميم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والذى بمقتضاه تم تأميم جميع البنوك وشركات التأمين، كما صدر فى ١٢/١٦/١٩٦١ القانون رقم ٨٩٩ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وترتب عليه إنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأمين بغرض الإشراف على تخطيط وتوجيه قطاع التأمين بما يتفق والإتجاهات العامة السائدة وقتئذ.

وبهذا التطور فى الظروف السياسية والإقتصادية والذى أدى إلى تأميم كافة شركات التأمين بحيث أصبحت كلها مملوكة للدولة حدث تطور خطير فى مجال الإشراف والرقابة فالدولة هى المالكة لشركات التأمين

(١) مع صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ تم إنشاء مكتب يقوم بتنفيذ أحكامه وتطور المكتب إلى إدارة ثم مراقبة للتأمين كانت أساس إنشاء مصلحة التأمين.

(٢) حل هذا المجلس محل اللجنة الإستثمارية التى إنشئت بوزارة المالية خلال فترة العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩.

من خلال المؤسسة المصرية العامة للتأمين ومن ناحية أخرى فإنها تتولى الإشراف والرقابة عليها من خلال مصلحة التأمين، ورغم إختلاف دور كل من المؤسسة (القيام بوظيفة الإدارة العليا ورسم السياسة العامة لقطاع التأمين) والمصلحة (التحقق من جدية الشركات ومتانة مركزها المالي والفصل في المنازعات بينها وبين المتعاقدين) فقد تعارضت الإختصاصات من الناحية العملية واستقر الرأي في عام ١٩٦٦ على إدماج (المصلحة في المؤسسة).

وفي ظل ملكية الدولة في مصر لشركات التأمين تقلص دورها في مجال الإشراف والرقابة لتعارض دورها كمالكة لشركات التأمين مع دورها الإشراف في مجال حماية حملة الوثائق حتى أدى الأمر إلى إلغاء قانون الإشراف والرقابة على هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩ وحل محله القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن شركات التأمين والذي تعكس تسميته تقلص وظيفة الدولة الرقابية ويؤكد ذلك إهتمام هذا القانون بالعموميات وترك التفاصيل، على أهميتها، إلى قرارات يصدرها وزير الإقتصاد والتعاون الإقتصادي (القرار ٧٩ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية).

ومن هنا نادينا - مع تأسيس شركات خاصة لإعادة التأمين وتأسيس أكثر من شركة تأمين مباشر غير مملوكة للدولة (شركة المهندس للتأمين وشركة قناة السويس للتأمين) - بأهمية تعديل قانون شركات التأمين ليصبح قانونا للإشراف والرقابة على هيئات التأمين إسمًا وموضوعًا لحماية حملة الوثائق في مواجهة شركات التأمين ... وقد ذكرنا في هذا الشأن:

" في ظل إقتصار مزاولة عمليات التأمين (وإعادة التأمين) في مصر على شركات عامة قد يقال بأنه لا يوجد تعارض بين حملة الوثائق وبين تلك الشركات المملوكة للدولة والتي يفترض فيها أنها حريصة على حماية المستفيدين من وثائق التأمين إلا أنه مع السماح بإنشاء شركات تأمين قطاع خاص يصبح من الضروري تأكيد إشراف الدولة ورقابتها على العمليات الفنية لحساب أقساط التأمين وعلى التحقق من الإحتفاظ بالإحتياطيات المناسبة والإلتزام بسياسة الإستثمار التي توفر الضمان والعائد المناسبين".

كما قلنا:

١- إننا لا نفهم كيف يسمح قانون شركات التأمين لهذه الشركات أن تنشئ اتحادا أو أكثر بغرض الإتفاق على تحديد الأسعار أو إصدار وثائق موحدة .. إن فى ذلك إحتكارا صريحا لسوق التأمين قد يضر بمصالح المتعاقدين مع شركات التأمين ولا يخلق المنافسة الجيدة بين المؤمنين ولا يكفى فى هذا أن يقال بأن مثل هذا الإتحاد سيقصر بعد إنشاء شركات التأمين الخاصة على الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للتأمين فلا يقلل هذا من مساوى التكتل خاصة وأن الشركات الخاصة شركات وليدة وأن الهدف الأساسى من تأكيد دور الدولة فى مجال الإشراف والرقابة وهو حماية حملة الوثائق أولا وأخيرا.

٢- إننا لا نفهم كيف لا ينص القانون الحالى على وسيلة لمواجهة شركة التأمين التى يثبت من متابعتها عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفى الدول الأخرى كانت الوسيلة تصل إلى شطب التسجيل وهذا ما كان ينص عليه القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٩.

٣- يتعين أن يوفر نظام الإشراف والرقابة قدرا من الإستقرار فى عدة أمور أساسية نذكر منها طريقة توظيف الأموال الواجب تخصيصها لمواجهة الإلتزامات وهو أمر لا تحققه سوى النصوص القانونية.

... وقد أدت أوجه النقد السابقه - وغيرها - إلى إلغاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥ المسمى بقانون شركات التأمين وإستبداله بالقانون الحالى الذى سمي بقانون الإشراف والرقابه على التأمين وقد صدر برقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ليعمل به إعتبارا من ١٩٨١/٣/٦ (اليوم التالى لنشره بالعدد ١٠ تابع (ب) من الجريدة الرسمية) ونصت المادة الثانية منه على إلغاء الهيئة المصرية العامة للتأمين (السابق إنشائها بالقرار الجمهورى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦) ونصت المادة السادسة منه على إنشاء هيئة عامة تسمى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين تختص بالرقابة والإشراف على نشاط التأمين بمصر.

ومع التحولات الإقتصادية العالمية وإنسياب السلع والخدمات بين الدول دون حواجز جاءت تعديلات القانون ١٠ لسنة ٨١ بالقانون ٩١

لسنة ٩٥ تمثيا بصفة عامة مع سياسة التحرر الإقتصادي وإفساح المجال للقطاع الخاص وتشجيع مساهمة رأس المال الأجنبي، وتطويرا بصفة خاصة لمهمة الإشراف والرقابة من جانب الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بما يحفظ سلامة المراكز المالية للوحدات التي تباشر التأمين وإعادة التأمين في مصر وبما يكفل حقوق المؤمن لهم والمستفيدين، وبالتالي يدعم سوق التأمين في مصر (المذكرة الإيضاحية).

وهكذا جاءت أهم أحكام الإشراف والرقابة على التأمين فيما يلي:

١- رفع نسب هامش الملاعة المالية لشركة التأمين:
أثبتت الخبرة العملية أهمية أن تتجاوز أصول الشركات التزاماتها بـ ٢٠% من صافي الأقساط بالنسبة للتأمينات العامة أو ٢٥% من صافي التعويضات التحميلية عن السنة المالية المنقضية أيهما أكبر. على ألا تزيد نسبة ما يخصم مقابل إعادة التأمين الصادر من حساب هذه النسبة على ٥٠% من إجمالي العمليات. وبالنسبة لتأمينات الحياة فقد حدد القانون نسبة هامش الملاعة بما يعادل ثلاثة في الألف من إجمالي رؤوس الأموال لعقود التأمين الساريه المعرضه للخطر على ألا يزيد حد الخصم في مقابل إعادة التأمين الصادر عن ٥٠%.
وكذلك ما يعادل أربعة في المائة من الإحتياطيات الحسابية على ألا يزيد حد الخصم عن عمليات إعادة التأمين صادرة عن ١٥ في المائة.
وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل الزيادة المطلوبة في قيمة الأصول عن الإلتزامات المشار إليها عن قيمة رأس المال المدفوع.
هذا وقد تم تمكين جهاز الإشراف والرقابة من التأكد من سلامة المركز المالي لشركة التأمين والتحقق من نسب المخصصات وتقييم ملاءتها.

٢- تقرير السياسة الإستثمارية وأوجه وشروط وقنوات الإستثمار:

من أهم أحكام القانون ٩١ لسنة ٩٥ تلك المتعلقة بوضع القواعد الخاصة لإستثمار أموال شركات التأمين موضحة النسب والحدود المقرره بالنسبة لمجالات الإستثمار المختلفه مع تقرير عدم جواز مساهمة شركة التأمين المساهمة في رأس مال شركة تأمين أخرى

تزاوّل نفس نشاطها فى مصر تحقيقا لإعتبارات الشفافية التامة فى سوق يعمل بآليات السوق الحره.

٣- تعددت أوجه ومجالات الإشراف والرقابة على الهيئات التأمينية على النحو الذى نبينه بالتفصيل فى المبحث الثانى من هذا الفصل.

تشكيل مجلس أعلى للتأمين يقرر الأهداف العامة للنشاط التأمينى وإقرار سياسات الوفاء بالأهداف

١- يشكل المجلس الأعلى برئاسة الوزير المختص وعضوية كل من: (٣م) (١)

- رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، ونائبه.
- رؤساء مجالس إدارة شركات التأمين وإعادة التأمين المسجلة طبقا لهذا القانون.

- ممثل لصناديق التأمين يصدر به قرار من الوزير المختص بناء على ترشيح الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.
- إثنين من أساتذة التأمين بالجامعات المصرية والخبراء فى التأمين يصدر بهما قرار من الوزير المختص، بالإتفاق مع الجهات المختصة.

- مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس.
- ممثل مركز معلومات القطاع العام.
- أحد وكلاء وزارة التخطيط يختاره وزير التخطيط.
- أحد وكلاء وزارة المالية يختاره وزير المالية.
- ممثل للتنظيم النقابى للعاملين بقطاع التأمين يصدر به قرار من الوزير المختص.

- ممثل لكل من الأجهزة المعاونة التى تنشأ وفقا لأحكام هذا القانون. ولرئيس المجلس دعوة من يرى المجلس الإستعانة بهم من ذوى الخبرة عند الإقتضاء.

(١) لاحظ كيف يضم المجلس الأعلى للتأمين رؤساء الشركات وكيف يرسم فى ذات الوقت الأهداف العامة لنشاط التأمين وإقرار السياسات للوفاء بتلك الأهداف التى يهتم جهاز الإشراف والرقابة بالتحقق من قيام الشركات بتنفيذها ولنا هنا أن نبحث فى ضمان عدم تأثر الجهاز بتوجيهات الجهات التى يقوم بالإشراف عليها.

٢- يختص المجلس الأعلى للتأمين بتقرير الأهداف العامة للنشاط التأميني وإقرار السياسات للوفاء بتلك الأهداف (م ٤ من القانون).^(١) ويحل هذا المجلس محل المجلس الأعلى للتأمين التجاري المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٦.

تشكيل هيئة الإشراف والرقابة على نشاط التأمين بمصر عند الإنشاء وأثناء المزاولة وعند إنهاء الأعمال^(٢)

أنشئت هذه الهيئة وقررت لها الشخصية الاعتبارية المستقلة وتختص بالرقابة والإشراف على نشاط التأمين بمصر سواء عند الإنشاء أو أثناء المزاولة أو عند إنهاء الأعمال وتهدف على وجه الخصوص إلى تحقيق الأغراض التالية (٢): (م ٦)

- ١- حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها الغير.
- ٢- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية الإجتماعية للنشاط التأميني والحفاظ على المدخرات الوطنية وموارد العملات الأجنبية من التسرب.
- ٣- كفالة سلامة المراكز المالية لوحدات سوق التأمين والتنسيق ومنع التضارب بينها.

(١) يجتمع المجلس الأعلى للتأمين مرة على الأقل كل سنة بدعوة من رئيسه للنظر فيما يعرض عليه من موضوعات تدخل في اختصاصه أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون إجتماع المجلس صحيحا بحضور عشرة أعضاء على الأقل وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس. (م ٣ من اللائحة التنفيذية).

(٢) صور غير مباشرة للرقابة على شركات التأمين:
لا يقتصر الأمر على رقابة جهاز الإشراف والرقابة ولكن يتعين ملاحظة أوجه الرقابة على شركات التأمين التي تتحقق من خلال مراجعوا الحسابات الخارجيين والإتحادات والأجهزة المعاونة والقائمين بأعمال الخبرة التأمينية والإكتوارية ٠٠ ولنا أن نتطلع إلى دور أكبر فى الرقابة من خلال المؤمن لهم أنفسهم (لماذا لا نكون إتحادا لهم على نسق إتحادات المستهلكين) ٠٠٠ وأخيرا لنا أن نلاحظ أهمية تأكيد اعتبارات الخبرة الفنية والسلوك التأميني والخلقى المنضبط فقد نجحت هيئة اللويدز الإنجليزية رغم تحررها من قيود الإشراف والرقابة على مدى ثلاثة قرون إذ تعفى من العديد من القواعد وتشريعات الإشراف والرقابة على التأمين (وفقا لقانون اللويدز الصادر عام ١٩٨٢) بتنظيم هيئة اللويدز تم وضع الإشراف على الهيئة فى أيدي أعضائها بالكامل تحت تأثير إنضباطها الذاتى.

- ٤- المشاركة فى تنمية الوعة التأمينى فى البلاد.
- ٥- تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره.
- ٦- توثيق روابط التعاون والتكامل مع هيئات الرقابة والإشراف على المستوى العربى والأفريقي والعالمى.
- ٧- الإرتقاء بالمهين التأمينية والإسهام الفعال فى توفير الخبرات وذلك فى حدود القانون والأهداف والسياسات التى قررها المجلس الأعلى للتأمين.

وتختص هيئة الإشراف والرقابة على التأمين بتنفيذ أحكام قانون الإشراف والرقابة علىالتأمين ولها على وجه الخصوص:(م٧ من القانون)

- أولاً: الإشراف والرقابة على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاضعة لأحكام هذا القانون.
- ثانياً: الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة فى حدود أحكام القانون الصادر فى شأنها.
- ثالثاً: دراسة التشريعات المتعلقة بالنشاط التأمينى، وإبداء الرأى فى كل ما قد يقترح من قرارات أو ما يطلب منها بشأن مشروعات القوانين التى تتعلق بهذا النشاط.
- رابعاً: تمثيل الدولة فى هيئات وشركات التأمين الدولية التى تقرر الحكومة المساهمة فيها.
- خامساً: دعم الدراسات التأمينية والمساهمة فى تمويلها لخدمة سوق التأمين.
- سادساً: إعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق التأمين المصرى ووحداته.
- سابعاً: إتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة طبقاً له.

تشكيل مجلس إدارة الهيئة من بين القائمين عليها والقادرين على الإسهام بدور فعال فى مجالها:

إهتم القانون (م٨) بوجود توافر الخبرة فى مجال التأمين وإعادة التأمين والأنشطة المتصلة بهما فىمن يتم تعيينهم ضمن أعضاء مجلس إدارة الهيئة فتنص على تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالى: (م٨ من القانون).

- رئيس الهيئة..... رئيسا
 - نائب رئيس الهيئة..... نائبا للرئيس
 - أحد الخبراء الإكتواريين المقيدين فى سجلات الهيئة
 - يختاره الوزير المختص عضوا
 - أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره المجلس..... عضوا
 - سبعة أعضاء من ذوى الخبرة فى مجال التأمين وإعادة التأمين والأنشطة المتصلة بهما ويصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح الوزير المختص، يكون من بينهم أحد أساتذة التأمين بالجامعات المصرية.
- ومجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة بتصريف شئونها وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق أغراضها، وللمجلس على الأخص (١): (٩م من القانون)
- ١ - النظر فى الموضوعات التى يقضى هذا القانون أو أى قانون آخر بعرضها على المجلس، كذلك النظر فى الموضوعات التى ينص قانون صناديق التأمين الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ على عرضها على المجلس.
 - ٢ - إعتقاد الهيكل التنظيمى للهيئة.
 - ٣ - إصدار النظم واللوائح المتعلقة بالعاملين فيها ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج، وذلك بما يتساوى مع ما يقرر للعاملين بشركات التأمين التابعة للقطاع العام.
 - ٤ - إصدار اللوائح المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة وغير ذلك من القرارات التنظيمية دون التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها فى الحكومة والقطاع العام.
 - ٥ - الموافقة على الموازنة التخطيطية وعلى الميزانية والحسابات الختامية للهيئة.

(١) دعوة الأعضاء والخبراء إلى إجتماعات المجلس وتدوينها.
لرئيس مجلس الإدارة أو نائبه أن يدعو لحضور جلسات المجلس من يرى الإستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو قطاع التأمين أو من ذوى الخبرة ولكل من هؤلاء الإشتراك فى المناقشة وإبداء الرأى فى الموضوعات التى دعى للحضور من أجلها دون أن يكون له صوت معدود فى التصويت.
وللمجلس أن يشكل لجانا من بين أعضائه لدراسة بعض الموضوعات وتقديم الرأى بشأنها إلى المجلس.
ويجوز لهذه اللجان أن تستعين بمن ترى الإستعانة بهم فى هذا الشأن من بين العاملين بالهيئة أو قطاع التأمين أو من ذوى الخبرة (٥م من اللائحة التنفيذية).

٦ - النظر فيما يرى الوزير المختص أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل في إختصاص الهيئة.
وللمجلس أن يعهد ببعض إختصاصاته إلى لجنة من بين أعضائه أو لرئيس المجلس أو نائبه كما يجوز له تفويض أحد أعضائه في القيام بمهمة محدودة^(١).

هذا وتكون قرارات مجلس إدارة الهيئة نافذة دون حاجة إلى إعتدال من سلطة أعلى، فيما عدا القرارات الآتية والتي تعتمد من الوزير المختص: (م ١٠ من القانون)

- ١- القرارات المتعلقة بالسياسة العامة أو التشريعات التأمينية.
- ٢- القرارات الخاصة بتحديد فروع التأمينات الأخرى.
- ٣- القرارات الخاصة بتحديد النسب التي تلتزم الشركات بإعادة تأمينها من عملياتها لدى الشركات المصرية لإعادة التأمين ونسب العمولات التي تؤديها هذه الشركات عن هذه النسب.

كتاب سنوى لنشاط التأمين:

تعد الهيئة كتابا سنويا لنشره عن نشاط التأمين فى مصر وعن تطبيق القانون وعن حالة الجهات الخاضعة له. (م ١٦)
كما تقوم بإعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق التأمين المصرى ووحداته.
وللهيئة فى سبيل ذلك أن تطلب ما تراه من بيانات أو إحصاءات من الجهات والأشخاص التى تختص بالإشراف والرقابة عليها (م ١٠ من اللائحة التنفيذية).

(١) لجان مجلس الإدارة:

- ١- تشكل لجنة برئاسة رئيس الهيئة وعضوية نائبه ورؤساء شركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام لإجراء التنسيق بين اللوائح والقرارات الخاصة بنظم العاملين بالهيئة وشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج (م ٨ من اللائحة التنفيذية).
- ٢- تشكل لجنة برئاسة رئيس الهيئة وعضوية نائبه ورؤساء شركات التأمين وإعادة التأمين تختص بما يأتى: (م ٩ من اللائحة التنفيذية)
 - ١- التنسيق ومنع التضارب فيما بين الشركات فى كافة المجالات.
 - ٢- تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره.
 - ٣- الإرتقاء بالمهنة التأمينية والإسهام الفعال فى توفير الخبرات والكوادر الفنية.

المبحث الثانى مضمون الإشراف والرقابة على التأمين

نتناول فى هذا المبحث الأحكام العامة لنظام الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر وفقا لأحكام القانون ١٠ لسنة ٨١ المعدل بالقانون ٩١ لسنة ٩٥ ولائحته التنفيذية (١).

الفروع التى يشملها التأمين وفقا لقانون الإشراف والرقابة على التأمين:

أولاً: تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وتشمل الفروع الآتية:

١- تأمينات الحياة بجميع أنواعها:

ويقصد بها جميع عمليات التأمين التى يكون فيها الخطر المؤمن ضده يتعلق بحياة الأشخاص ويكون الغرض منها دفع مبلغ بيب وفاة شخص معين أو عجزه عجزاً كلياً أو جزئياً دائماً أو مؤقتاً أو بلوغه سناً معينة أو ضمان معاش يدفع له أو للمستفيدين منه مدى الحياة أو خلال فترة محددة كما تشمل أيضاً تأمينات الحياة التى ترتبط المزايا الخاصة بها باستثمارات فى أوراق مالية.

(١) الصادرة فى ١٩٩٦/٥/٢٦ بقرار وزير الإقتصاد والتعاون الدولى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ وتم نشرها بالعدد (١٢٦)تابع) من الوقائع المصرية الصادر فى ١٩٩٦/٦/٩ ليعمل بها اعتباراً من ١٩٩٦/٦/١٠ اليوم التالى لتاريخ النشر. (وقد حلت محل لائحته التنفيذية الصادرة فى ١٩٨١/١١/٢٤ بقرار وزير الإقتصاد رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨١ والتي كان يعمل بها منذ ١٩٨٢/١/٢١ اليوم التالى لنشرها بالعدد ١٦ من الوقائع المصرية) وفى ١٩٩٦/٦/١٧ صدرت النماذج المرافقة للائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين بقرار وزير الإقتصاد والتعاون الدولى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٩٦ وتم نشرها بالعدد (١٦٨)تابع) من الوقائع المصرية الصادر فى ١٩٩٦/٧/٣٠ ليعمل بها اعتباراً من ١٩٩٦/٧/٣١ اليوم التالى لتاريخ النشر.

٢- تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويلة الأجل

وتشمل:

(أ) تأمينات الحوادث الشخصية طويلة الأجل: ويقصد بها جميع عمليات التأمين التي تزيد مدتها على سنة والتي يكون فيها الخطر المؤمن ضده متعلقا بالشخص وناتجا عن حادث ويترتب عليه الوفاة أو العجز.

(ب) تأمينات العلاج الطبي طويلة الأجل: ويقصد بها جميع عمليات التأمين التي تزيد مدتها على سنة ويكون الغرض منها صرف مزايا نقدية للأشخاص المؤمن عليهم في حالات العجز الناتج عن المرض وكذا تغطية تكاليف العلاج الطبي.

٣- عمليات تكوين الأموال:

ويقصد بها جميع العمليات التي يكون الغرض منها تكوين رأس مال يصرف في تاريخ محدد مقابل قسط أو أقساط دورية دون أن يرتبط ذلك باحتمالات الحياة أو الوفاة.

ثانيا - تأمينات الممتلكات والمسئوليات وتشمل الفروع الآتية:

- ١- التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة.
- ٢- التأمين ضد أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوى وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- ٣- التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتا وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- ٤- التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتا وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- ٥- التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- ٦- التأمين الهندسى وتأمينات المسئوليات المتعلقة به والتأمينات التي تلحق به عادة.
- ٧- تأمينات البترول وتشمل الأنواع الآتية:
 - (أ) التأمين على أخطار الحفر والتنقيب.
 - (ب) التأمين على أخطار تصنيع وتكرير البترول.
 - (ج) التأمين على أخطار ضخ البترول في الأنابيب.
 - (د) التأمين ضد جميع الأخطار على المنشآت البترولية في جميع المراحل.

(هـ) التأمين ضد أخطار فقد الإيراد على المنشآت البترولية.
(و) تأمينات المسئوليات المتعلقة بالأخطار السابقة.
٨- التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات وتشمل
الأنواع الآتية:

- (أ) تأمينات الحوادث الشخصية التي لا تزيد مدتها على سنة.
- (ب) تأمين العلاج الطبي الذي لا تزيد مدته على سنة.
- (ج) تأمين الضمان وخيانة الأمانة.
- (د) تأمين نقل النقدية.
- (هـ) تأمين السطو والسرقة.
- (و) تأمين كسر الزجاج.
- (ز) تأمينات المسئوليات التي لم ترد في فروع التأمين الأخرى.

ثالثا- التأمينات الأخرى وفروعها التي يصدر بتحديداتها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

فحص دورى لأعمال الشركات للتأكد من إستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها:

وفقا لقانون الإشراف والرقابة على التأمين تقوم هيئة الإشراف والرقابة بالفحص الدورى لشركات التأمين وإعادة التأمين للتأكد من إستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذا مراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين وفقا لم يلى:

أولا: يجب أن تتضمن برامج الفحص على وجه الخصوص ما يلى:

- ١- فحص نماذج الوثائق والشروط والتعريفات والأسعار لفروع التأمين المختلفة المطبقة بمعرفة الشركات للتحقق من إلتزام الشركات بنماذج الوثائق والشروط والتعريفات والأسعار التي إعتمدت من الهيئة أو تم إخطارها بها، وذلك للتحقق من كفاية الأسعار وعدالتها وأن أسلوب عمل الشركة لا يضر الشركة أو سوق التأمين.
- ٢- فحص التعويضات المسددة للتحقق من تسوية التعويضات وفقا لشروط الوثائق وكذلك دراسة المطالبات تحت التسوية للتحقق من أسباب عدم سدادها.

٣- فحص عمليات إعادة التأمين وكذلك ترتيبات إعادة التأمين للتحقق من كفايتها لحماية المركز المالي للشركة وكذلك كفاية الضمانات الخاصة بمعيدى التأمين.

٤- فحص عمليات الإستثمار الخاصة بالشركة للتحقق من إنترام الشركة بأحكام القانون واللائحة التنفيذية خاصة ما يتعلق بكفاية الأموال المخصصة وتوظيفها وعدم التصرف فيها دون الحصول على موافقة الهيئة.

٥- فحص عناصر المركز المالي للشركة للتحقق من إستيفاء الشركة لنسبة الزيادة فى الأصول عن الإلتزامات فى أى وقت والمنصوص عليها فى المادة (٣٩) من القانون.

٦- الفحص السنوى الذى تجريه الهيئة للميزانية والحسابات الختامية بهدف التحقق من سلامة المركز المالي للشركة وإستمرار قدرتها على الوفاء بالإنتراماتها.

وعلى الشركة أن تقدم للهيئة أية معلومات أو بيانات أو مستندات أو سجلات تطلبها أثناء قيامها بهذا الفحص (مادة ٤٩ من اللائحة التنفيذية).

ثانيا: تخطر الهيئة الشركة بما يسفر عنه الفحص من ملاحظات ويتعين على الشركة الرد على ملاحظات الهيئة فى موعد أقصاه ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار وفى حالة عدم رد الشركة خلال المهلة المحدد تتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة فى ضوء أحكام القانون وهذه اللائحة. (مادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية):

ثالثا: يجوز للهيئة أن تفحص أعمال الشركة فحصا شاملا إذا قام لديها من الأسباب ما يحملها على الإعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الشركة معرضة لعدم القدرة على الوفاء لإنتراماتها أو أن أسلوب عملها قد ثبت إضراره بسوق التأمين أو أنها خالفت أى حكم من أحكام القانون.

وتعتبر الحالات التالية من الأسباب التى تستوجب فحص أعمال الشركة فحصا شاملا إذا توافرت فى شأن أى من الشركات:

١- توالى خسائر الشركة عن سنتين مالىتين متتاليتين.
٢- إستمرار تحقيق عجز فى النتائج الفنية للشركة على مدى ثلاث سنوات متتالية.

- ٣- النقص المتوالى فى حجم أقساط الشركة بالرغم من زيادة حجم الأقساط فى السوق.
- ٤- الزيادة فى نسب المصروفات وتكاليف وعمولات الإنتاج دون أن تقابلها زيادة ملحوظة فى حجم الأقساط.
- ٥- التغيرات الكبيرة فى المخصصات الفنية خاصة مخصص التعويضات تحت التسوية.
- ٦- تبديد ملموس فى أصول الشركة أو إيراداتها بسبب مخالفة القوانين أو القواعد المقررة أو نتيجة القيام بأية ممارسات خطيرة لا تتفق الأسس الفنية السليمة لعمليات التأمين وإعادة التأمين والإستثمار.
- ٧- إتباع أساليب غير سليمة فى إدارة نشاط الشركة خاصة بالنسبة لعمليات إكتتاب وإعادة التأمين والإستثمار يترتب عليها المساس بحقوق حملة الوثائق.
- ٨- إرتفاع معدل التغير فى الخبرات والكوادر الفنية بالشركة بما يؤثر فى قدرتها على إستمرارها فى مزاولة نشاطها.

ويتم الفحص وفقا للأوضاع والإجراءات التالية:

- أ) تخطر الهيئة الشركة بالأسباب والمبررات التى توافرت لديها وتستوجب إجراء الفحص الشامل وذلك بخطاب تحدد الهيئة فيه مهلة قدرها ثلاثين يوما للرد.
- ب) تعرض الهيئة على مجلس إدراتها الأسباب التى توافرت لديها لإجراء فحص أعمال الشركة وردها عليها وأية بيانات تكون قد أوضحتها الشركة فى ردها ويصدر مجلس الإدارة قرارا فى ضوء ذلك. (مادة ٥١ من اللائحة التنفيذية).

رابعاً: يجوز فحص أعمال الشركة إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثل عشر رأس المال على الأقل أو عدد لا يقل عن خمسمائة من حملة وثائق تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال يكون قد مضى على إصدارها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

ويتم الفحص وفقا للأوضاع والإجراءات التالية:

- ١- يقدم طلب إجراء الفحص إلى الهيئة مشتملا ما يثبت أن لدى الطالبين من الأسباب الجدية ما يبرر إتخاذ هذا الإجراء مع بيان تلك الأسباب.
- ٢- تخطر الهيئة الشركة بصورة من طلب الفحص ومبرراته بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول للإفادة بالرأى فى موعد أقصاه ثلاثين يوما.

٣- تقوم الهيئة بدراسة الطلب المقدم إليها ومبرراته في ضوء ما ورد من الشركة من بيانات وإيضاحات وفي ضوء ما يتوفر لديها من بيانات ومعلومات وكذا في ضوء أحكام القانون وهذه اللائحة.

٤- تعرض الهيئة على مجلس إدارة نتيجة الدراسة التي قامت بها ويصدر مجلس الإدارة قراره في ضوء ما تقدم.(مادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية).

خامسا: تقوم الهيئة في حالة موافقة مجلس الإدارة على القيام بالفحص بإعداد برنامج للفحص المطلوب لكل أو بعض أعمال الشركة ودفاترها وسجلاتها وكل ما تراه الهيئة لازما لإتمام عملية الفحص. وللهيئة أن تندب لهذا الغرض خبيراً أو أكثر إذا استدعت عملية الفحص ذلك على نفقة الشركة. (مادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية).

سجل خاص لمراقبي حسابات شركات التأمين وإعادة التأمين مع إلزامهم بإخطار جهة الإشراف والرقابة بأي نقص أو خطأ أثناء الفحص:

نص قانون الإشراف في هذا الشأن على ما يلي:

أولاً: مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات يتولى مراجعة حسابات الشركة مراقب حسابات تختاره الجمعية العامة للشركة من بين المقيدین في سجل يعد لهذا الغرض بالهيئة بالتشاور بين الهيئة والجهاز المركزي للمحاسبات.

وتشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة تتولى فحص طلبات القيد في السجل المذكور في ضوء الضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بعد التشاور مع الجهاز المركزي للمحاسبات ويتم القيد في السجل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة وكذلك الشطب من السجل في حالة فقد أحد الشروط التي تم القيد على أساسها أو في حالة عدم الإلتزام بالقواعد والأصول المهنية المتعارف عليها أو الإلتزامات المنصوص عليها في القانون واللائحة التنفيذية. ولا يجوز للمراقب أن يراجع حسابات أكثر من شركتين في وقت واحد.

وعلى الشركة أن تخطر الهيئة بتعيين مراقب الحسابات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيينه.

ويجب على الشركة أن تضع تحت تصرف المراقب جميع الدفاتر والمستندات التي يراها ضرورية للقيام بوظيفته.

ولرئيس مجلس إدارة الهيئة إذا لزم الأمر أن يعهد إلى مراقب حسابات آخر بمهمة محددة وتحمل الشركة أتعابه (م٣٤ من اللائحة التنفيذية).

وعلى مراقب الحسابات أن يخطر الشركة عن أى نقص أو خطأ أو أية مخالفة يراها أثناء فحصه وإذا لم تقم الشركة باستيفاء النقص أو تصحيح الخطأ أو إزالة أسباب المخالفة خلال شهر من تاريخ الإخطار وجب عليه إبلاغ الأمر إلى الهيئة. (م٤٩ من القانون).

أما فيما يتعلق بالتعهدات القائمة بالنسبة لعمليات التأمين على الحياة وتكوين الأموال فيقوم بتقديرها الخبير الإكتواري للشركة.

ثانياً: تلتزم شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم للهيئة تقريراً سنوياً صادراً من مراقب حساباتها يثبت أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب الإيرادات والمصروفات والمخصصات الفنية والأموال المخصصة التي تقابل التزامات الشركة في مصر قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة الشركة تمثيلاً صحيحاً من واقع دفاترها والبيانات الأخرى التي وضعت تحت تصرفه.

وعلى مراقب الحسابات أن يوضح فى التقرير أيضاً ما إذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف أى حكم من أحكام القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له وعليه أن يرسل إلى الهيئة قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل صورة من هذا التقرير مصحوبة بنسخة من القوائم المالية مع إبداء الرأى فيما يلى:

١- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية فى الشركة.
٢- مدى كفاية المخصصات لمقابلة أى نقص فى قيم الأصول وكذا أية التزامات تقع على عاتق الشركة مع تحديد قدر العجز فى المخصصات إن وجد.

ويتعين على الشركة عدم توزيع أرباح على المساهمين قبل إستكمال النقص فى المخصصات إن وجد. (مادة ٤٤ من اللائحة التنفيذية).

حق الإطلاع والحصول على مستخرجات:

للهيئة حق الإطلاع فى أى وقت على دفاتر وسجلات شركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون.

ويتم هذا الإطلاع فى مقر كل منها ويقوم به مفتشو الهيئة ومعاونوهم الذين تتقرر لهم صفة مأمورى الضبط القضائى ويجوز لهم الحصول على مستخرجات من الأوراق موضوع الإطلاع وذلك بعد إخطار الشركة بذلك كتابة من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو نائبه (مادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية).

إخطار جهة الإشراف والرقابة على التأمين بالتعريفات والأسعار ومراجعتها دوريا للتأكد من عدالتها:

وفقا لقانون الإشراف والرقابة على التأمين يتم إبلاغ الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بالتعريفات أو الأسعار أو الشروط أو النماذج ولا يجوز العمل بتعريفات وأسعار تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال (وتأمينات الحريق والسيارات وما يلحق بهما) خلال الخمس سنوات التالية للعمل بالقانون ٩١ لسنة ١٩٩٥ إلا بعد اعتمادها من الهيئة (ويعتبر إنقضاء ثلاثين يوما على إبلاغ الهيئة بها دون صدور قرار بشأنها بمثابة قرار بالإعتماد).

وتقوم الهيئة بمراجعة التعريفات والأسعار المعمول بها لدى كافة الشركات بصفة دورية فى ضوء النتائج الفعلية بما يضمن توافر الشروط الخاصة بالسعر العادل، وتلتزم الشركات بالتعديلات التى تراها الهيئة فى هذا الشأن. (م ٨٦ من القانون)

جزاءات وعقوبات تصل إلى شطب التسجيل والغاء الترخيص بمزاولة النشاط كليا أو جزئيا:

يكون ذلك فى الأحوال الآتية (مادة ٦٢):

١ - إذا تبين أنه تم دون وجه حق.

- ٢ - إذا دأبت الشركة على مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.
- ٣ - إذا ثبت للهيئة أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.
- ٤ - إذا ثبت للهيئة أن الشركة تهمل باستمرار في تنفيذ المطالبات المستحقة التي تقدم إليها أو تتكرر منها المنازعة دون وجه حق في مطالبات جديده.
- ٥ - إذا نقص رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى المقرر بالقانون ولم تقم الشركة باستكمالها رغم مطالبتها بذلك.
- ٦ - إذا لم تحتفظ الشركة في مصر بالأموال الواجب تخصيصها للوفاء بالتزاماتها التأمينية أو إذا لم تقم باستكمالها خلال سنة من تاريخ مطالبتها بذلك.
- ٧ - إذا امتنعت الشركة عن تقديم دفاتها ومستندات للمراجعة أو الفحص الذي تقوم به الهيئة أو مراقبو الحسابات أو رفضت إعطاء الكشوف والبيانات الواجب تقديمها طبقاً للقانون رغم مطالبتها كتابة أكثر من مرة بتقديمها على مدى ثلاثة أشهر.
- ٨ - إذا صدر قرار بالموافقة على تحويل وثائق الشركة مع الإلتزامات المترتبة عليها إلى شركة أخرى عن كل العمليات التي زاولتها في مصر.
- ٩ - إذا توقفت الشركة عن مزاوله نشاطها في مصر وحررت أموالها.
- ١٠ - إذا صدر حكم بإشهار إفلاس الشركة.
- ١١ - إذا خالفت الشركة شرطاً من شروط الترخيص الصادر لها بمزاوله النشاط مالم تقم بتصحيح المخالفة على الرغم من مطالبتها بذلك خلال الفترة المحدده باللائحة التنفيذية للقانون.
- ولا يصدر قرار الشطب والغاء الترخيص بمزاوله النشاط إلا بعد إخطار الشركة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول لتقدم أوجه دفاعها كتابة خلال شهر من تاريخ الإخطار، ويتم الشطب وإلغاء الترخيص بمزاوله النشاط كلياً أو جزئياً بقرار من مجلس إدارة الهيئة يعتمده الوزير المختص، وينشر في الوقائع المصرية.
- ولا ينسحب أثر الشطب وإلغاء الترخيص بمزاوله النشاط جزئياً إلا إلى العمليات المنصوص عليها في القرار الصادر به.

وفي جميع الأحوال لا يجوز للشركة التي صدر في شأنها قرار الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط كلياً أو تنصرف في أموالها والضمانات المقدمة منها إلا بعد اتباع إجراءات تحرير الأموال، ويترتب على القرار الصادر بشطب التسجيل وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط وقف الشركة عن مباشرة النشاط في فروع التأمين المنصوص عليها فيه.

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أن يسمح للشركة بالإستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط بالشروط التي يعينها لذلك ويجوز له أن يقرر تصفية أعمال الشركة.

وتجرى التصفية طبقاً للقواعد التي يقرها مجلس إدارة الهيئة بما يضمن الوفاء بالتزامات الشركة وذلك تحت إشراف لجنة من ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس المجلس.

تنظيم خاص للنظر في المنازعات التأمينية:-

إتفاقاً مع الطبيعة الفنية الخاصة للتأمين وعملياته فقد إهتم قانون الإشراف والرقابة على التأمين على أن يكون نظر المنازعات التي تكون الهيئة أو أي من الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون طرفاً فيها على النحو التالي: (م ٨٤ من القانون).

أولاً: من خلال لجنة يصدر بها قرار من الوزير المختص وذلك بالنسبة للمنازعات التي تنشأ بين الهيئة وإحدى شركات التأمين وإعادة التأمين.

وتشكل اللجنة على النحو الآتي:

- ممثل عن كل طرف من أطراف النزاع.
- مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس.
- أحد خبراء التأمين المشهود لهم الكفاءة والخبرة يختاره الوزير المختص.
- أحد أساتذة الجامعات المتخصصين بالإتفاق مع الجامعة.

وتكون رئاسة اللجنة وفقاً للقرار الصادر بتشكيلها، وتصدر قراراتها في النزاع المطروح بأغلبية الآراء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر

من تاريخ صدور قرار تشكيلها، ويكون قرارها نهائيا وملزما لأطراف النزاع.

ثانيا: من خلال مجلس إدارة هيئة الإشراف والرقابة على التأمين فى حالات النزاع بين شركات التأمين وإعادة التأمين، وفى غير ما يحسم عن طريق الإتحاد المصرى للتأمين بين أعضائه.

ثالثا: من خلال هيئات التحكيم المنصوص عليها فى الباب السادس من الكتاب الثانى من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وذلك فى المنازعات التى تنشأ بين الهيئة أو شركات التأمين وإعادة التأمين المشار إليها بهذه المادة وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو إحدى شركات القطاع العام، وذلك إذا قبل أطراف النزاع بعد وقوعه إحالته الى التحكيم.

كما تنظر هيئات التحكيم المشار إليها بالبند السابق فى المنازعات التى تقع بين الهيئة أو شركات التأمين وإعادة التأمين وبين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين من أشخاص القطاع الخاص إذا قبل أطراف النزاع بعد وقوعه إحالته الى التحكيم.

وفى جميع الأحوال المنصوص عليها فى البنود السابقة يجوز للمؤمن لهم والمستفيدين اللجوء إلى هيئة الإشراف والرقابة على التأمين لعرض ما ينشأ بينهم وبين الشركات المؤمنة من نزاع دون إخلال بحقوقهم فى اللجوء إلى القضاء.

إجراءات نظر المنازعات التأمينية:

وفقا للائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين تتحدد إجراءات عمل لجان فحص المنازعات التأمينية كما يلى:

أولا: بالنسبة للمنازعات التى تنشأ بين الهيئة وإحدى شركات التأمين وإعادة التأمين:

١- تقدم إلى الوزير الطلبات الخاصة بنظر المنازعات التى تكون الهيئة أو أى من الشركات التأمينية طرفا فيها على أن يوضح فى الطلب

وفي موضع ظاهر منه إن النزاع المطلوب نظره مما تختص بفحصه اللجنة ويرفق بالطلب:

- مذكرة شارحة لموضوع النزاع مع عدد كاف من الصور.
- طلبات مقدم النزاع وأسانيده ومستنداته إن وجدت.
- إسم ممثلة في نظر النزاع وصفته وعنوانه (م ١٣٥ من اللائحة التنفيذية)

٢- يصدر الوزير وبعد الرجوع للجهة المتنازع معها لتحديد ممثل لها قرارا بتشكيل لجنة لنظر النزاع وإسم رئيسها على أن يكون عددهم مفردا ويكون مقر إجتماع اللجنة بالهيئة. وتتولى اللجنة النظر في المنازعة على وجه السرعة طبقا للإجراءات التالية:

- (أ) يكون إعلان جميع الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع بأسماء رؤساء مجالس إدارة الجهات المتنازعة بمقار أعمالهم.
 - (ب) تكون رئاسة الجلسات لرئيس اللجنة.
 - (ج) يكون سكرتير الجلسة هو المختص بحفظ الأوراق المتعلقة بالنزاع وتدوين أقوال أطراف النزاع ومناقشتهم أو ملخص لها موقع عليه منه بعد توقيع أعضاء اللجنة.
 - (د) لا تتفقد اللجنة بقواعد قانون المرافعات أو أى إجراءات أخرى عند نظر النزاع.
 - (هـ) تصدر قرارات اللجنة فيما يتعلق بسير إجراءات النزاع وفي موضوعة بأغلبية الأصوات للأعضاء ولايجوز لأى عضو الإمتناع عن التصويت.
- ويحدد الوزير المختص الأتعاب والمصروفات لأعضاء اللجنة والجهة التى تتحملها (م ١٣٦ من اللائحة التنفيذية).

ثانيا: بالنسبة إلى المنازعات التى تنشأ بين شركات التأمين وإعادة التأمين:

تقدم طلبات نظر المنازعات لرئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف والرقابة على التأمين.

ويرفق بالطلب مذكرة شارحة لموضوع النزاع مع عدد كاف من الصور وطلبات مقدمه وأسانيده والمستندات إن وجدت وإسم ممثل مقدم الطلب الذى يختاره وصفته وعنوانه (م ١٣٧ من اللائحة التنفيذية).
ويصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارا بإنعقاد جلسة غير عادية لمجلس إدارة الهيئة لنظر النزاع، وتخطر الجهة أو الجهات

الموجه ضدها النزاع بصورة من الطلب المقدم لنظر النزاع والأوراق المرفقة به، وعلى كل منها تحديد ممثل لها خلال إسبوعين على الأكثر من تاريخ إخطارها.

وينعقد مجلس إدارة الهيئة بجلسة غير عادية لنظر النزاع برئاسة رئيس مجلس الإدارة طبقاً للإجراءات المشار إليها في البند أولاً (م ١٣٨ من اللائحة التنفيذية).

هذا ويعد بالهيئة سجل خاص تسجل به كافة أنواع المنازعات والقرارات الصادرة بشأنها.

وتحفظ جميع الأوراق المتعلقة بالمنازعات بالهيئة بعد إخطار الجهات المتنازعة بالقرار الصادر لتنفيذه.

وينشر ملخص للنزاع والقرار الصادر بشأنه في الكتاب السنوي للتأمين إلا إذا قررت الجهة التي أصدرت القرار عدم نشره. (م ١٣٩ من اللائحة التنفيذية).

رقابة الأموال المخصصة في مصر لمقابلة الإلتزامات:

أ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم للهيئة في موعد غايته أربعة شهور من تاريخ إنتهاء السنة المالية بياناً مفصلاً يوضح قيمة إلتزاماتها عن عمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات والمسئوليات كل على حده طبقاً لحكم المادة (٣٧) من القانون وكذا بيانات تفصيلية بقيمة أموال الشركة المخصصة في جمهورية مصر العربية لمقابلة هذه الإلتزامات مقدرة طبقاً لحكم المادة (٣٣) من هذه اللائحة وكذلك بيانات تفصيلية عن أموالها الحرة وذلك وفقاً للملاحق التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

ويجب أن تكون جميع هذه البيانات موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المالي.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فيجب أن يوقع عليها أيضاً الخبير الإكتواري للشركة.

وتخطر الهيئة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات بعد العرض على الجمعية العامة وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لميزانية الشركة وحساباتها الختامية. (مادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية)

ب- على المنشآت المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين إخطار الهيئة ببيانات الأوراق المالية والقروض والودائع

المنصوص عليها في المادة (٤٢) من القانون. (مادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية).

جـ على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم شهادة من البنك المودعة به أموالها المخصصة طبقاً لحكم المادة (٢٨) من هذه اللائحة بما يفيد تعهده بالآتي:
(أ) أن يقدم إلى الهيئة متى طلبت ذلك منه أية بيانات عن هذه الأموال.

(ب) ألا يسمح للشركة بسحب أى جزء من الأموال المشار إليها أو الإفراج عنها أو التصرف فيها أو تحميلها بأى رهن أو إستخدامها كضمان لأى قرض من أى نوع كان أو نقلها من الفروع المخصصة لها وذلك بغير موافقة كتابية من الهيئة.

(جـ) أن تخطر الهيئة بدون تأخير عن كل تعديل يطرأ على تكوين الأموال المشار إليها.

(د) أن يقدم للهيئة فى نهاية كل سنة مالية بياناً معتمداً منه بما لديه من الأموال المشار إليها فى نهاية هذه السنة. (مادة ٣١ من اللائحة التنفيذية)

إستحداث صندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين:

إستحدثت المادة "٤٣" صندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين المسجلة بالهيئة بثا للثقة فيها ودعمها لسوق التأمين ونصها: ينشأ صندوق يسمى صندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين والمسجلة لدى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ويكون له شخصية إعتبارية خاصة وميزانية مستقلة، ويخضع لإشراف الهيئة ويكون مقره فى مدينة القاهرة ويهدف الى تعويض حملة الوثائق والمستفيدين منها نتيجة لعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

ويصدر بالنظام الأساسى للصندوق قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح الوزير المختص بعد أخذ رأى الهيئة.

ويجب أن يتضمن النظام الأساسى على الأخص:
أ - أغراض الصندوق ووسائل تحقيقها وتنظيم العلاقة بينه وبين
الهيئة.

ب- إشتراك العضوية وشروطها وقيمة الإشتراكات السنوية
للشركات الأعضاء.

ج- نظام العمل فى الصندوق وتشكيل مجلس إدارته.

د - نطاق الضمان والحد الأقصى للتعويض من الصندوق.

هـ- الموارد المالية للصندوق وقواعد وأوجه الصرف منها.

و - مراجعة حسابات الصندوق.

**الإلتزام بالفحص الإكتوارى الدورى وموافاة جهة الإشراف والرقابة
بتقارير الخبراء الإكتواريون:**

أ - يتعين على شركات التأمين أن تقدم إلى الهيئة المصرية
للرقابة على التأمين تقريراً من خبير إكتوارى من بين المقيدى فى
سجلات الهيئة يرفق بالميزانية يثبت أن المخصصات الفنية لعمليات
تأمينات الأشخاص ونسب الأرباح المعلنة والمزمع توزيعها على حملة
الوثائق قد تم تقديرها وتحديدها وفقاً للأسس الفنية المعتمدة.

وعلى الخبير الإكتوارى أن يخطر الهيئة كتابة بأى نقص أو خطأ
يكتشفه من خلال عمله.

ويجب على الشركة أن تخطر الهيئة بالخبير أو الخبراء
الإكتواريين المسئولين عن أعمال الشركة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ
تعيينهم (مادة ٤٤ من اللائحة التنفيذية).

ب - يجرى فحص المركز المالى لتأمينات الأشخاص وتكوين
الأموال لتقدير قيمة التعهدات القائمة لكل منهما (م ٤٧ من اللائحة
التنفيذية) مره على الأقل كل ثلاث سنوات - وكلما رأت الشركة أو الهيئة
ضرورة لذلك - بواسطة أحد الخبراء الإكتواريين (م ٥٣ من القانون)
ويقدم تقرير الخبير الإكتوارى بنتيجة هذا الفحص طبقاً للنماذج المقرره.

ويحظر على شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال أن تقتطع
بصفه مباشرة أو غير مباشرة أى جزء من أموالها المقابلة لتعهداتها

الناشئة من وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حملة الوثائق أو لأداء أى مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التى أصدرتها.

ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذى يحدده الخبير الإكتوارى فى تقريره بعد إجراء فحص المركز المالى لكل من فرعى الحياة وتكوين الأموال ووفقا للقواعد التالية:

- ١- أن تكون الشركة قد حققت فائضا فى نشاط تأمينات الأشخاص ظهر فى حساب الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية المزمع توزيع أرباح عنها وقبل أى معالجة لتحديد نسب التوزيع على أنه يجوز للهيئة الموافقة على التوزيع فى حالة عدم تحقيق فائض لأسباب موضوعية تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة.
- ٢- يتم التوزيع للوثائق المشتركة فى الأرباح طبقا لما نصت عليه الشروط العامة لتلك الوثائق.
- ٣- يقتصر التوزيع على الوثائق التى مر على سريانها سنة كاملة على الأقل من نهاية السنة المالية.
- ٤- تخضع الوثائق المخفضة أو المصفاة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح ذات القواعد التى إتبع عند تحديد قيم تخفيضها أو تصفيتها (مادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية).

تشديد العقوبات:

شددت المواد ٧٧، ٧٨، ٧٩ فى العقوبات الجنائية عما هو قائم بها، عملا على الإلتزام بالأحكام الآمرة فى هذا الشأن، وقد انطقت المادة "٧٨" بالهيئة طلب تحريك الدعوى الجنائية عن المخالفات المبينة فيها ثم رخصت التصالح بشأنها الى ان يصدر حكم بات فيها (المذكرة الإيضاحية).

- (أ) يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين: (م ٧٧)
- ١- كل من زاول أى فرع من فروع التأمين أو اعادة التأمين فى مصر دون ترخيص.
- ٢- كل من مثل هيئات أو شركات تأمين اجنبية أو توسط لديها دون ترخيص بذلك من الهيئة.

٣- كل من امتنع عن تقديم الدفاتر والمستندات لمندوبى الهيئة الذين لهم حق الإطلاع عليها، وذلك فضلا عن الحكم بتقديمها وكذلك فى حالة التأخير فى تقديم البيانات الواجب تقديمها فى المواعيد المحددة بهذا القانون ولائحته التنفيذية ويجوز الحكم فى هاتين الحالتين بغرامة تهديدية يعين الحكم مقدارها عن كل يوم امتناع أو تأخير بحد أقصى خمسين جنيها عن اليوم الواحد.

٤- كل من أقر أو أخفى متعمدا بقصد الغش فى البيانات أو المحاضر أو فى الأوراق الأخرى التى تقدم الى الهيئة أو التى تصل الى علم الجمهور

٥- كل من أفشى اسرارا حصل عليها عن طريق ممارسته لعمله طبقا للقانون.

(ب) يعاقب كل من يخالف التعريفات أو الأسعار أو الشروط أو النماذج المبلغة الى الهيئة والمعتمدة منها وفقا لأحكام المادة (٨٦) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه ويحكم على شركة التأمين المخالفة للتعريفات أو الأسعار أو الشروط أو النماذج المشار اليها بغرامة مالية توازى ضعف رسوم التأمين بالنسبة للحالة موضوع المخالفة وبحد ادنى الف جنيه وحد أقصى مائة الف جنيه بالنسبة لكل حالة، ويتم تحريك الدعوى الجنائية عن هذه المخالفات بناء على طلب كتابى من الهيئة ويجوز للهيئة فى اى وقت حتى صدور حكم بات فى الدعوى الجنائية ان تتصالح مع الشركة المخالفة مقابل سدادها كل أو بعض الغرامة المالية المشار اليها ويترتب على هذا التصالح انقضاء الدعوى الجنائية. (م٧٨)

(ج) مع عدم الإخلال باية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات أو اى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة الآف جنيه ولا تجاوز خمسين الف جنيه كل من توسط فى مصر فى عقد عمليات تأمين أو اعادة تأمين وكذلك كل من باشر مهنة الخبراء الإكتواريين أو خبراء التأمين الإستشاريين أو خبراء المعاينة وتقدير الأضرار دون ان يكون مقيدا فى السجلات الخاصة المنصوص عليها فى هذا القانون وتسرى ذات العقوبة على المسؤولين فى شركات التأمين عن مخالفة احكام المواد (٦٧، ٧٠، ٧٤) من هذا القانون. (م٧٩).

شروط لمزاولة المهنة المتصلة بصناعة التأمين وعقوبات على مخالفتها:

نص قانون الإشراف والرقابة على التأمين على أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من توسط في مصر في عقد عمليات تأمين أو إعادة تأمين وكذلك كل من باشر مهنة الخبراء الإكتواريين أو خبراء التأمين الإستشاريين أو خبراء المعاينة وتقدير الأضرار دون أن يكون مقيدا في السجلات الخاصة بالمنصوص عليها في هذا القانون وتسرى ذات العقوبة على المسؤولين في شركات التأمين (م ٧٩ من القانون).

تنظيم قيد خبراء ووسطاء التأمين والترخيص لهم بمزاولة نشاطهم:

أولاً: الخبراء الإكتواريين:

لا يجوز للخبراء الإكتواريين أن يزاولوا أعمالهم ما لم تكن أسماؤهم مقيدة في السجل المعد لذلك بالهيئة. (م ٦٣ من القانون)

ويشترط فيمن يقيد اسمه فهذا السجل (م ١٠٩ من اللائحة التنفيذية):

١ - أن يكون حاصلًا على إحدى الدرجات أو الدبلومات الآتية:

(أ) درجة زميل أو رفيق من أحد المعاهد الآتية:

- معهد الخبراء الإكتواريين بلندن.

- كلية الخبراء الإكتواريين باسكتلندا.

- جمعية الخبراء الإكتواريين بأمريكا.

(ب) درجة علمية تالية لمرحلة الدراسة الجامعية الأولى في العلوم

الإكتوارية من إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية أو جمعيات الخبراء

الإكتواريين، معادلة للشهادات الواردة في البند (أ)، أو شهادة أخرى

تعتمدها الهيئة وفقا للشروط والقواعد التي تنص عليها اللائحة التنفيذية

للقانون.

(ج) أن يكون عدد سنوات الدراسة ملائما للمستوى العلمى

للمؤهل.

ويصدق رئيس مجلس إدارة الهيئة على قرار اللجنة بإعتماد المؤهل.

- ٢ - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة تمس الأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه إعتباره.
- ٣ - ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه إعتباره.
- ٤ - ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية.
- ٥ - ألا يكون قد فصل من عمله بحكم أو قرار تأديبى نهائى أو صدر قرار بشطب اسمه من سجل إحدى المهن التى تنظمها القوانين واللوائح لأمر تمس الأمانة أو الشرف ما لم تمض على صدور الحكم أو القرار ثلاثة أعوام على الأقل.
- ٦ - وبالنسبة للخبراء الإكتواريين غير المصريين فيشترط للقيود فى السجل أن يكون مرخصا له بمزاولة المهنة فى الخارج، على أن يقدم المستندات التالية: (مادة ١١٠ من اللائحة التنفيذية)
- شهادة معتمدة تفيد قيده فى سجلات جهة الإشراف والرقابة والترخيص له بمزاولة المهنة فى الخارج، أو تفيد إقامته مدة لا تقل عن خمس سنوات متصلة فى مصر.
- ما يثبت أنه حاصل على إحدى الدرجات العلمية المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من المادة (٦٣) من القانون.
- شهادة توضح خبراته السابقة فى مجال الخبرة الإكتوارية.
- مستند يفيد التصريح له بالإقامة فى مصر والترخيص له بالعمل فيها.
- ويؤدى طالب القيد رسما يحدده مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائتى جنيه.

هذا ولا يجوز لشركات التأمين أو إعادة التأمين أن تستعين بخبراء إكتواريين من غير المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة. (م ١١٢ من اللائحة التنفيذية)

ثانيا: خبراء التأمين الإستشاريون:

- ويعتبر من خبراء التأمين الإستشاريين كل من يمارس أعمال الخبرة الإستشارية فى مجال التأمين وعلى الأخص فى الأمور التالية (م ١١٣ من اللائحة التنفيذية):
- ١- إدارة وتقييم الأخطار.
- ٢- المشاركة فى تقييم أصول والتزامات هيئات التأمين.

٣- تقييم حقوق والتزامات المؤمن والمؤمن لهم كأساس للتحكيم
فى المنازعات الخاصة.

هذا ولا يجوز لخبراء التأمين الإستشاريين أن يمارسوا أعمال
الخبرة الإستشارية للتأمين ما لم تكن أسماؤهم مقيده فى السجل المعد
لذلك بالهيئة.

ويشترط فىمن يقيد اسمه فى هذا السجل: (م ٦٥ من القانون)
١- أن يكون حاصلًا على إحدى الدرجات العلمية أو الخبرات
الآتية:

- (أ) درجة زميل أو رفيق من معهد التأمين القانونى بلندن.
- (ب) درجة الدكتوراه فى التأمين أو العلوم المتصلة به إحدى
الجامعات المعترف بها.
- (ج) درجة علمية مناظرة من إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية
معادلة للشهادات الواردة فى البندين (أ، ب) أو شهادة أخرى تعتمدها لجنة
تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بحيث تضم أحد أساتذة التأمين
بالجامعات المصرية يختاره رئيس مجلس إدارة الهيئة.
- (د) مؤهل عال مع خبرة عملية فى مجال النشاط التأمينى لا تقل
مدتها عن خمس عشرة سنة.

ويراعى عند اعتماد هذه الدرجات العلمية المناظرة الإعتبارات
التالية (م ١١٤ من اللائحة التنفيذية):
(أ) أن تكون الجهة مانحة الدرجة العلمية معترفاً بها.
(ب) أن يكون عدد سنوات الدراسة ملائماً للمستوى العلمى للدرجة.
(ج) أن تتفق المواد الدراسية للمؤهل مع المستوى العلمى للدرجات
العلمية المذكورة فى المادة (٦٥) من القانون ويصدق رئيس مجلس إدارة
الهيئة على قرار اللجنة بإعتماد المؤهل.

وفى حالة مزاولة أعمال الخبرة الإستشارية بواسطة شخص
إعتبارى يتعين توافر هذه الشروط فى الممثل القانونى لهذا الشخص
الإعتبارى.

وبالنسبة للخبراء غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد
المستندات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة (١١٠) من

اللائحة التنفيذية بالإضافة إلى شهادة توضح خبرته السابقة في مجال الخبرة الإستشارية.

على الخبير أن يخطر الهيئة بكل تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة منه عند طلب القيد. (م ١١٦ من اللائحة التنفيذية)

ويتم القيد بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة كما يتم شطب قيد الخبير الإستشارى بقرار من مجلس ادارة الهيئة اذا فقد احد شروط القيد أو بناء على طلبه أو اذا ثبت انه قدم اية بيانات مطلوبة وفقا لأحكام هذا القانون غير صحيحة نتيجة تعمد أو اهمال جسيم أو تكرر عدم التزامه بالأسس الفنية اللازمة لمزاولة هذه المهنة".

ولا يجوز التكليف بأعمال الخبرة الإستشارية للتأمين أمام المحاكم أو فى مجالات التحكيم أو غيرها إلا لخبراء إستشاريين مقيدين بالسجل المنصوص عليه فى القانون (م ٦٧ من القانون).

ثالثا: خبراء المعاينة وتقدير الأضرار

يقصد بخبير المعاينة وتقدير الأضرار كل من يزاول مهنة الكشف عن الأضرار وتقديرها ودراسة اسبابها ومدى تغطية الوثيقة لتلك الأضرار وكذلك تقديم المقترحات فى شأن تحسين وسائل الوقاية من الأخطار والمحافظة على موضوع التأمين اذا طلب منه ذلك.

ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص مزاولة عملهم ما لم يكونوا مقيدين فى السجل المعد لذلك بالهيئة.
ويسرى القيد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويؤدى الطالب رسما يحدده مجلس ادارة الهيئة بما لا يجاوز مائتى جنيه فى حالة القيد ومائة جنيه فى حالة التجديد. (م ٦٨ من القانون)

ويقدم طلب القيد أو التجديد بالشروط والأوضاع التالية: (اللائحة التنفيذية للقانون)

أ - تشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة تتولى فحص طلبات القيد فى سجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار المنصوص عليه فى المادة (٦٨) من القانون وتحديد أنواع التخصصات الدقيقة التى يمكن أن

تندرج تحت أى فرع من فروع التأمين المشار إليها فى الفقرة ثانيا من المادة (١) من القانون والتي يتم قيد الطالب على أساسها بما يتناسب مع مؤهلاته وخبرته العلمية.

ويتم القيد والتجديد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بناء على توصية هذه اللجنة، كما يتم الشطب بقرار من مجلس إدارة الهيئة فى الحالات التى نصت عليها المادة (٦٩) من القانون. (م ١١٧ من اللائحة التنفيذية)

ب- يشترط فيمن يقيد اسمه فى سجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار:

١- ان تتوافر فيه شروط المؤهل والخبرة وفقا للقواعد التى تتضمنها اللائحة التنفيذية لهذا القانون^(١).
٢- ان تتوافر فيه الشروط المبينة فى البنود من (٢) الى (٦) من المادة (٦٣) من هذا القانون.

وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والعاملين بالحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام يكتفى بتقديم إقرار بدلا من المستندات الموضحة بالبنود من ٢ إلى ٦ من المادة (٦٣) من القانون.

على أن يقدم الطالب مستندا رسميا من الرئيس الأعلى لجهة عمله بالموافقة على مزاولته لأعمال المعاينة وتقدير الأضرار مشفوعا بالبيانات الوظيفية الأساسية والخبرات الخاصة به.

وبالنسبة لطالب القيد الذى ترك الخدمة فى الحكومة والهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام بسبب الإحالة للمعاش يكتفى بتقديم إقرار بدلا من المستندات المنصوص عليها فى البنود من (٢) إلى (٦) من المادة (٦٣) من القانون بشرط أن يقدم طلب القيد خلال الثلاثة أشهر التالية لتركه الخدمة.

وبالنسبة للخبراء غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة (١١٠) من هذه اللائحة وذلك بالإضافة إلى المستند الدال على حصوله على مؤهل عال

فى مجال التخصص المطلوب مزاولته وكذا شهادة توضح خبرته السابقة فى المجال المطلوب قيده به.

وفى حالة مزاوله أعمال المعاينة وتقدير الأضرار بواسطة شخص إعتبارى تسري شروط القيد والتجديد والشطب على الممثل القانونى لهذا الشخص.

هذ ولا يجوز لشركات التأمين أن تستعين بخبراء للمعاينة وتقدير الأضرار من غير العاملين بها أو العاملين بمكتب مراقبة ومعاينة البضائع بمصر ما لم يكونوا من الخبراء المقيدين بالسجل المشار إليه بالمادة (٦٨)، وذلك عدا الحالات التى تقتضى خبرة فنية خاصة وذلك بالشروط التى يحددها رئيس مجلس إدارة الهيئة. (م ٧٠ من القانون)

وعلى طالب القيد أن يحدد فرعين على الأكثر من فروع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات لممارسة تخصصه المهنى فى أعمال المعاينة وتقدير الأضرار على أن يوضح التخصصات الدقيقة التى تندرج تحت كل من هذين الفرعين والتى يرغب فى قيد إسمه على أساسها. (م ١١٩ من اللائحة التنفيذية)

وفى حالة مزاوله أعمال المعاينة وتقدير الأضرار بواسطة شخص إعتبارى يقدم طلب القيد للشخص الإعتبارى مشفوعا بالمستندات المنصوص عليها بالبندين أ، ب من هذه المادة مع ضرورة توافر شروط قيد الإسم فى الممثل القانونى لهذا الشخص وكذا فى كل من يزاول أعمال المعاينة وتقدير الأضرار من خلال الشخص. (م ١١٨ من اللائحة التنفيذية)

هذ ويشطب قيد اسم الخبير من السجل إذا فقد أحد شروط القيد أو بناء على طلبه أو إذا ثبت إنه قام بتقديم تقارير معاينات أو تقدير أضرار تنطوى على غش أو تعمد تضمينها ببيانات غير حقيقية أو إذا ثبت عدم إلتزامه بالأسس الفنية لمزاوله هذه المهنة.

ويجوز للخبير أن يتقدم بطلب إعادة قيد اسمه فى السجل مرفقا به المستندات المشار إليها بالمادة السابقة مع سداد رسم القيد المقرر قانونا. (م ١٢١ من اللائحة التنفيذية)

وعلى الخبير أن يثبت رقم قيده بالسجل فى كل ما يصدره من أوراق ومستندات ونشرات وغير ذلك مما يصل الى علم الجمهور وأن يخطر الهيئة بأى تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة منه عند القيد أو التجديد أو إعادة القيد وأن يقدم للهيئة ما تطلبه من بيانات أو مستندات. (م ١٢٣ من اللائحة التنفيذية)

وقد إهتمت اللائحة التنفيذية للقانون بتقرير الآتى:

١- لا يجوز لشركات التأمين إسناد أية عمليات لأحد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار إذا تعارض ذلك مع طبيعة عمله أو كان له فيها مصلحة خاصة.

كما لا يجوز أن يكون خبيراً مثنياً فى بيع ما عينه من المخلفات والمستنفذات التى ترى شركة التأمين التصرف فيها. (م ١٢٤ من اللائحة التنفيذية)

٢- يتعين على الشركة فى حالة وقوع مخالفات من الخبير إخطار الهيئة بها وعلى الهيئة إخطار الخبير بالمخالفات بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وللخبير أن يبدى دفاعه خلال شهر من تاريخ الإخطار أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١١٧) من هذه اللائحة وتقوم اللجنة بتحقيق هذه المخالفات وتقديم توصياتها إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة لإصدار قرار فى شأنها. (م ١٢٥ من اللائحة التنفيذية).

رابعاً: وسطاء التأمين:

يقصد بوسيط التأمين كل من يتوسط فى عقد عمليات تأمين أو إعادة تأمين لحساب شركة تأمين أو إعادة تأمين مقابل مرتب أو مكافأة أو عمولة (م ٧١ من القانون وم ١٢٦ من اللائحة التنفيذية).

ولا يجوز لوسطاء التأمين أو إعادة التأمين ان يزاولوا اعمالهم ما لم تكن اسماؤهم مقيدة فى السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
ولا يجوز للوسطاء غير المصريين التوسط فى عمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات.

ويسرى القيد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على طلب الوسيط ويؤدى الطالب رسماً يحدده مجلس ادارة الهيئة بما لا يجاوز مائة جنيه فى حالة القيد أو التجديد.

ويشترط في وسيط التأمين أن يكون حاصلًا على إحدى المؤهلات أو الخبرات الآتية: (م ٧١ من القانون وم ١٢٧ من اللائحة التنفيذية)

- ١- مؤهل عال.
- ٢- مؤهل فوق المتوسط تخصص تأمين.
- ٣- مؤهل فوق المتوسط مع خبرة عملية في مجال التأمين أو إعادة التأمين لا تقل عن سنة.
- ٤- شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها مع خبرة عملية في مجال التأمين أو إعادة التأمين لا تقل عن سنتين.
- ٥- شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها مع اجتياز الإختبارات التي تعدها الهيئة للقيد في سجل الوسطاء.

ويستثنى مما تقدم من سبق تسجيله كوسيط تأمين طبقاً لأحكام القوانين السابقة.

هذا ويتعين القيد في سجلات وسطاء التأمين أو إعادة التأمين أن يقدم طلب القيد على النموذج المعد لهذا الغرض بالهيئة مرفقاً به البيانات والمستندات التالية:

- (أ) المستندات التي تثبت إستيفاء الطالب لشروط المؤهل والخبرة المنصوص عليها في المادة السابقة.
 - (ب) المستندات التي تثبت إستيفاء الطالب للشروط المبينة في البنود من (٢) إلى (٦) من المادة (٦٣) من القانون.
 - (ج) إقرار بالإنزام بالقواعد الصادرة من مجلس إدارة الهيئة بتنظيم ممارسة المهنة.
 - (د) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانوناً.
- ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو مستندات أخرى من الطالب.

وبالنسبة لطالب القيد الذي ترك الخدمة بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام بسبب الإحالة للمعاش يكتفى بتقديم إقرار بدلا من المستندات المنصوص عليها في البنود من (٢) إلى (٦) من المادة (٦٣) من القانون بشرط أن يقدم طلب القيد خلال الثلاثة أشهر التالية لتركه الخدمة.

وبالنسبة للوسطاء غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات التالية: (م ٢٨ من اللائحة التنفيذية)
١- شهادة معتمدة تفيد قيده في سجلات جهة الإشراف والرقابة والترخيص له بمزاولة المهنة في الخارج.
٢- شهادة معتمدة توضح المؤهلات التي حصل عليها وخبراته السابقة في مجال الوساطة.
٣- مستند يفيد التصريح له بالإقامة بمصر والترخيص له بالعمل فيها.

هذا وقد إهتم القانون ولائحته التنفيذية بتقرر الآتى:
١ - يجب أن يذكر في وثيقة التأمين الإسم الثلاثى للوسيط الذي تمت العملية عن طريقه وكذا رقم قيد إسمه في سجلات الهيئة. (م ١٣٢ من اللائحة التنفيذية)
٢ - لا يجوز للوسيط أن يصدر وثائق تأمين أو يقوم بتسوية أية تعويضات أو أن يثبت فى أوراقه أو وسائل الدعاية والإعلان المتعلقة به ما يخالف ذلك. كما يتعين عليه عدم الإحتفاظ بأية مستندات تتعلق بعقد التأمين وتخص العميل.
وعلى شركة التأمين أو إعادة التأمين إخطار الهيئة بكل مخالفة تنسب إلى الوسيط وكذا كل دعوى ترفع ضده تتعلق بممارسة نشاطه. (م ١٣٣ من اللائحة التنفيذية)
٣ - لا يجوز لشركات التأمين أن تقبل عمليات تأمين محلية من وسطاء التأمين ما لم يكونوا مقيدين فى السجل المعد لذلك بالهيئة. (م ٧٤ من القانون)

التزام جمعيات التأمين بموافقة جهة الإشراف والرقابة ببيانات وحسابات نشاط الجمعية:

تلتزم الجمعية بأن تقدم للهيئة المصرية للرقابة على التأمين البيانات والحسابات الموضحة فيما يلى طبقا للملاحق والنماذج التى يصدر بها قرار من الوزير وأية بيانات أخرى تطلبها الهيئة فى موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية على أن تكون جميع البيانات والأوراق موقعة من رئيس مجلس إدارة الجمعية

ومديرها المالي (مادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية):

(أ) الميزانية: تقدم الجمعية عن كل سنة مالية ميزانيتها معتمدة من مجلس إدارتها مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة وذلك وفقا للنموذج الذي يصدر به قرار من الوزير.

وبالنسبة للجمعيات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات فيتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمع للجمعية ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمينات الأشخاص والأخرى لتأمين الممتلكات والمسئوليات ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منهما كافة الأرصدة التي تخصمها.

(ب) حسابات الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين التي تزاولها الجمعية.

(ج) حساب استثمار أموال حقوق الأعضاء بالجمعية.

(د) البيانات الخاصة بتوزيع فائض النشاط التأميني.

(هـ) البيانات الخاصة بتوزيع فائض حساب استثمار أموال حقوق

الأعضاء.

(و) البيانات الخاصة بحركة العضوية خلال السنة المالية

المنقضية.

(ز) البيانات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة لأغراض تحليل

المركز المالي ونتائج أعمال الجمعية.

هذا وتلتزم الجمعية بذات التزامات شركات التأمين بالنسبة لموافاة هيئة الإشراف والرقابة ببيانات سنوية ونصف سنوية عن نشاطها وعمليات إعادة التأمين وبالنسبة بمراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة والتزاماتهم (مادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية).

أوجه الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الحكومية:

ووفقا لللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين

(الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتعاون الدولي رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦)

تتمثل الأحكام المنظمة لأوجه الرقابة على هذه الصناديق فيما يلي:

(١) على الصندوق أن يقدم كل سنة للهيئة خلال الأربعة أشهر

التالية لإنتهاء السنة المالية البيانات الحسابات الموضحة فيما يلي (م ٨٥):

(أ) الميزانية.

(ب) حساب الإيرادات والمصروفات.
(ج) بيان بتوزيع أقساط التأمين والمخصصات الفنية والمصروفات
(د) بيان بالإستثمارات الخاصة بالصندوق.
(هـ) تقرير عن المركز المالى ونشاط الصندوق موقعا عليه من
المسئول عن إدارته.
وتعد هذه البيانات وفقا للنماذج التى يضعها مجلس إدارة الهيئة.

٢) يقدم الصندوق تقريرا سنويا صادرا عن الجهاز المركزى
للمحاسبات يثبت أن ميزانية الصندوق وحساب الإيرادات والمصروفات
والمخصصات الفنية قد أعدت على الوجه الصحيح وتمثل حالة الصندوق
تمثيلا صحيحا (م ٨٦).

٣) للهيئة حق الإطلاع فى أى وقت على سجلات وحسابات
الصندوق بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة لأغراض
الإشراف والرقابة، وذلك وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة
(٥١) من القانون (م ٨٨).

٤) يتعين على الهيئة إجراء فحص دورى للصناديق للتأكد
من سلامة مراكزها المالية ومراعاة أحكام القرارات الخاصة
بإنشائها والأسس الفنية لمزاولة نشاطها بما يضمن قدرتها على
الإستمرار فى تحقيق أهدافها.
وعلى الصندوق أن يقدم للهيئة كافة البيانات والسجلات والمستندات
اللازمة لعملية الفحص (م ٨٩).

٥) تتخذ الهيئة التدابير المناسبة للحفاظ على سلامة المراكز المالية
للمناديق وإستمرار قدرتها على تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها،
وذلك بالإتفاق مع الجهات التى تتولى إدارة هذه الصناديق (مادة ٩٠).

الفصل الثانی عشر

مبادئ وضوابط إستثمار الإحتياطيات والمخصصات التأمينية

- المبحث الأول: الإحتياطيات والمخصصات التأمينية
المبحث الثاني: مبادئ إستثمار الإحتياطيات
المبحث الثالث: الشروط القانونية للإستثمارات

مقدمة:

في صناعة التأمين تكون التزامات الهيئات التأمينية (تتمثل أساسا في أداء مبالغ التأمين وتعويضاته) آجله في حين تكون التزامات المؤمن لهم (وتتمثل أساسا في الأقساط أو الإشتراكات) عاجله... وبوجه عام في تاريخ سابق على تحقق الخطر ومن هنا تلتزم الهيئات التأمينية بتكوين إحتياطيات ومخصصات تأمينية فنية لمواجهة التزاماتها المستقبلية وتهتم بالنص على ذلك تشريعات الإشراف والرقابة... وهكذا تتراكم لدى الهيئات التأمينية إحتياطيات ضخمة تتاح للإستثمار قصير ومتوسط وطويل الأجل (عادة ما تكون إستثمارات إحتياطيات التأمينات الإجتماعية طويلة الأجل)... ومع مراعاة إستمرار عمليات التأمينات ونشاطه فإن الإحتياطيات تتراكم بإضطراد عاما وراء آخر لتبلغ المليارات وتصبح عمادا للتنمية الإقتصادية القومية عامة.

وحيث تعتبر تلك الإستثمارات وما تدره من أرباح الضامن لحقوق المؤمن عليهم والمؤمن لهم.

فقد إهتم رجال وأساتذة التأمين باستخلاص المبادئ التي يتعين على الهيئات التأمينية إتباعها في إدارة تلك الإستثمارات بإعتبارها أمينة على تلك الأموال التي تمثل حقوق المؤمن لهم..

ومن ناحية أخرى إهتمت تشريعات الإشراف والرقابة على التأمين والقوانين التي تحكم الهيئات التأمينية بتقرير الأحكام القانونية التي يتعين مراعاتها في إستثمارات الهيئات التأمينية.

ونتناول ذلك في المباحث الثلاثة التالية فنخصص أولها لبيان مدى وضخامة الإحتياطيات لكل من هيئات التأمين التجاري أو الخاص وهيئات التأمين الإجتماعي، ونهتم في المبحث الثاني باستخلاص مبادئ الإستثمار، أما الثالث والأخير فنتناول فيه الأحكام القانونية لإستثمار أموال الهيئات التأمينية في مصر.

المبحث الأول إحتياطات ومخصصات التأمين

فى صناعة التأمين تكون التزامات الهيئات التأمينية (تتمثل أساسا فى أداء مبالغ التأمين وتعويضاته) آجله فى حين تكون التزامات المؤمن لهم (وتتمثل أساسا فى الأقساط أو الإشتراكات) عاجله وبوجه عام فى تاريخ سابق على تحقق الخطر ومن هنا تلتزم الهيئات التأمينية بتكوين الإحتياطي والمخصصات التأمينية لمواجهة التزاماتها المستقبلية وتهتم بالنص على ذلك تشريعات الإشراف والرقابة ٠٠٠ وهكذا تتراكم لدى الهيئات التأمينية إحتياطات ضخمة تتاج للإستثمار قصير ومتوسط وطويل الأجل (عادة ما تكون إستثمارات إحتياطات التأمينات الإجتماعية طويلة الأجل) مع مراعاة إستمرار عمليات التأمينات ونشاطه فإن الإحتياطات تتراكم بإضطراد عاما وراء آخر لتبلغ المليارات وتصبح عمادا للتنمية الإقتصادية القومية عامة.

وحتى نلمس ذلك نبين فيما يلي إستثمارات أموال الإحتياطات والمخصصات التأمينية فى مصر:

أولا: إستثمارات شركات التأمين التجارى:
تصور ذلك الجداول التالية:

جدول رقم (١)

إجمالى إستثمارات شركات التأمين وفقا لفروع التأمين
بملايين الجنيهات ٩٥/٦/٣٠ و ٩٦/٦/٣٠

٩٦/٦/٣٠	٩٥ /٦/٣٠	الإستثمارات وفقا لأنواع التأمين
		إستثمارات مخصصة لحقوق حملة الوثائق:
٢٥٣٣,٨	٢٢٤٣,٩	- أشخاص وتكوين أموال
٤٥٢٠,٨	٣٩٦٧,٣	- ممتلكات ومسئوليات
٧٠٥٤,٥	٦٢١١,٢	مجموع
١٤٥١,٩	١٢٢٦,٥	- إستثمارات حرة
٨٥٠٦,٤	٧٤٣٧,٧	إجمالى الإستثمارات

جدول رقم (٢)
إجمالي إستثمارات شركات التأمين وفقاً لأوجه الإستثمار
١٩٩٥/٦/٣٠ : ١٩٩٦/٦/٣٠

بملايين الجنيهات

١٩٩٦/٦/٣٠		١٩٩٥/٦/٣٠		بيان
إستثمارات حرة	إستثمارات مخصصة لحقوق حملة الوثائق	إستثمارات حرة	إستثمارات مخصصة لحقوق حملة الوثائق	
أراضى وعقارات				
٦٨,٩	١,٦	٦٩,٠	١,٦	أرض فضاء
٥٢,٨	١٦٦,٦	٤٧,١	١٣٤,٠	عقارات مبنية
٢٦,٣	١٦٢,٨	١٥,٤	٤٦,٢	مشروعات تحت التنفيذ
١٤٨,٠	٣٣١,٠	١٣١,٥	١٨١,٨	مجموع
أوراق مالية :				
٦٠,٨	٢١١٩,٩	٣٣,١	٢١٥١,٦	صكوك حكومية
١,٦	٦٥٤,٨	١,٣	٦٥٧,٩	أوراق ذات إيراد ثابت
٩٦,٧	٢٣٠,٣	٩١,٠	١٤٦,٧	أوراق ذات إيراد متغير
١٤٤,١	٧١٢,٦	٨٧,٠	٤٦٧,٣	حصص فى شركات جديدة
٣,٦	٢٦٧,٦	٢,٨	١٣٣,٩	أوراق مالية أخرى
٣٠٦,٨	٣٩٨٥,٢	٢١٥,٢	٣٥٥٧,٤	مجموع
قروض :				
٠	٤١,٤	٠	٣٨,٠	بضمان وثائق حياه
٠	٠,٩	٠	٠,٩	بضمان رهون عقاريه
٥٣,٧	٥٩,٥	٤٧,٨	٧٢,٢	بضمانات أخرى
٥٣,٧	١٠١,٨	٤٧,٨	١١١,١	مجموع
ودائع ثابتة بالبنوك :				
٨٦٤,٠	١٧٩٥,٥	٨٠٩,٤	١٣٧٢,٨	بالبنوك المحلية
١٥,٥	٣٥٤,٦	١٨,٣	٣٣٤,٨	بالبنوك الأجنبية
٦٠,٠	٤٧٧,١	٠	٦٤٥,٣	شهادات إيداع
٩٣٩,٥	٢٦٢٧,٢	٨٢٧,٧	٢٣٥٢,٩	مجموع
٣,٩	٩,٤	٤,٣	٨,٠	إستثمارات أخرى
١٤٥١,٩	٧٠٥٤,٦	١٢٢٦,٥	٦٢١١,٢	إجمالي

جدول رقم (٣)
معدل ربح إجمالي الإستثمارات
٩٥/٦/٣٠ و ٩٦/٦/٣٠

١٩٩٦/٦/٣٠		١٩٩٥/٦/٣٠		بيان
إستثمارات حرة	إستثمارات مخصصة لحقوق حملة الوثائق	إستثمارات حرة	إستثمارات مخصصة لحقوق حملة الوثائق	
أراضي وعقارات				
٢,٠	٤,٤	٠,٠	٠,٠	أرض فضاء
١,٩	٦,٣	٤,١	٣,١	عقارات مبنية
١,٧	٣,٨	٢,٨	٢,٣	مجموع
أوراق مالية :				
٩,٢	١٢,٧	١٢,١	١٣,٧	صكوك وسندات حكومية
٠,٠	٠,٠	١٧,٨	١٧,٧	أوراق ذات إيراد ثابت
١٠,١	١,٥	١٣,٨	٢٣,٥	أوراق ذات إيراد متغير
٣,٩	٨,١	٨,٣	١٥,٦	حصص في شركات جديدة
٢٧,٥	١٥,٩	٨,٩	٦٨,٩	أوراق مالية أخرى
٧,٠	٩,١	١٢,٧	١٥,٤	مجموع
قروض :				
٠,٠	٠,٠	٤,٩	٤,٧	بضمان وثائق حياض
٢٠,٠	١٧,٨	٠,٠	٢,٠	بضمانات أخرى
٢٠,٠	١٧,٨	١,٨	٢,٩	مجموع
ودائع ثابتة بالبنوك:				
٩,٥	٨,١	٨,٤	٨,٣	بالبنوك المحلية
١,٤	٢٥,٢	٤٠,٧	٦,٢	بالبنوك الأجنبية
٢٣,٤	٠,٠	١٣,١	١٣,٦	شهادات إيداع
٩,٨	٨,٥	١٠,٤	٩,٤	مجموع
٩٩,٩	٢٦,٥	٣٢,٦	٣٠,٠	إستثمارات أخرى
٩,٠	٨,٨	١١,٤	١٢,٦	إجمالي

ثانيا: إحتياطيات وإستثمارات صناديق التأمين الخاصة والحكومية :

جدول رقم (٤)

تحليل إستثمارات الصناديق الخاصة بملايين الجنيهات

٩٦/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	أوجه الإستثمار
١٨٧٩,٢	١٣٤٦,١	١٢٣٣,٤	أوراق مالية مضمونة
١٨٧,٨	٩٩,٧	٦٤,١	أوراق مالية متداولة
١٤٢٢,٦	١٥٤٣,٣	١٢٥٧,٧	ودائع ثابتة
١٣٢,٤	١٢٦,٨	١٦٨,٧	عقارات
٨٠,٠	٧٣,٧	٦٢,٤	قروض
٣٧,٣	٣٤,٦	١٣,٣	إستثمارات أخرى
٣٧٣٩,٣	٣٢٢٤,٢	٢٧٩٩,٧	إجمالى

جدول رقم (٥)

إستثمارات صندوق التأمين الحكومى القيمة بملايين الجنيهات

٩٦/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠	أوجه الإستثمار
٠,٠	١٠,٠	أذون على الخزنة العامة
٠,٢	٠,٢	سندات الخزانه / ٢٠٠٠
٤,٥	٤,٠	شهادات الإستثمار مجموعة (أ)
١٥,٤	٥,٩	شهادات الإستثمار مجموعة (ب)
٠,٣	٠,٣	شهادات التنمية الإدارية ذات العائد الجارى
١٢,١	٥,٩	الإيداعات الثابتة
٣٢,٥	٢٦,٣	إجمالى الإستثمارات
٣,٨	٣,٣	صافى الدخل من الإستثمار

ثالثاً: إحتياطيات وإستثمارات التأمين الإجتماعى:

جدول رقم (٦)
تطور المال الإحتياطى المستثمر
للهيئة القومية للتأمين الإجتماعى (الصندوقين)

بملايين الجنيهات

١٩٩٦/٦/٣٠ : ٨٩/٦/٣٠

المال الإحتياطى المستثمر			٦/٣٠
المجموع	القطاع الحكومى	قطاع الأعمال العام والخاص	
٢٤٥٥٥,٥	١٠٨٦٨,٧	١٣٦٨٦,٨	٨٩
٢٨٤٧٩,٥	١٢٦٠٨,٥	١٥٨٧١,٠	٩٠
٣٣٢٠٨,٤	١٤٧٦٤,٣	١٨٤٤٤,١	٩١
٣٨١٧٨,٠	١٧٤٨٤,٦	٢٠٦٩٣,٤	٩٢
٤٥٠٤٩,٢	٢٠٩٣٠,٩	٢٤١١٨,٣	٩٣
٥٣٧٥٠,٦	٢٥٢٦١,٣	٢٨٤٨٩,٣	٩٤
٦٣٦٨٧,٥	٣٠٣٣٠,٠	٣٣٣٥٧,٥	٩٥
٧٤٩٠٦,٧	٣٦١٩٠,٠	٣٨٧١٦,٧	٩٦

وقد إتجهت أغلب الأموال المستثمرة إلى الإستثمار فى قروض حكوميه ثم فى ودائع لدى صندوق إستثمار الودائع والتأمينات الذي حل محله بنك الإستثمار القومى والذي تمثل ودايع التأمينات الإجتماعية لديه أكثر من ٨٥% من أموالها وفقاً لما يتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (٧)
المستثمر من المال الإحتياطي لدى بنك الإستثمار القومي
١٩٩٦/٦/٣٠ : ٨٨/٦/٣٠

بملايين الجنيهات

٦/٣٠	قطاع الأعمال العام والخاص	القطاع الحكومي	إجمالي
١٩٨٨	٩٩٩٠,٢	٦٤٤٢,٢	١٦٤٣٢,٤
١٩٨٩	١١٨١٥,٨	٨١٦٢,٩	١٩٩٧٨,٧
١٩٩٠	١٣٩٢٨,٢	٩٩١١,٣	٢٣٨٣٩,٥
١٩٩١	١٦٤٠٥,٦	١١٩٧٤,٧	٢٨٣٨٠,٣
١٩٩٢	١٨٥١٦,٧	١٤٥٩٥,٠	٣٣١١١,٧
١٩٩٣	٢١٦٧٢,٢	١٧٥٦٧,٠	٣٩٢٣٩,٢
١٩٩٤	٢٥٨٣١,٨	٢١٠٧٨,٦	٤٦٩١٠,٤
١٩٩٥	٣٠٥٩٩,٧	٢٦٣٥٠,٧	٥٦٩٥٠,٤
١٩٩٦	٣٥٧٤٥,٤	٣١٩٣٩,٢	٦٧٦٨٤,٦

ووفقا للقوانين والقرارات والإتفاقات الخاصة بإستثمار تلك
الودائع فإن بنك الإستثمار القومي يؤدي عنها ريع إستثمار يتحدد كالاتي:
١ - ٦ % على الودائع السابقه على ١٩٨٩/٧/١ بإستثناء تلك
الخاصه بصافي إشتراكات الأجر المتغير المستحدث في ١٩٨٤/٤/١ والتي
تحتسب فوائدها بواقع ٨%.

- ٢ - ٨ % إعتبارا من ١٩٨٩/٧/١.
- ٣ - ٩ % إعتبارا من ١٩٩٠/٧/١.
- ٤ - ١١ % إعتبارا من ١٩٩١/٧/١.
- ٥ - ١٣ % إعتبارا من ١٩٩٢/٧/١.

هذا ونظرا لأن أغلب الودائع تكونت في الفترة السابقة على
١٩٨٩/٧/١ فإن متوسط عائد الإستثمار في ١٩٩٤/٦/٣٠ في حدود
٨,١% من إجمالي المال المستثمر لدى بنك الإستثمار القومي.

هذا ونبين فيما يلي أوجه إحتياطيات التأمين الإجتماعى المستثمره وفقا للوضع فى ٩٥/٦/٣٠ و ٩٦/٦/٣٠.

جدول رقم (٨)
أوجه الإستثمارات المالية لصندوق التأمين الإجتماعى
فى ٩٥/٦/٣٠ و ١٩٩٦/٦/٣٠ بملايين الجنيهات

أ- الإستثمارات المالية لصندوق التأمين الإجتماعى
للعاملين بالقطاع الحكومى

١٩٩٦/٦/٣٠		١٩٩٥/٦/٣٠		بيان
مبالغ	%	مبالغ	%	
٣١٩٣٩,٢	٨٨,٢	٢٦٣٥٠,٧	٨٦,٩	لدى بنك الإستثمار
١٦٤٩,٧	٤,٦	١٦٤٩,٧	٥,٤	صكوك لدى الخزانه العامة
٠,٢	-	٠,٤	-	صكوك لدى المحافظات
٢٣٦٨,٥	٦,٥	٢١١٨,٥	٧,٠	ودائع بالبنوك
١٤١,٥	٠,٤	١٢٨,٠	٠,٤	قروض طويلة الأجل
(١)٩٠,٩	٠,٣	٨٢,٧	٠,٣	أوراق مالية
٣٦١٩٠,٠	١٠٠	٣٠٣٣٠,٠	١٠٠	المجموع

(١) لا تتضمن الأصول الثابتة وقدرها ٦٨,٣ مليون جنيه و ٧٣,٦ مليون جنيه فى ٩٥/٦/٣٠ و ٩٦/٦/٣٠ على التوالى كما لا تتضمن النقدية بالصندوق وقدرها ١,٢ مليون جنيه و ١,٦ مليون جنيه فى ٩٥/٦/٣٠ و ١٩٩٦/٦/٣٠ على التوالى.

(٢) توزيعها كالاتى: ٢٠,٣ مليون جنيه أسهم بنوك وشركات أهمها ٥,٥ مليون أسهم بينك العمال يليها ٥ مليون أسهم القومية للأسمت و ٤,١ مليون أسهم شركة كيما و ٣,٧ مليون أسهم البنك التجارى) ٠,٣ مليون جنيه سندات وأسهم أجنبية و ٧٠,٤ سندات حكومية (سندات التنمية الدولارية وسندات الخزانه المصرية ٢٠٠٠).

ب - الإستثمارات المالية لصندوق التأمين الإجتماعي (١)
للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص

بملايين الجنيهات

٩٦/٦/٣٠		٩٥/٦/٣٠		بيان
مبالغ	%	مبالغ	%	
٥٧٤٥,٤	٩٢,٣	٣٠٥٩٩,٧	٩١,٧	لدى بنك الإستثمار القومي
٣٧٩,١	٣,٦	١٣٧٩,١	٤,٢	لدى وزارة المالية
٣٥,٦	٠,١	٣٥,٥	٠,١	سندات حكومية
١٤٨٩,١	٣,٨	١٢٧٤,٣	٣,٨	ودائع ثابتة بالبنوك
٣٩,٠	٠,١	٤٠,٥	٠,١	قروض
٢٨,٥	٠,١	٢٨,٤	٠,١	أوراق مالية
٣٨٧١٦,٧	١٠٠	٣٣٣٥٧,٥	١٠٠	المجموع

متابعه لنتائج فحص المركز المالي لهيئة التأمين والمعاشات (حاليا
صندوق التأمين الإجتماعي للقطاع الحكومي) تبين مدى أثر معدل
الإستثمار المستخدم في الفحص:

إهتمت قوانين التأمين الإجتماعي بفحص المركز المالي مرة على
الأقل كل خمس سنوات فإذا ما تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم
تكف الإحتياطيات المختلفه لتسويته إلتزمت الخزانه العامة بادائه أما إذا
تبين وجود فائض فيرحل إلى حساب خاص لا يجوز التصرف فيه إلا
بموافقة مجلس الإدارة وفي الأغراض الآتية:

- تسوية كل أو بعض العجز الذي سبق أن سدده الخزانه العامه.
- تكوين إحتياطي عام أو إحتياطيات خاصه للأغراض المختلفه.
- زيادة المعاشات على ضوء الأسعار القياسيه.

وتطبيقا لذلك أجرى الفحص السابع للمركز المالي في ١٩٨٧/٦/٣٠
وإستخدم في البدايه معدل فائدة ٦% وهو متوسط معدل ريع الإستثمار في
ذلك الحين وقدرت القيمة الحاليه لإلتزامات الصندوق

(١) لا تتضمن أصول ثابتة مبالغها ٨٦,١ مليون و ٩٦,٩ مليون في ٩٥/٦/٣٠ و ٩٦/٦/٣٠ على
التوالي ونقدية بالصندوق والبنوك ١٠٦,٥ و ٦٣,٨ مليون جنيه في ٩٥/٦/٣٠ و ٩٦/٦/٣٠
على التوالي.

وموارده وأظهرت المؤشرات الأولية للفحص عن وجود عجز ضخم في احتياطي الصندوق يتجاوز المليار جنيه^(١) :

وإزاء ضخامة العجز وعدم إمكان قيام الخزانه العامه بتغطيته تمت دراسة الموقف مع وزير الماليه ومع بنك الإستثمار القومى^(٢)

وقد إنتهت الدراسه إلى عدد من التوصيات لتلافي العجز^(٣) ومع

(١) يرجع إلى الآتى :

- عدم قيام الخزانه العامه بسداد قيمة العجز الذى أظهره فحص المركز المالى للهيئه فى ١٩٨٢/٦/٣٠ والبالغ ٥٥٢ مليون جنيه أو إصدار صك بقيمته أسوه بما أتبع فى الفحوص السابقه وبإضافة الفائدة المستحقه حتى ٨٧/٦/٣٠ تبلغ جملته ٧٣٨ مليون جنيه.

- ثبات سعر الفائدة على صكوك الخزانه العامه الصادره لصالح الصندوق عند ٤,٥% سنويا، فى حين أن معدل الفائدة الذى روعى إكتواريا عند تعديل المزايا التأمينية، بالقانونين ٤٧ لسنة ١٩٨٤، ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ يبلغ ٨% على احتياطي نظام الحقوق التأمينية عن الأجر المتغير ، ٧% على احتياطي الحقوق التأمينية على الأجر الأساسى مما أدى إلى إنخفاض احتياطي حقوق المؤمن عليهم فى تاريخ الفحص.

(٢) تم تشكيل لجنه (قرار وزارى ٦٨ لسنة ١٩٩١) تضم ممثلين عن هيئتي التأمين الإجتماعى - وقتئذ- وكل من وزارة الماليه والبنك المركزى وبنك الإستثمار القومى على مستوى رؤساء القطاعات لدراسة المشاكل الماليه المتعلقة بين الهيئتين وكل من وزارة الماليه وبنك الإستثمار القومى والتقدم بالمقترحات والتوصيات التى تراها اللجنه كفيله بعلاج هذه المشاكل.

(٣) أهمها :

(أ) بالنسبة لوزارة الماليه :

١- قيام وزارة الماليه بسداد رصيد مبالغ الزيادات والإعانات التى تتحملها الوزارة والبالغ حوالى ٢٣٠ مليون جنيه وذلك بطريق التسيط على ثلاث سنوات.

٢- رفع معدل فائدة الصكوك التى سبق ان أصدرتها الخزانه العامه لصالح صندوقى التأمين الإجتماعى من ٤,٥% الى ٧% سنويا اعتبارا من اول يوليو ١٩٩٢.

(ب) بنك الإستثمار القومى :

١ - حصر ما يخص نظام المزايا التأمينية عن الأجر المتغير من قيمة الدفعات المحوله اليه اعتبارا من أول ابريل ١٩٨٤ وإضافتها إلى الحساب المستثمر لدى البنك بمعدل ٨% خصما من الحساب المستثمر بمعدل ٦%.

٢- حصر الأقساط المسددة من القروض التى سبق أن أقرضها البنك من احتياطي التأمين الإجتماعى طرفه والمعاد إقراضها ، وإضافتها الى الحساب المستثمر بمعدل ٧% (أجر أساسى) والحساب المستثمر بمعدل ٨% (أجر متغير) حسب ما يخص كل منها من قيمة هذه الأقساط وذلك مقابل إستنزال قيمتها من الحساب المستثمر بمعدل ٦%.

٣- يراعى إتباع ذات الخطوات السابقه بإضافة الدفعات المحوله والأقساط المستردة إلى الحسابات المستثمرة بمعدلى ٩%، ١١% اعتبارا من تاريخ إنشائها إستنزالا من الحساب المستثمر بمعدل ٦%

٤- رفع معدل ريع الإستثمار على الدفعات الجديده المحوله للبنك اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٣ بما يتمشى مع معدلات الربح السائدة فى السوق.

موافقة مجلس إدارة بنك الإستثمار القومي على رفع معدل الإستثمار على الدفعات الجديدة والمحولة اليه إعتبارا من ١٩٩٢/٧/١ إلى ١٢% سنويا مع رجوعه إلى الجهات المقترضة بأقل من هذا المعدل (خاصة وزارة المالية المقترضة لما يزيد على ٧٠% من الأموال) للموافقة على إضافة الأقساط المستردة إلى الحسابات المستثمره بمعدلات أعلى وإستنزائها من الحسابات المستثمرة بمعدل ٦% (وبالتالى إقفال هذا الحساب وتحويل رصيده إلى الحسابات المستثمره بمعدلات أعلى) أعيد فحص المركز المالى فى ٨٧/٦/٣٠ بمراعاة أن المتوسط العام لمعدل ريع الإستثمار على كامل إحتياطيات الصندوق قد وصل إلى ما يقرب من ٧% سنويا وبالتالي تم إستخدام هذا المعدل فى الفحص بدلا من معدل الـ ٦% (الذى أجرى على أساسه الفحص السابق) فأسفر الفحص المركز عن إنخفاض العجز إلى ١٣١ مليون جنيه فقط تلتزم الخزانة العامة بإدائه.

= ٥- رفع معدل ريع الإستثمار بواقع ٠,٥% على الأرصدة المستثمرة طرف البنك بأقل من معدلى الريع المنصوص عليهما فى قانون التأمين الإجتماعى حتى يمكن بالترجيح الوصول بهذه المعدلات إلى ما هو منصوص عليه فى القانون.

٦- السماح لكل من هيئتي التأمين الإجتماعى بإستثمار جزء من فائض أموالها التى يتم تحويلها سنويا إلى بنك الإستثمار القومى ، وذلك فى حدود نسبة ٢٥% من هذا الفائض تتولى كل هيئته إستثماره إستثمارا حرا بما يحقق عائدا أفضل يسهم فى تحسين إحتياطياتها.

المبحث الثانى

مبادئ وشروط إستثمار الإحتياطيات والمخصصات التأمينية

تتميز عقود التأمين على الحياة بسريانها لمدة طويلة وغالبا ما يكون لها طابع ادخارى على عكس الوضع بالنسبة لعقود تأمينات الممتلكات والثروات التى تتميز بقصر مدة التأمين وبطابعها التأمينى البحت.

ومن هنا تتكون لدى شركة التأمين على الحياة إحتياطيات فنية ضخمة ويكون عليها إستخلاص سياسة وأوجه إستثمار تحقق أكبر فائدة لحملة الوثائق.

وبالنسبة لنظم التأمين الإجتماعى فان تأمين المعاش يقابل التأمين على الحياة وإن كان بحكم سريانه الإجبارى وشموله لأغلب أفراد المجتمع أكثر قدرة على تجميع المدخرات وتكوين الإحتياطيات المتاحة للإستثمار ولفترة طويلة قد تكون لانهاية مما يتيح مساهمتها فى تمويل خطط التنمية الإقتصادية.

وهكذا فوفقا للوضع فى ١٩٧٧/١٢/٣١ بلغت الأموال المستثمرة لشركات التأمين المصرية (وأغلبها من تأمينات الحياة) حوالى ١٦٦,٤ مليون جنيه فى حين بلغت أرصدة إستثمارات نظام التأمين الإجتماعى (وأغلبها من تأمين المعاش) ٢٨٧٠,٤ مليون جنيه أى أكثر من ١٧ مرة.

وهنا فاننا نهتم فى هذا المبحث باستخلاص المبادئ والشروط الواجب توافرها فى إستثمار إحتياطيات تأمين المعاش الإجتماعى وإحتياطيات التأمين على الحياة مع التركيز على بيان مدى التشابه والإختلاف فى طبيعته هذين النوعين وأثره.

تحليل طبيعة تأمين المعاش للعاملين بالمقابلة للتأمين الخاص على الحياة.

يتم تمويل تأمين المعاش للعاملين في مصر وفقا لأسلوب التراكم المالى وتتحدد إشتراكاته بنسب موحدة من الأجر الإجمالية للعاملين المؤمن عليهم، ومن هنا فهو يتفق مع التأمين الخاص فى الحياة فى أن كلاهما يقوم على التزام المؤمن بإداء مبالغ معينة فى تاريخ مستقبل (عند تحقق حادث الحياة أو الوفاة أو العجز) وذلك فى نظير قسط أو أقساط دورية ، وفى حين تتناقص مسؤولية الملتزم بإداء الأقساط مع وفائه بكل قسط دورى فإن مسؤولية المؤمن تظل تتزايد حتى يتحقق الخطر المؤمن منه خاصة حيث يتقضى المؤمن قسطا متساويا يقل عن القسط الطبيعى فى السنوات الأولى من مدة التأمين بعكس الوضع فى السنوات الأخيرة.

ومن هنا يتعين على المؤمن أن يحجز فى رصيد خاص إحتياطيات لمقابلة مسنوليته تجاه المؤمن عليهم عند تحقق الخطر المؤمن منه.

ومن ناحية أخرى مازال يجرى العمل فى كل من نوعالتأمين فى أن المؤمن - سواء هيئة التأمين الإجتماعى أو شركة التأمين الخاص - على أن يؤخذ فى الحسبان معدل فائدة معين يحسب على أساسه أسعار التأمين ولذلك يجب إستثمارالأموال المتراكمة لديه فى صورة إحتياطيات بمعدل فائدة لايقبل عن معدل الفائدة المحتسبة على أساسه أسعار التأمين وإلا إعتبرت الأسعار المحسوبة غير كافية.

على أن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه كتأمين إجتماعى يختلف عن التأمين على الحياة الذى تمارسه شركات التأمين الخاص من جوانب أخرى.

فمن ناحية فإن أهمية ريع الإستثمار فى تأمين المعاش الإجبارى للعاملين تزيد عنها فى التأمين الخاصة على الحياة ففى تأمين المعاش تكون باستمرار أمام أجيال جديدة من العاملين الذين يبدأون حياتهم العملية ويحلون محل ذوى المعاشات ولا يتعرض التأمين لمطالبة

إختيارية بالمعاشات بل يحدد القانون شروط وحالات إستحقاقها، وهكذا فإن الإحتياطيات الرياضية لتأمين المعاش لا تكون محلا للإسترداد إذ يكفي أن تدر عائدا يكفي مع حصيلة الإشتراكات الدورية لتغطية نفقات المعاشات.

ومن ناحية أخرى فإن مجال تأمين المعاش للعاملين يقتصر على قطاع العاملين بأجر لدى الغير وهو قطاع متميز بعكس الأمر فى شركات التأمين حيث يمثل المؤمن عليهم مختلف فئات الشعب ولذا فإن من المرغوب فيه أن توجه إستثمارات تأمين المعاش إلى ما يحقق أكبر فائدة لقطاع العمال.

وأخيرا فإن مشكلة إنخفاض القوة الشرائية للنقود تعتبر من المشاكل الملحة بالنسبة لنظم المعاشات وتزايد أهميتها بصورة أكبر منها فى التأمين الخاص على الحياة.

المبادئ والشروط الواجب توافرها فى إستثمار الإحتياطيات:

ووفقا للتحليل الخاص بطبيعة كل من تأمين المعاش والتأمين الخاص على الحياة ، نتناول فيما يلى المبادئ والشروط الواجب توافرها فى إستثمار الإحتياطيات.

أولا : ضمان الأموال المستثمرة :

يفهم هذا الشرط فى إستثمارات شركات التأمين الخاص على الحياة على أساس أن الأموال المستثمرة مملوكة للمؤمن عليهم وبالتالي لا يمكن المخاطرة بها بل يتعين أن توجه أغلبها إن لم تكن كلها إلى النواحى المضمونه ، ومن هذه الزاوية تتفق إستثمارات تأمين المعاش للعاملين مع إستثمارات التأمين الخاص على الحياة.

على أن مفهوم هذا الشرط فى مجال إستثمارات التأمينات الإجتماعية يمتد إلى أمر لا تهتم به كثيرا إستثمارات شركات التأمين على الحياة وهو ضمان قيمة الأموال المستثمرة فى مواجهة إنخفاض القوة الشرائية للنقود.

حقا أن تأمين المعاش يتفق مع التأمين على الحياة الذي تمارسه شركات التأمين الخاص في أن مزاياه تتمثل في أداء مبالغ معينة عند تحقق الخطر المؤمن منه.

على أن هناك إتجاها قانونيا وإجتماعيا متزايدا نحو ملاءمة المعاشات مع التغير في مستويات الأسعار أو الأجور وهو أمر توجد في مصر بعض صورته.

ومن ناحية أخرى فإن إشتراكات التأمين الإجتماعي ومعاشاته ترتبط بالتغير في مستويات الأجور بحيث أن أية زيادة كبيرة غير متوقعة في الأجور - نتيجة لإرتفاع غير متوقع في الأسعار أو غير ذلك من الأسباب - ستعكس على المعاشات التي تحدد على أساس متوسط الأجور في السنة أو السنيتين الأخيرتين فتجرح لإرتفاع غير متوقع ولا يتفق مستوى المعاشات حينئذ مع مستوى الإشتراكات السابق أداءها.

ثانياً : تحقيق معدل الإستثمار المناسب والمنتظم:

وفي هذا الشأن تتفق إستثمارات التأمين الإجتماعي مع إستثمارات شركات التأمين على الحياة، فطالما أن الأقساط أو الإشتراكات قد روعي في تحديدها عائد إستثمار معين فلا يجب بأى حال من الأحوال أن يقل العائد المحقق عن العائد المفترض وإلا أدى ذلك تدريجيا إلى إنخفاض قيمة الإحتياطي عما يجب أن يكون عليه لمقابلة الإلتزامات.

ويكتسب هذا الشرط أهمية خاصة في مجال التأمين الإجتماعي خاصة في مصر حيث لا تتخذ أية تحفظات في إفتراض معدل الفائدة عند تحديد الإشتراكات والإلتزامات وحيث يتمثل الغرض الأساسي من تراكم الإحتياطيات في الحصول على ريع إستثمار يساهم في تمويل نفقات المزايا.

هذا ولا يعنى ضرورة ثبات عائد الإستثمار عدم السعى إلى تحقيق أعلى عائد ممكن فمن الطبيعي بل والمفترض إعتبار أية سياسة إستثمارية فاشلة إذا ما حققت عائدا متوسطا يقل عن معدل الفائدة السائدة في السوق ما لم تكن لذلك دواعية ومبرراته.

ثالثاً: تحقيق أقصى فائدة إجتماعية وإقتصادية مباشرة للمؤمن عليهم:
ويقتصر هذا الشرط على إحتياجات نظام تأمين المعاش للعاملين طالما يقتصر التأمين على العاملين وطالما يتم تمويله وفقاً لأسلوب التراكم المالى وبالتالي فإن إعتبرات العدالة تقتضى أن توجه الإحتياجات إلى أكثر المشروعات فائدة للعمال.

ومن الضروري هنا أن يتم التنسيق بين سياسة إستثمار إحتياجات التأمين والسياسة الإقتصادية العامة وعلى أن توفر السلطات العامة ضمانات خاصة للإستثمارات ذات السمات الإجتماعية والإقتصادية إذ من الضروري عدم الإخلال بشرطى الضمان والعائد.

هذا وهناك مجالات عديدة لأوجه الإستثمارات التى تعود بالفائدة على العمال ولا تخل بشرطى الضمان والعائد.

فالإستثمار فى المشروعات الإنتاجية المدروسة والناجحة يحقق إلى جانب العائد المناسب والمضمون فرص عمالة جديدة ومنتسعة للعمال.. والإستثمار فى الجمعيات التعاونية لبناء المساكن للعمال يحقق فائدة مباشرة للمؤمن عليهم.. بل أن الإستثمار فى إقامة مباني ومكاتب نموذجية للهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ذاتها يحقق فائدة مباشرة للمؤمن عليهم ويعطى عائداً يزيد عن المعدل الحالى الذى تستثمر به الهيئة أموالها بمعرفة الدولة.

ولا يفوتنا أن عنصر الأمانة Trusteeship الذى أصبح جزءاً من فلسفة الإدارة يقضى بقيام الإدارة فى كل عمل تقوم به بمراعاة الفائدة النهائية للمؤمن عليهم.

إن مراعاة ذلك الشرط يؤدي لزيادة حرص العمال على النظام ونجاحه فيتمسكون به وتزداد رغبتهم فى الإنتماء اليه.

ولا يعنى هذا ألا يوجه الجزء الأكبر من الأستثمارات لمشروعات تعود بالنفع على المجتمع ككل بقدر ما يعنى أهمية الإعلان عن هذه المشروعات وبقدر ما يعنى ان يكون للفائدة المباشرة للعمال المقام الأول فى تقرير أي من هذه المشروعات توجه اليه إستثمارات التأمينات الإجتماعية.

ولقد أخذ هذا الشرط الذى إستخلصناه شكلا يشبه التوصية فى المؤتمر الثانى للدول الأمريكية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية وذلك بعد إستعراض المؤتمر لإتجاهات ومشاكل الإستثمار فى هذه الدول.

رابعاً: مشاركة إدارة نظام التأمين الإجتماعى فى توجيه الأموال المستثمرة:

وحقيقة الأمر فان لنظام التأمين الإجتماعى - شأن غيره من النظم والمشروعات - أهدافا خاصة يسعى لتحقيقها - من بينها إعادة توزيع الدخل - وهو يسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال مختلف عملياته سواء منها عمليات التمويل أو اداء المزايا أو إستثمار الإحتياجات. بل إن شرط توجيه إستثمارات النظام إلى أكثر المشروعات فائدة للعمال لن يمكن وضعه موضع التنفيذ من الناحية العملية إلا عن طريق مشاركة نظام التأمين الإجتماعى فى عملية توجيه الأموال المستثمرة.

ومن الواضح إن هذا الشرط قد أملتة مشكلة لا تواجه مشروعات التأمين الخاص إذ لا تقوم بإدارتها هيئات حكومية.

خامساً : عدم أهمية سيولة الإستثمارات :

وفى هذا الشأن تتفق إستثمارات إحتياجات تأمين المعاش مع إستثمارات شركات التأمين على الحياة فبالنسبة لتأمين المعاش فإن الإحتياجات فى ظل أسلوب التمويل القائم تتراكم بهدف إستثمارها وإستثمارها فقط للحصول على ريع يساهم إلى جانب الإشتراكات فى تغطية نفقات المعاشات، كما أن هناك باستمرار إشتراكات المؤمن عليهم الجدد، أما فى التأمين على الحياة فيفترض وضع سياسة إستثمار بمعرفة خبراء وفقا لخطة وبعد معرفة التزامات التأمين، علاوة على أنه عادة ما يخصص جزء من الإستثمار لأوراق حكومية قصيرة الأجل وهى بطبيعتها سهلة البيع وقريبة الإستحقاق مما يساعد على إبقاء الجزء الأكبر من الإستثمارات ضمن السياسة الإستثمارية الموضوعة لها.

المبحث الثالث التنظيم القانونى لإستثمارات هيئات التأمين

تمهيد:

فى الخامس من مارس سنة ١٩٨١ صدر قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وكان من الضرورى ونحن نقترّب من نهاية القرن العشرين تعديل أحكامه لتتفق والتحوّلات الإقتصادية الجوهرية التى تمت وتتم على الصعيد الوطنى والدولى والتى تنعكس آثارها على سوق التأمين فى الأجلين القصير والبعيد.

ومن هنا كان القانون ٩١ لسنة ٩٥ ومن أهم أحكامه - فى مجال الإستثمارات - تلك المتعلقة بهامش للملاءة المالىة وملاءمة الأصول للإلتزامات ووضع قواعد لتقييمها وإستتبع ذلك تحديد جديد للمخصصات الفنية التى يتعين تكوينها لمقابلة الإلتزامات التأمينية المستقبلية للهيئات التأمينية ووضع شروط حاكمة لإستثمار أموال المنشآت التى تزاوّل صناعة التأمين تتضمن النسب والحدود المقرره بالنسبة لمجالات الإستثمار المختلفة مع تقرير عدم جواز مساهمة شركة التأمين المساهمة فى رأس مال شركة تأمين أخرى تزاوّل نفس نشاطها فى مصر تحقيقا لإعتبرات الشفافية التامة فى سوق يعمل بآليات السوق الحرة.

وقد روعى فى كل ما سبق أن تتمشى التعديلات مع ظروف تنفيذ سياسة التحرر الإقتصادى وإفساح المجال للقطاع الخاص وتشجيع مساهمة رأس المال الأجنبى وما يستلزمه ذلك من تطوير وتدعيم لجهاز الإشراف والرقابة ممثلا فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين فى إهتمامها بسلامة المراكز المالية للمنشآت التى تباشر التأمين وإعادة التأمين فى مصر وضمن حقوق المؤمن لهم والمستفيدين (المذكورة الإيضاحية) وضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للنشاط التأمينى.

قواعد ونسب توظيف أموال شركات التأمين وإعادة التأمين الواجب تخصيصها:

توظف شركات التأمين وإعادة التأمين الأموال الواجب تخصيصها طبقاً لحكم المادة (٣٨) معدلة من القانون في أوجه الإستثمار التالية وبالنسب الموضحة قرين كل منها (اللائحة التنفيذية) :

(١) تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

- ١- ٢٥% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو شهادات مضمونة منها.
- ٢- ٢٠% على الأكثر في سندات وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.
- ٣- ٢٥% على الأكثر في أسهم أو وثائق صناديق الإستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم أو وثائق صناديق إستثمار صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو وثائق صناديق الإستثمار أو ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.
- ٤- ألا يزيد مجموع قيمة الإستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الإستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين.
- ٥- ٢٠% على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد مشهورة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقارى بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.
- ٦- منح قروض بضمان وثائق التأمين في حدود ٩٠% من قيمة إستردادها والتي تحدد في نهاية السنة المالية وفقاً لشهادة الخبير الإكتوارى للشركة.
- ٧- ٢٠% على الأكثر في منح قروض بضمان رهون عقارية وبشرط أن تكون هذه العقارات مسجلة بالشهر العقارى بإسم المقترض وعلى ألا تزيد قيمة أى قرض على ٥% من جملة الأموال المخصصة أو ٦٠% من القيمة السوقية للعقار أو ١٠% من قيمة رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

٨- ٥٠% على الأكثر فى ودائع نقدية وشهادات إيدار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد الإيداعات وشهادات الإيدار لدى أحد البنوك على ٢٠% من جملة الأموال المخصصة.

٩- ١٠% على الأكثر فى إستثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ويجوز أن تتضمن هذه الإستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقا للضوابط التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن.

هذا ولا تسرى النسب المنصوص عليها بعاليه على توظيف الأموال المقابلة للإلتزامات الشركة عن العقود التى تصدرها وترتبط فيها المزايا الخاصة بهذه العقود بإستثمارات فى أوراق مالية ويجب على الشركة تجنب هذه الأوراق فى حسابات مستقلة لمقابلة إلتزاماتها عن العقود المشار إليها.

(ب) تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

١- ٢٠% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو شهادات مضمونة منها.

٢- ١٥% على الأكثر فى سندات وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠% من رأس مال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

٣- ٢٥% على الأكثر فى أسهم أو وثائق صناديق الإستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم أو وثائق صناديق إستثمار صادرة عن جهة واحدة على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو وثائق صناديق الإستثمار أو ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

٤- ألا يزيد مجموع قيمة الإستثمار فى السندات والأسهم ووثائق صناديق الإستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين.

٥- ١٠% على الأكثر فى تملك عقارات موجودة داخل البلاد مشهورة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقارى بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥% من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠% من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل.

٦- ٥٠% على الأكثر فى ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملية المحلية أو الأجنبية مودعة لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد الإيداعات وشهادات الإيداع لدى أحد البنوك على ٢٠% من جملة الأموال المخصصة.

وتودع الأموال النقدية والأوراق المالية التى تكون جزءا من تلك الأموال فى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى، وتلتزم الشركة بالإذن للبنك المختص بأن يقدم إلى الهيئة جميع البيانات التى تطلبها عن هذه الأموال.

٧- ١٠% على الأكثر فى إستثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ويجوز أن تتضمن هذه الإستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقا للضوابط التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن. (مادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية).

ويجوز لرئيس الهيئة منح مهلة للشركة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ الإخطار الذى ترسله الهيئة لتوفيق نسب الإستثمارات، ويجوز تجديد هذه المهلة لمدة ستة أشهر أخرى. (مادة ٣٠ من اللائحة التنفيذية)

قواعد وطرق تقييم أوجه استثمار الأموال المخصصة للإلتزامات :

يتم تقييم الأموال التى تلتزم شركات التأمين بتخصيصها لمقابلة الإلتزامات التأمينية (راجع المادتين ٣٧، ٣٨ من قانون الإشراف والرقابة على التأمين) وفقا للقواعد التالية :

(١) تقدر قيمة العقارات المخصصة على أساس القيمة الدفترية بعد خصم البنود التالية:

- مجمع الإهلاك.
- رصيد حساب دائنى العقارات المشراه.
- مخصص هبوط أسعار العقارات الذى يتم تكوينه فى حالة إنخفاض قيمتها السوقية عن القيمة الدفترية نتيجة ظروف خاصة بالمنطقة المقامة فيها هذه العقارات أو لأية أسباب أخرى.

وفى حالة إرتفاع القيمة السوقية للعقارات عن قيمتها الدفترية لا يجرى تعديل للقيمة الدفترية ومع ذلك يجوز للهيئة الموافقة على قيام الشركة بإعادة التقييم للعقارات المخصصة إذا زادت القيمة السوقية للعقار

زيادة كبيرة على قيمتها الدفترية حسب تقييم خبيرين متخصصين توافق عليهما الهيئة وعلى ألا يتم ذلك قبل إنقضاء خمس سنوات من تاريخ البناء أو الشراء أو التقييم السابق.

ويجوز للهيئة أن تتخذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من القيمة الحقيقية للعقارات المخصصة وفي جميع الأحوال تتحمل الشركة بأتعاب خبراء التقدير.

(٢) يتم تقييم قيمة القروض طبقاً للعقود الخاصة بها والضمانات المقدمة عنها بعد خصم ما أدى منها.

(٣) يتم تقييم الأوراق المالية على النحو التالي:

١- الأوراق المالية الحكومية أو الشهادات المضمونة منها وتشمل:
(أ) صكوك وسندات حكومية: يتم تقييمها بالقيمة السوقية أو التكلفة الدفترية أيهما أقل.
(ب) أدون على الخزنة العامة: يتم تقييمها بالتكلفة الدفترية (ثمن الشراء).

(ج) شهادات الإستثمار:

- يتم تقييم شهادات الإستثمار المجموعة (أ) في نهاية السنة المالية من كل عام بالقيمة الإستردادية للأصل (أي القيمة الإسمية+ الفائدة المعطنة وفقاً للجداول الخاصة بالقيمة الإستردادية والواردة من البنك الأهلي المصري في نهاية السنة المالية).
- ويتم تقييم شهادات الإستثمار المجموعة (ب) ذات العائد الجارى على أساس القيمة الأسمية لهذه الشهادات.

٢- السندات:

يتم تقييم السندات وفقاً للقواعد التي تحددها الهيئة في هذا الشأن.

٣- الأسهم:

يتم تقييم الأسهم وفقاً للقواعد التي تحددها الهيئة في هذا الشأن.

- لا تدرج قيمة أسهم ضمان العضوية في مجالس إدارات الشركات المساهمة ضمن الأوراق المالية المخصصة.

٤- الودائع:

تقدر قيمة الودائع النقدية وشهادات الإيداع، التي وردت بها شهادات البنوك الدالة على التخصيص طبقاً لهذه الشهادات في تاريخ إعداد الميزانية. (مادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية).

هذا وتودع الأموال النقدية والأوراق المالية ووثائق صناديق الإستثمار التي تكون جزءاً من الأموال المخصصة طبقاً لنص المادة (٣٨) من القانون في أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وتقدم الشركة إلى الهيئة ما يثبت ذلك مع تعهد من المدير المسنول فيها بتخصيص القيمة للفروع المطلوب تخصيصها لها وبعدم التصرف في هذه القيمة إلا بعد موافقة الهيئة.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على مستندات القروض التي ترخص بها الهيئة والمستندات المؤيدة لشراء العقارات التي لم يتم تسجيلها بعد لأسباب خارجة عن إرادة الشركة بعدم التصرف في هذه العقارات أو في أي حق من الحقوق العينية العقارية أو نقله أو تغييره أو زواله إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة بذلك. (مادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية)

وعلى كل شركة أن تقدم إلى الهيئة بيانات عن أموالها المخصصة وفقاً لأحكام هذه المادة في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

وللهيئة أن تتخذ ما تراه مناسباً في أي وقت للتحقق من قيام الشركة بتنفيذ أحكام هذه المادة.

إسباب بيانات الأموال المخصصة - في مصر - في مواعيد محددة:

أ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم للهيئة في موعد غايته أربعة شهور من تاريخ إنتهاء السنة المالية بياناً مفصلاً يوضح قيمة التزاماتها عن عمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات والمسئوليات كل على حده طبقاً لحكم المادة (٣٧) من القانون وكذا بيانات تفصيلية بقيمة أموال الشركة المخصصة في جمهورية مصر العربية لمقابلة هذه الإلتزامات مقدرة طبقاً لحكم المادة (٣٣) من هذه اللائحة وكذلك بيانات تفصيلية عن أموالها الحرة وذلك وفقاً للملاحق التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

ويجب أن تكون جميع هذه البيانات موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المالي.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فيجب أن يوقع عليها أيضا الخبير الإكتواري للشركة.

وتخطر الهيئة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات بعد العرض على الجمعية العامة وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لميزانية الشركة وحساباتها الختامية. (مادة ٣٤ من اللائحة التنفيذية)

ب- على المنشآت المرخص لها بمزاولة عمليات التأمينات وإعادة التأمين إخطار الهيئة ببيانات الأوراق المالية والقروض والودائع المنصوص عليها في المادة (٢٤) من القانون. (مادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية).

ج- على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم شهادة من البنك المودعة به أموالها المخصصة طبقا لحكم المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية بما يفيد تعهده بالآتي:

(أ) أن يقدم إلى الهيئة متى طلبت ذلك منه أية بيانات عن هذه الأموال.

(ب) ألا يسمح للشركة بسحب أى جزء من الأموال المشار إليها أو الإفراج عنها أو التصرف فيها أو تحميلها بأى رهن أو إستخدامها كضمان لأى قرض من أى نوع كان أو نقلها من الفروع المخصصة لها وذلك بغير موافقة كتابية من الهيئة.

(ج) أن تخطر الهيئة بدون تأخير عن كل تعديل يطرأ على تكوين الأموال المشار إليها.

(د) أن يقدم للهيئة فى نهاية كل سنة مالية بيانا معتمدا منه بما لديه من الأموال المشار إليها فى نهاية هذه السنة. (مادة ٣١ من اللائحة التنفيذية).

هامش الملاعة المالية (اليسر المالي) لشركات التأمين :

تهدف قوانين الإشراف والرقابة على التأمين إلى حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين من التأمين وضمان قدرة هيئات التأمين على الوفاء بالتزاماتها مع تجنب المنافسة الضارة.

ومن هنا نفهم إتجاه العديد من أجهزة الإشراف والرقابة إلى اشتراط توافر حد أدنى للملاءة المالية لهيئات التأمين (البعض يشير إليه بهامش اليسر المالى) بصدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ إمتد هامش الملاءة المالية لفرع تأمينات الحياة، وتم تعديل النسب الخاصة بهامش الملاءة المالية لفرع التأمينات العامة وأخذ فى الإعتبار أن حدود الإحتفاظ سواء التأمينات العامة أو تأمينات الحياة لا تقل عن ٥٠% عند تحديد الأقساط الصافية فى التأمينات العامة، ورؤوس الأموال لعقود التأمين السارية المعرضة للخطر فى تأمينات الحياة.

قيود على القروض وتملك الأسهم والمساهمة فى المشروعات:

يحظر على شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال إقراض المسؤولين عن إدارتها أو موظفيها سواء بضمان رهن عقارى أو بالضمان الشخصى ما لم يكن لدى الشركة أموال حرة من صافى أرباحها تزيد عن المخصصات الفنية لمقابلة الإلتزامات التأمينية والأموال الواجب تخصيصها فى مصر ٣٧، ٣٨ من هذا القانون (م ٥٦ من القانون).

ويستثنى من هذا الحظر الإقراض على وثائق التأمين بحيث لا يجاوز القرض قيمة إسترداد الوثيقة.

وفقا للمادة ٤٠ لا يجوز لشركة التأمين المساهمة فى رأس المال شركة تأمين أخرى تراول نفس نشاطها فى مصر.

وتلتزم شركات التأمين وإعادة التأمين بما يأتى :

١- ألا تزيد قيمة ما تمتلكه من أسهم بجميع أنواعها فى أى وقت على النسبة التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة.

٢- ألا تزيد قيمة المساهمة فى رأس مال شركة واحدة على ٥% من جملة إستثماراتها فى السنة المالية المنقضية وبما لا يجاوز ٢٠% من رأس مال الشركة التى تساهم فيها.

٣- عدم المساهمة فى غير الشركات المساهمة ويشترط ألا تجاوز نسبة المساهمة والقروض والضمان أو صكوك التمويل فى الشركة الواحدة النسبة المشار إليها فى البند (٢).

٤- عدم منح قروض أو تجديدها بدون ضمانات كافية وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد قيمة أى قرض على ١,٥% من جملة إستثمارات الشركة وبالنسبة للقروض بضمان رهون عقارية مسجلة يجب ألا تزيد قيمة القرض على ٦٠% من قيمة العقار المرهون.

٥- عدم تقديم ضمانات للغير أيا كان نوعها خارج نطاق فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

هذا وتعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة إيرادات الأوراق المالية والقروض التي تمنحها شركة التأمين والودائع بجميع أنواعها الواجب تخصيصها فنيا لمقابلة الإلتزامات التأمينية تجاه حملة الوثائق والمستفيدين كذلك المخصصة في مصر عن العمليات المبرمة والمنفذة بها (المواد ٣٧، ٣٨، ٤٢).

البيانات والحسابات التي يتعين على الشركات تقديمها لهيئة الإشراف والرقابة على التأمين ومواعيد التقديم :

على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم إلى الهيئة بيانات نصف سنوية عن عملياتها التي تبرمها وتنفذها في مصر وفي الخارج كل على حده على أن تتضمن هذه البيانات قيمة الأقساط والتعويضات وعمليات إعادة التأمين والإستثمارات وذلك في المواعيد وطبقا للنماذج التي يصدر بها قرار من الوزير (مادة ٤١ من اللائحة التنفيذية).

ضوابط لتوزيع الأرباح على حملة الوثائق في الشركات التي تزاوّل عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال :

وفقا للمادة "٥٥" من القانون لا يجوز لشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال أن تقطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أى جزء من أموالها المقابلة لتعهداتها الناشئة من وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حملة الوثائق أو لأداء أى مبلغ يخرج عن إلتزاماتها بموجب وثائق التأمين التي أصدرتها.

ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يحدده الخبير الإكتوارى في تقريره بعد إجراء الفحص المشار إليه في المادة (٥٣)

من القانون ويتم التوزيع وفقا للقواعد التالية:

- ١- أن تكون الشركة قد حققت فائضا في نشاط تأمينات الأشخاص ظهر في حساب الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية المزمع توزيع أرباح عنها وقبل أى معالجة لتحديد نسب التوزيع على أنه يجوز للهيئة الموافقة على التوزيع في حالة عدم تحقيق فائض لأسباب موضوعية تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة.
- ٢- يتم التوزيع للوثائق المشتركة في الأرباح طبقا لما نصت عليه الشروط العامة لتلك الوثائق.
- ٣- يقتصر التوزيع على الوثائق التي مر على سريانها سنة كاملة على الأقل من نهاية السنة المالية.
- ٤- تخضع الوثائق المخفضة أو المصفاة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح لذات القواعد التي إتبع عند تحديد قيم تخفيضها أو تصفيتها. (مادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية)

تقرير إمتياز للمستفيدين على أموال الشركات مع تمتعها بإعفاءات ضريبية:

قرر القانون للمستفيدين من الوثائق التي تبرمها الشركة وتنفذها في جمهورية مصر العربية إمتياز على الأموال المخصصة لعمليات التأمين يأتي في المرتبة بعد الإمتياز المقرر في الفقرة (أ) من المادة ١١٤١ من القانون المدنى وتؤشر الجهة المختصة بالشهر والتوثيق - بناء على طلب هيئة الرقابة على التأمين - بهذا الإمتياز على هامش كل تسجيل أو قيد خاص بهذه الاموال على ان تخطر الهيئة بكل تاشير يتم (م ٤١ من قانون الإشراف والرقابة).

كما قرر إعفاء إيرادات الاوراق المالية والقروض التي تمنحها شركات التأمين والودائع بجميع أنواعها الواجب تخصيصها لعمليات التأمين من الضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة (م ٤٢).

فحص دورى لأعمال الشركات للتأكد من إستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها:

يتم هذا الفحص للتأكد من إستمرار قدرة تلك الشركات على الوفاء بالتزاماتها ووفقا للقانون واللائحة التنفيذية يتضمن برامج الفحص فحص عمليات الإستثمار الخاصة بالشركة للتحقق من الإلتزام بأحكامهما

خاصة فيما يتعلق بكفاية الأموال المخصصة وتوظيفها وعدم التصرف فيها دون الحصول على موافقة الهيئة.

ونشير هنا إلى ما تقرره المادة ٦٢ من شطب التسجيل والغاء الترخيص بمزاولة النشاط كليا أو جزئيا في عدة حالات من بينها إذا دأبت الشركة على مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وإذا ثبت للهيئة أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو لم تحتفظ الشركة في مصر بالأموال الواجب تخصيصها لمواجهة التزاماتها التأمينية.

إستثمارات جمعيات التأمين التعاونى وتوزيع العائد:

تعد الجمعية فى نهاية كل سنة مالية حساب إيرادات ومصروفات لكل فرع من فروع التأمين المرخص لها بمزاومتها ويتضمن هذا الحساب جميع ما يتعلق بالفرع من إيرادات ومصروفات وصافي الفائض أو العجز حسب الأحوال ويضاف إلى ذلك ما يخص الفرع فى عائد إستثمار الأموال المقابلة لحقوق حملة الوثائق طبقا للمادة (٣٧) من قانون الإشراف والرقابة على التأمين.

كما تعد الجمعية فى نهاية كل سنة مالية حسابا مستقلا لإستثمار الأموال التى تقابل حقوق الأعضاء وتخضع منه المصروفات المتعلقة بهذا الإستثمار وفى حالة تحقيق فائض فى هذا الحساب يوزع على الأعضاء على الوجه الآتى:

- ١٠% إحتياطى نظامى ويجوز للجمعية وقف هذا الخصم متى بلغ الإحتياطى المذكور مثل رأس لمال.
- ٥% لتكوين أية إحتياطيات أخرى يراها مجلس إدارة الجمعية ويوقف هذا الخصم متى بلغ الإحتياطى المذكور ٢٥% من رأس المال.
- ٥% من رأس المال كدفعة أولى للأعضاء.
- ١٠% من الباقي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفقا لما تقرره الجمعية العامة.
- يوزع الباقي على الأعضاء كحصة إضافية وبشرط ألا يزيد إجمالى التوزيعات على ٦% من رأس المال أو يرحل إلى الإحتياطى كفائض للعام القادم.

ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح على العاملين وبما لا يجاوز مجموع أجورهم السنوية ولا تزيد على ١٠% من صافى الفائض.

وفي حالة تحقق عجز في النشاط الإستثمارى لأموال الأعضاء يتم تحميل كل عضو بنسبة من العجز تتناسب مع حصته في رأس المال بقرار من مجلس إدارة الجمعية تعتمده الجمعية العامة (مادة ٧٧).

توظيف أموال الصناديق والإعفاءات الضريبية:

- ١- ٢٥% منها على الأقل في أوراق مالية مضمونة من الحكومة.
- ٢- ٦٠% منها على الأكثر في بعض أو كل المجالات الآتية :
 - (أ) تملك عقارات موجودة داخل البلاد وفي هذه الحالة يجب التقدم إلى الهيئة بالمستندات وتقارير الخبراء المؤيدة لقيمتها وكذا شهادة من مصلحة الشهر العقارى بخلو العقار من أية حقوق عينية محمل بها ولا يجوز للصندوق التصرف في أى حق من الحقوق العينية أو الأصلية أو التبعية بهذا العقار إلا بعد موافقة الهيئة.
 - (ب) تملك أوراق مالية قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية في حدود ما قيمته ٥٠% من مجموع أموال الصندوق.
 - (ج) الإيداع في أحد البنوك المصرية لودائع نقدية ثابتة ذات عائد.
 - (د) منح قروض للأعضاء وفقا لما يقضى به النظام الأساسى للصندوق.
 - (هـ) أية إستثمارات أخرى مضمونة العائد بشرط موافقة الهيئة.

٣- الإيداع في حساب جار بأحد المصارف المصرية بما لا يجوز ١٥% من مجموع أموال الصندوق.

تتمتع الصناديق المسجلة بالمزايا الآتية (م ١٠) :

- (أ) تعفى من رسوم الشهر والتوثيق التى يقع عبء أدائها عليها فى عقود الملكية والرهن والعقود الخاصة بالحقوق العينية الأخرى وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات.
- (ب) تعفى جميع العقود والمحركات والمطبوعات والسجلات من رسوم الدمغة المفروضة.

(ج) تعفى إيرادات الأوراق المالية والقروض والودائع بجميع أنواعها المخصصة للصناديق وفقا لأحكام هذا القانون من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المفروضة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

(د) تعفى العقارات المملوكة للصناديق من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤.

صناديق إستثمار شركات التأمين:

إستحدث قانون سوق المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ صناديق للإستثمار تهدف الى استثمار أموال تلك الصناديق فى الأوراق المالية.

ووفقا للمادة ١٧٢ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال يكون لشركات التأمين الراغبه فى مباشرة نشاط صناديق الإستثمار أن تقدم طلبا للترخيص لها بذلك الى الهيئة العامه لسوق المال ويسرى على الترخيص الإجراءات والأحكام والقواعد التى تسرى على صناديق الإستثمار التى تتخذ شكل شركة المساهمه.

ونظرا لحدائه هذه الصناديق فإننا نتناول فيما يلى أحكامها العامه كما جاءت باللائحة التنفيذية لقانون سوق المال الصادره بقرار وزير الاقتصاد والتجاره الخارجيه رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ والمعمول بها اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٩ اليوم التالى لنشرها بالعدد ٨١ (تابع) من الوقائع المصريه.

أولا: مجال عمل صناديق الإستثمار:

تهدف صناديق الإستثمار - كما سبقت الاشاره - الى استثمار أموالها فى الأوراق المالية مع مراعاة أنه لايجوز لها مزاوله أية أعمال مصرفيه، وعلى وجه خاص اقراض الغير أو ضمانه، أو المضاربة فى العملات أو المعادن النفسية.

ولا يجوز لهذه الصناديق أن تتعامل فى القيم الماليه المنقولة الأخرى أو فى غيرها من مجالات الاستثمار الا بترخيص خاص من مجلس ادارة الهيئة العامه لسوق المال وفى حدود نسبة الاستثمار التى يقررها على أن يقدم الصندوق دراسة تتضمن بياناً بمجالات القيم المنقولة وغيرها من المجالات الأخرى التى يرغب الاستثمار فيها ومبررات ذلك ونتائج الاستثمار المتوقعة (م ١٤٠) .

ثانياً: أهم الأحكام العامه لصناديق الاستثمار:

أ) حدود وشروط الاستثمار فى الأوراق الماليه :
يكون استثمار أموال الصندوق فى الأوراق الماليه فى الحدود ووفقاً للشروط الآتية (م ١٤٣):

١ - ألا تزيد نسبة ما يستثمر فى شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق وبما لايجاوز ١٥% من أوراق تلك الشركة.

٢ - الا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق استثمار الأخرى على ١٠% من أمواله وبما لايجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

ب) اصدار الأوراق الماليه فى صورة وثائق استثمار (م ١٤٦):
يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراقاً ماليه فى صورة وثائق اسمية بقيمة واحدة.

ولا يجوز للصندوق اصدار وثائق استثمار لحاملها الا وفقاً للشروط والأوضاع التى يحددها مجلس ادارة الهيئة فى كل حالة على حدة، وبشرط ألا يزيد عدد هذه الوثائق على ٢٥% من مجموع الوثائق المصدرة.

ويوقع على الوثيقة عضوان من أعضاء مجلس ادارة الصندوق يعينهما المجلس والمدير المسئول وتكون للوثائق كوبونات ذات أرقام متسلسلة مشتملة على رقم الوثيقة.
ويجب اخطار الهيئة بنموذج وثيقة الاستثمار قبل الاكتاب فيها.

ولا يجوز اصدار وثائق الاستثمار الا بعد الوفاء بقيمتها نقدا وفقا لسعر الاصدار. وتخول هذه الوثائق للمستثمرين حقوقا متساوية قبل الصندوق، ويكون لحاملها حق الاشتراك فى الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه وفقا للشروط والأوضاع التى تبينها نشرة الاكتتاب.

ويحدد الصندوق القيمة الاسمية لوثيقة الاستثمار عند الاصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد عن الف جنيه ، ويجوز أن تستخرج وثائق الاستثمار من فئة وثيقه واحده أو خمسة وثائق ومضاعفاتها (م١٤٨).
... ولا يجوز للصندوق إصدار وثائق استثمار عن حصص عينيه أو معنوية أيا كان نوعها (م١٥٠).

ثالثاً: صناديق استثمار شركات التأمين:

١ - أموال الصندوق وأستثمارته وأنشطته مفرزة عن أموال شركة التأمين (م١٧٨) ولايجوز قيدها أو تداولها فى بورصات الأوراق المالية (م١٨٢):

تكوين أموال الصندوق واستثمارته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك أو شركة التأمين.

وعلى البنك أو الشركة أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء أو أموال أصحاب وثائق التأمين على حسب الحوال، وعليه امسك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاط الصندوق.

وللهيئة الاشراف على نشاط الصندوق والاطلاع وطلب البيانات والمستندات التى تتعلق بذلك النشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون واللائحة والقرارات الصادره تنفيذاً لهما وذلك وفقاً للقواعد المقرره لصناديق الاثمار التى تتخذ شكل شركة المساهمة.

ولا يجوز قيد أو تداول وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق البنوك أو شركات التأمين في بورصات الأوراق المالية.

٢ - بيانات ومستندات الترخيص لشركة التأمين بمباشرة نشاط صناديق الاستثمار.

على شركات التأمين الراغبة في مباشرة نشاط صناديق الاستثمار أن تقدم طلبا للترخيص لها بذلك الى الهيئة العامة لسوق المال متضمنا ومرفقا به البيانات والمستندات الآتية (م ١٧٢) :

١ - موافقة البنك المركزى المصرى أو الهيئة العامة للرقابة على التأمين بحسب الاحوال.

٢ - مدة الصندوق.

٣ - قيمة المبلغ المخصص لمباشرة النشاط بحيث لا يقل عن خمسة ملايين جنيه.

٤ - السياسات الاستثمارية للصندوق.

٥ - كيفية الإفصاح الدورى عن المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الصندوق.

٦ - نظام استرداد الوثائق واعادة اصدارها.

٧ - نظام ادارة الصندوق وكيفية تقدير أتعاب الادارة.

٨ - طريقة التقييم الدورى لأصول الصندوق وكيفية تحديد حقوق الوثيقة.

٩ - حالات وقواعد تصفية الصندوق.

١٠ - أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة.

١١ - الايصال الدال على سداد رسم الترخيص للهيئة.

٣ - الاكتتاب فى وثائق استثمار شركات التأمين :

أ) يجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب فى وثائق الاستثمار بيان ما اذا كان سيتم استثمار أموال الصندوق فى أوراق مالية مملوكة للبنك أو شركة التأمين مع بيان الجهة مصدرة هذه الأوراق وعلى أن يتم ذلك بالقيمة العادلة لتلك الأوراق وفقا لما يقر بصحته مراقب حسابات البنك أو الشركة.

ويكون البنك أو الشركة ضامنا لصحة ما يرد فى النشرة من بيانات.

ب) يتم الاكتتاب فى وثائق الاستثمار التى تصدرها صناديق استثمار شركة التأمين وفقا للاجراءات والأحكام المنصوص عليها بالأحكام العامة لصناديق الاستثمار علأن تتضمن نشرة الاكتتاب كيفية استرداد قيمة الوثيقة وشروط وأوضاع واجراءات ذلك (م ١٧٤).

قائمة المراجع

أولاً: فى الإفتاء:

- بيان للناس، الجزء الثانى، القاهرة، الأزهر الشريف، ١٩٨٨.

ثانياً: الكتب :

أ - باللغة الأجنبية :

1- Gary W. Eldred, **Social Security: A conceptual alternative**, The Journal of Risk and Insurance, The American Risk and Insurance Association, Inc., Volume XVII, June, 1981.

2- **Huge Cockerell**, Witherby's Dictionary of Insurance, witherby & co. Ltd., London, 1980.

3- **Jardine Insurance Brokers Ltd**, Risk Management, Practical Techniques to Minimize Exposure To Accidental losses , Second Edition , London , Kogan Page Ltd , 1987.

4- **Lewis E. Davids**, Dictionary of Insurance, Little field Adams & Co., toowa, U.S.A., Six Edition, 1980.

5- **Mark R. Green and James S. Trieschmann**. Risk and Insurance, South-Western Publishing Co., Ohio, Fifth Edition, 1981.

6- **Prof. Samy Naguib**, life Assurance, Cairo, 1993.

7- ———, Reading in Insurance, Cairo, 1992.

8- ———, Actuarial soundness of the Egyptian social Insurance Scheme: Technical basis and pace of funding, faculty of commerce magazine. Assuit Univ. 1982.

9- **U.S. Social Security Administration**, Social Security throughout the World, 1989, Washington, U.S. Depart. Printing office, 1990.

10- **James F. Border**, Risk Analysis and the Security Survey, Butterworth Publishers, London. 235 p.

11- **Herbert Skindler**, Risk Taking, Kogan Page Ltd., Great Britain, P199.

ب - باللغة العربية :

١- **د. سامى نجيب**، دراسات فى التأمين، الطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٨٧.

- ٢ - — ، تشريعات التأمين، جامعة القاهرة، التعليم المفتوح، القاهرة، ١٩٩٣ .
- ٣ - — ، التأمين عماد الإقتصاد القومى، القاهرة، دار التأمينات، ١٩٩٦ .
- ٤ - — ، التأمين ورياضياته، القاهرة، الطبعة الثالثة، دار التأمينات، ١٩٩٧ .
- ٥ - — ، موسوعة قانون التأمين الإجماعى للعاملين، (٥ أجزاء) القاهرة، دار النهضة العربية ودار التأمينات، ١٩٩٧ .
- ٦ - — ، تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة : دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٨٧ .
- ٧ - — ، موسوعة قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر، دار التأمينات، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ٨ - — ، مدى وضوابط إستثمار أموال التأمين فى الأوراق المالية، القاهرة، دار التأمينات، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ٩ - د.سلامة عبد الله، الخطر والتأمين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠ .
- ١٠ - د. عادل عبد الحميد عز، مبادئ التأمين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦ .

ثالثاً: بحوث ودراسات:

- ١ - د. سامى نجيب وآخرين، إداره أخطار الكوارث الطبيعية، دراسه تحليلية بالتطبيق على حوادث السيول فى جمهورية مصر العربية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٩٢ .
- ٣ - د. سامى نجيب وآخرين، إداره الأخطار، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٩٧ .

رابعاً: تقارير:

- ١ - تقارير الإنجازات ونتائج الأعمال، وزارة التأمينات، القاهرة، ١٩٨٨ إلى ١٩٩٦ .
- ٢ - تقرير فحص المركز المالى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات فى ١٩٨٧/٦/٣٠، القاهرة، ١٩٩٤ .
- ٣ - التقرير السنوى عن إنجازات الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية، عام ٩٦/٩، القاهرة، الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية، ديسمبر ١٩٩٦ .
- ٤ - التقرير السنوى والحساب الختامى عن السنه المالية ١٩٩٦/٩٥، الهيئة القومية للتأمين والمعاشات، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٦ .

الفهرس

صفحة	
١	مقدمة الطبعة الثانية ١٥/١٠/٩٧.....
٣	الطبعة الأولى ٢١/٩/٢٠٠٢.....
٧٨-٧	الباب الأول: ماهية الخطر وتحليله وقياسه.....
٢٤-٩	الفصل الأول: ماهية الخطر.....
١٠	تمهيد.....
١٢	المبحث الأول: الخطر ومسبباته وتحليله.....
٢٠	المبحث الثاني: الأخطار القابلة للتأمين.....
٧٨-٢٥	الفصل الثاني: قياس الأخطار والإحتمالات.....
٢٦	المبحث الأول: القياس الكمي للأخطار.....
	المبحث الثاني: إحتمالات الخطر.....
٣٦	بالتطبيق على إحتمالات الحياة والوفاة.....
١٦٥-٧٩	الباب الثاني: إدارة الأخطار والتأمين.....
١٠٢-٨١	الفصل الثالث: مفهوم وسياسات إدارة الأخطار.....
٨٢	تمهيد.....
٨٣	المبحث الأول : ماهية إدارة الخطر.....
	المبحث الثاني: سياسات ومراحل إدارة الأخطار والإختيار بينها.....
٨٦	المبحث الثالث: إدارة أخطار السيول.....
١٣٨-١٠٣	الفصل الرابع: الأخطار الطبيعية والتأمين.....
١٠٤	تمهيد: جسامة الأخطار الطبيعية.....
١٠٥	المبحث الأول : إدارة أخطار السيول.....
١٢٧	المبحث الثاني : تأمين أخطار السيول.....
١٦٥-١٣٩	الفصل الخامس: التأمين وأخطار الأشخاص والممتلكات والمسئولية.....
١٤٠	تمهيد.....
١٤١	المبحث الأول : أخطار الأشخاص.....
١٥١	المبحث الثاني : أخطار الممتلكات.....
١٥٦	المبحث الثالث : أخطار المسئوليه المدنيه.....

٢٣٨-١٦٧	الباب الثالث: ماهية التأمين ومضمونه
	الفصل السادس: التأمين عقد ونظام لتخفيض
٢١٣-١٦٩	ونقل الخطر
١٧٠	تمهيد
	المبحث الأول: التأمين عقد أو إتفاق محوره
	إرادة فرد أو جماعه أو منظمة
١٧٢	(التأمين الخاص التجارى)
	المبحث الثانى : التأمين نظام محوره إرادة
١٨٠	المجتمع (نظام التأمين الإجتماعى)....
	المبحث الثالث : نحو مفهوم شامل للتأمين
	يجمع بين صورتيه الإختياريه
١٨٩	والإجباريه
٢٣٨-٢١٥	الفصل السابع : التأمين بين الشكل والمضمون
٢١٦	المبحث الأول: المفهوم القانونى للتأمين
٢٢٧	المبحث الثانى: المفهوم العلمى للتأمين
٣٠٢-٢٣٩	الباب الرابع: مبادئ وعالمية التأمين
٢٨٠-٢٤١	الفصل الثامن : المبادئ الأساسية للتأمين
٢٤٢	المبحث الأول: مبدأ منتهى حسن النيه
٢٤٦	المبحث الثانى: مبدأ المصلحة التأمينية
٢٧٠	المبحث الثالث: مبدأ السبب القريب
٢٧٣	المبحث الرابع: مبدأ التعويض(والمشاركه والحول)....
٣٠٢-٢٨١	الفصل التاسع : عالمية الأخطار والتأمين
٢٨٢	تمهيد
٢٨٣	المبحث الأول : مبررات ومفهوم إعادة التأمين
٢٩٢	المبحث الثانى : المبادئ والقواعد التى تحكم إعادة
	التأمين
٢٩٩	المبحث الثالث : أحكام إعادة التأمين فى مصر

الباب الخامس: ماهية ومضمون المشروع

التأمين وأحكام الإشراف والرقابة وإستثمار

الإحتياطيات والمخصصات التأمينية..... ٣٠٣

تمهيد..... ٣٠٤

الفصل العاشر : ماهية ومضمون المشروع

التأمينى " التأمين من خلال مشروعاته"..... ٣٠٥-٣٤٩

تمهيد..... ٣٠٦

المبحث الأول: المشروع التأمينى شركة

مساهمة تجارية تهدف للربح..... ٣٠٧

المبحث الثانى: المشروع التأمينى جمعية

تعاونية..... ٣٢٥

المبحث الثالث: المشروع التأمينى صندوق

خاص..... ٣٣٤

المبحث الرابع: المشروع التأمينى مجمع

تأمينى..... ٣٤٢

الفصل الحادى عشر: أهمية ومضمون الإشراف

والرقابة على هيئات التأمين

الخاص والتجارى..... ٣٥١-٣٩٢

تمهيد..... ٣٥٢

المبحث الأول: أهمية الإشراف والرقابة

على التأمين وتنظيم هيئة

للرقابة على نشاطه..... ٣٥٣

المبحث الثانى: مضمون الإشراف والرقابة على التأمين.. ٣٦٥

الفصل الثانى عشر : مبادئ وضوابط إستثمار

الإحتياطيات والمخصصات

التأمينية..... ٣٩٣

مقدمة..... ٣٩٤

المبحث الأول: الإحتياطيات والمخصصات

التأمينية..... ٣٩٥

	المبحث الثاني : مبادئ وشروط إستثمار الإحتياجات والمخصصات
٤٠٥	التأمينية
	المبحث الثالث: التنظيم القانوني لإستثمارات
٤١١	هيئات التأمين
٤٢٧	 قائمة المراجع
٤٢٩	 فهرس

رقم الإيداع القانوني للطبعة الأولى ٩٧/١١٧٩١
الترقيم الدولي 0-2148-04-977 I.S.B.N.
الطبعة الثانية ٢٠٠٢/٩/٢١

قطاع التأمين عام ٢٠٠٤ "عدا التأمين الإجتماعى"

* المجلس الأعلى للتأمين

* الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

* المنشآت التى تزاول صناعة التأمين

* شركات التأمين (المباشر): ١٩ شركة
وهذه يعمل بها أكثر من ١٥ ألف عامل (حوالى ١١ ألف بالشركات العامة) وتبلغ مخصصاتها الفنية حوالى ١٠ مليار جنيه ورعوس أموالها حوالى ٣ مليار جنيه وإستثماراتها حوالى ١٣ مليار جنيه ... وهى:

أ - شركات القطاع العام: ٣ شركات وهى:

- مصر ١٩٣٤.

- والشرق ١٩٣١.

- والأهلية ١٩٠٠.

وكل منها تزاول مختلف فروع التأمين "أشخاص (وتكوين أموال) وممتلكات (ومسئوليات)".

ب- شركات القطاع الخاص : ١٦ شركة.

- ٣ تزاول مختلف الفروع وهى:

- قناة السويس ١٩٧٩.

- والمهندس ١٩٨٠.

- والدلتا ١٩٨٠ سجلت ١٩٨١.

- ٦ لتأمينات الممتلكات وهى:

- الفرعونية "AIG" ١٩٩٣ ثم ٢٠٠٤ لتمتلك ٩٠% من أسهمها

أمريكان إنترناشيونال جروب .

- والمجموعة العربية المصرية "اميج" ويساهم فيها رأسمال

بحرينى وكانت المستثمرون المتحدون ١٩٩٣.

- واليانز للتأمين - مصر برأسمال ٨٠% منه لشركة تأمين فرنسية AGF وكانت العربية الدولية للتأمين ١٩٧٦ بالمناطق الحرة ثم ٢٠٠١ بالداخل.
- وآيس - سى آى سى وكانت المصرية الأمريكية ١٩٧٧ ثم ٢٠٠١ بالداخل .
- ورويال أند صن الأينس ٢٠٠١ وكانت الأهرام للتأمين .
- وبيت التأمين المصرى السعودى ٢٠٠٢ .
- ٥ لتأمينات الأشخاص وهى :
- الفرعونية الأمريكية "أليكو" ٩٦ سجلت ٩٧ وهى أول شركة يساهم فيها رأسمال أمريكى .
- والتجارى الدولى " CIL " ٩٩ وتساهم فيها شركة تأمين بريطانية.
- والعربية الدولية لتأمينات الحياه ٢٠٠١ .
- وآيس لتأمينات الحياه ٢٠٠٣ .
- وبوبا مصر للتأمين الطبى ٢٠٠٤ برأسمال بريطانى.
- ألغى الترخيص الصادر ١٩٩٨ بالمصرية الدولية للتأمين الطبى "ايميك".
- المصرية لضمان الصادرات (بالقانون ٢١ لسنة ١٩٩٢).
- ج- المصرية لإعادة التأمين (١٩٥٧) وتزاول إعادة التأمين لمختلف الفروع.
- د- جمعية التأمين التعاونى على المشروعات الصغيرة " CIS " ٩٨ .
- * صناديق التأمين الخاصة : ٦١١ صندوق تبلغ مخصصاتها (واستثماراتها) حوالى ١٠ مليار جنيه.
- * صندوقى التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد ولأخطار الخدمات البريدية.
- * مجمعات التأمين : ٥ مجمعات:
- مجمعة شركات تأمين نقل الأقطان وبذرتها بالداخل تأسست ١٩٤٣ وسجلت ١٩٨٣ .
- مجمعة شركات تأمين نقل البضائع العامة بالسكة الحديد: تأسست ١٩٦٠ وسجلت ١٩٨٣ .

- الجمعية المصرية لتأمين المنشآت النووية: تأسست وسجلت ١٩٨٣.
- جمعية التأمين من أخطار حوادث قطارات السكك الحديدية ومترو الأنفاق: تأسست وسجلت ٢٠٠٢.
- جمعية تأمين المسؤولية المدنية عن أخطار البناء تأسست وسجلت ٢٠٠٣.

*** الإتحادات والأجهزة المعاونة:**

- الإتحاد المصرى للتأمين : تأسس ١٩٥٣ وسجل ١٩٨٢.
- مكتب مراقبة ومعاينة البضائع : تأسس ١٩٦٧ وسجل ١٩٧٩.
- معهد الدراسات التعاونية : تأسس ١٩٧٥ وسجل ١٩٨٦.

خبراء ووسطاء التأمين (ومراقبو الحسابات)

- الخبراء : ٥٩٥ منهم : ١١ إكتوارى - ١١٣ إستشارى - ٤٧١ معاينة وتقدير الأضرار (حريق/ نقل/ أجسام سفن/ سيارات/ هندسية/ سطو/ طائرات/ حوادث ومسئولية/ بترول/ أخرى).
- الوسطاء : ٧٠٣٩
- مراقبو الحسابات : ٢٠

أ.د. سامى نجيب

القاهرة فى ٢٠٠٤/٩/٢١